جمهورية العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للتعليم المهني

الاقتصاد الزراعي

زراعي/ عام

الثاني

تأليف

د. أسامة كاظم العكيلي
د. عبد الرحيم مكطوف حمد
السيد عماد حسن حسين
السيد محمد منكاش بداي

الطبعة السادسة
1447 هـ - 2025 م

المقدمة

تعد عملية تطوير وتحديث المناهج من الخطوات التي تسعى وزارة التربية الى الالتزام بها ، ولذلك تم تكليف لجنتنا من قبل المديرية العامة للتعليم المهني بوضع مفردات وتأليف كتاب الاقتصاد الزراعي للإعداديات المهنية (الزراعية) لرفع المستوى العلمي لطلبتها .

لقد تم في هذا الكتاب جمع المواضيع المرتبطة بعلم الاقتصاد الزراعي بشكل يغطي المعلومات الاساسية لكل منها ، فقد تكون الكتاب من ثلاثة عشر فصلاً ، تناول الفصل الاول التعاريف الخاصة بعلم الاقتصاد والاقتصاد الزراعي وبعض المفاهيم الاقتصادية ، والتعريف بالمشكلة الاقتصادية والتي هي السبب في دراسة علم الاقتصاد ، فضلا عن التعريف بعلاقة علم الاقتصاد الزراعي بفروع الاقتصاد الاخرى كونه احد فروع الاقتصاد العام .

اما الفصل الثاني فقد تم التركيز فيه على شرح الموارد الاقتصادية وكيف تقسم وما هي طبيعتها وكيفية الحصول عليها وما هي اهميتها الاقتصادية ، وتناولت الفصول (الثالث والرابع والخامس والسادس) التخصصات المرتبطة بالاقتصاد الجزئي والذي يختص بسلوك المستهلك والمنتج والوحدة الانتاجية (المزرعة) فقد تضمن الفصل الثالث التعريف بمعنى التكاليف الزراعية وانواعها والتمييز بينها وكيف يتم اشتقاق بعض المشتقات الاقتصادية التي تساعد الاقتصادي في عملية التخطيط للإنتاج بأدنى كلفة ، والتعريف بمعنى الايرادات وكيف يمكن حسابها . وقد حرصنا في الفصل الرابع على تعريف الطالب بمعنى الاسعار وطريقة تحديدها وما هو دورها في توازن السوق ، فضلا عن التعرف على قانون الطلب بشكل عام والطلب على السلع الزراعية بشكل خاص وعلى الطلب ومرونة الطلب وتفسيراتها ومنحنيات الطلب واهم العوامل المؤثرة فيه ، كما تم تناول موضوع العرض وكل ما يتعلق به . اما الفصل الخامس فقد تم تعريف الانتاج ودوره في العملية الاقتصادية والعوامل التي تتكون من خلالها العملية الانتاجية وما المقصود بالدالة الانتاجية وكيفية تكون مراحل الانتاج .

اما الفصل السادس فقد اختص بتعريف مفهوم التسويق الزراعي واهميته الاقتصادية كمكمل للعملية الانتاجية والتعريف بأهدافه وما هي اهم العمليات التسويقية وما هي انواع الاسواق التي

تصل لها السلعة وما المقصود بالتكاليف التسويقية وقد تناول الفصل السابع تعريف الادارة المزرعية ودورها المهم في العملية الانتاجية وما يهدف له هذا العلم وتعريف الطالب على الوظائف التي تؤديها الادارة المزرعية وما هي صفات ومؤهلات مدير المزرعة الناجح ، فضلا عن التعريف بطريقة حساب التكاليف المزرعية وطريقة حساب الدخل المزرعي ، وتعريف الطالب بالسجلات المزرعية وطرائق تدوينها .

اما الفصل الثامن فقد تناول طرائق تقييم المشاريع الزراعية عن طريق بعض المعايير المهمة والتي من خلالها يتم اختيار المشاريع الاكثر ربحية ودراسة جدوى تلك المشاريع للمفاضلة بينها . وقد تناول الفصل التاسع تعريف التمويل والتسليف الزراعي كأحد فروع الاقتصاد الزراعي وما هي مصادر التمويل والتسليف الزراعي ، ودور عملية التسليف في النهوض بالقطاع الزراعي .

اما الفصلين العاشر والحادي عشر فقد اهتما بالتخصصات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والذي يهتم بتحليل التغيرات الاقتصادية الكلية (اي الاجزاء العامة من النشاط الاقتصادي)، اذ تم فيه تعريف الطالب بمعنى السياسة الزراعية واهميتها في البناء الاقتصادي والتعرف على اهداف ومتطلبات السياسة الزراعية . وقد تناول الفصل الحادي عشر التنمية الزراعية والتعريف بمفهوم التخلف الاقتصادي واسبابه وخصائصه ، مع توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية واهم معوقاتها والتعريف بالتنمية الزراعية بشكل خاص .

اما الفصلان الثاني عشر والثالث عشر فقد اختصا بعلم الارشاد الزراعي وهو علم يختلف بدراسته وادواته واهدافه عن علم الاقتصاد الزراعي وقد تمت اضافته الى كتاب الاقتصاد الزراعي لعدم وجود مقرر خاص به في مراحل الدراسة المهنية الزراعية وقربه من اختصاص الاقتصاد الزراعي في المجالات الاجتماعية ، فقد تناول الفصل الثاني عشر التعرف على المفاهيم الارشادية ونشأة علم الارشاد الزراعي والتعرف على طرائق الارشاد الزراعي . اما الفصل الثالث عشر فقد تناول موضوع الاتصال الارشادي والتعرف على عملية الاتصال بالأفراد والطرائق المناسبة للاتصال بالجماهير الفلاحية والتعرف على التخطيط للبرامج الارشادية وكيفية اعداد البرنامج الارشادي .

في الختام لا يسعنا الا نضع جهدنا المتواضع في خدمة طلبتنا الاعزاء ، آملين ان نكون قد ساهمنا بعطائنا هذا في تطوير العملية التعليمية في بلدنا العزيز .

والله من وراء القصد

المؤلفون

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
	المقدمة	3
	الفصل الأول / علم الاقتصاد	8
	أهداف الفصل الأول	9
1 – 2	مفهوم علم الاقتصاد	10
1 – 3	المشكلة الاقتصادية	11
1 – 4	الحاجات البشرية	12
1 – 5	الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي	13
1 – 6	النظام الاقتصادي	13
1 – 7	السلع	14
1 – 8	الفعاليات الاقتصادية	15
1 – 9	علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام	17
1 – 10	الزراعة وخصائصها	18
	أسئلة الفصل الأول	23
	الفصل الثاني / الموارد الاقتصادية	24
	أهداف الفصل الثاني	25
2 – 1	الموارد الاقتصادية	26
2 – 2	عوامل الإنتاج	27
2 – 3	العمل	34
2 – 4	رأس المال	39
2 – 5	التنظيم	40
	أسئلة ونشاطات الفصل الثاني	42
	الفصل الثالث / التكاليف والإيرادات الزراعية	43
	أهداف الفصل الثالث	44
3 – 1	التكاليف الزراعية	45
3 – 2	أنواع التكاليف	46
3 – 3	متوسطات التكاليف	49
3 – 4	الإيرادات	52
3 – 5	الأرباح	55
	أسئلة ونشاطات الفصل الثالث	57
	الفصل الرابع / الأسعار الزراعية	58
	أهداف الفصل الرابع	59
4 – 1	مفهوم الأسعار الزراعية	60
4 – 2	الطلب	61
4 – 3	العرض	71

4 – 4	تفاعل قوى الطلب والعرض	74
	أسئلة ونشاطات الفصل الرابع	77
	الفصل الخامس / اقتصاديات الإنتاج الزراعي	78
	أهداف الفصل الخامس	79
5 – 1	تعريف اقتصاديات الإنتاج الزراعي	80
5 – 2	الإنتاج	80
5 – 3	دالة الإنتاج	81
5 – 4	قانون الغلة المتناقصة	83
	أسئلة ونشاطات الفصل الخامس	90
	الفصل السادس / التسويق الزراعي	91
	أهداف الفصل السادس	92
6 – 1	مفهوم التسويق	93
6 – 2	الخدمات او العمليات التسويقية	94
6 – 3	أنواع الأسواق	102
6 – 4	الوسطاء والهيئات التسويقية	105
	أسئلة ونشاطات الفصل السادس	110
	الفصل السابع / إدارة المزرعة	111
	أهداف الفصل السابع	112
7 – 1	مفهوم إدارة المزرعة	113
7 – 2	أهداف الإدارة المزرعية	115
7 – 3	وظائف الإدارة المزرعية	116
7 – 4	مدير المزرعة	118
7 – 5	السجلات المزرعية	120
	أسئلة ونشاطات الفصل السابع	124
	الفصل الثامن / مبادئ عامة في تقييم المشاريع الزراعية	125
	أهداف الفصل الثامن	126
8 – 1	الدخل المزرعي	127
8 – 2	قياس الدخل الصافي للمزرعة	128
8 – 3	بعض المعايير المهمة في تقييم المشاريع الزراعية	129
	أسئلة ونشاطات الفصل الثامن	139
	الفصل التاسع / التمويل والتسليف	140
	أهداف الفصل التاسع	141
9 – 1	مفهوم التمويل الزراعي	142
9 – 2	مصادر التمويل	143
9 – 3	مصادر التسليف الزراعي	144
9 – 4	التسليف الزراعي في العراق	145
	أسئلة ونشاطات الفصل التاسع	150
	الفصل العاشر / السياسة الاقتصادية والسياسة الزراعية	151
	أهداف الفصل العاشر	152

10 – 1	السياسة الاقتصادية	153
10 – 2	مفهوم السياسة الزراعية	153
10 – 3	أهداف ومتطلبات السياسة الزراعية	154
10 – 4	أنواع السياسات الزراعية	156
10 – 5	أهداف السياسة السعرية	158
	اسئلة ونشاطات الفصل العاشر	159
	الفصل الحادي عشر / التنمية الزراعية	160
	أهداف الفصل الحادي عشر	161
11 – 1	مفهوم التخلف الاقتصادي وأسبابه	163
11 – 2	خصائص التخلف	163
11 – 3	الخصائص الاقتصادية للتخلف	163
11 - 4	الخصائص الاجتماعية للتخلف	164
11 – 5	مفهوم التنمية الاقتصادية	165
11 – 6	معوقات التنمية الاقتصادية	168
11 – 7	آليات التنمية الزراعية	168
	أسئلة ونشاطات الفصل الحادي عشر	173
	الفصل الثاني عشر / الإرشاد الزراعي	174
	أهداف الفصل الثاني عشر	175
12 – 1	تعريف الإرشاد الزراعي	176
12 – 2	أهداف الإرشاد الزراعي	177
12 – 3	مبادئ الإرشاد الزراعي	179
12 – 4	نشأة الإرشاد الزراعي وتطوره	180
12 – 5	التنظيم الإرشادي والعاملون فيه	181
12 – 6	المرشد الزراعي	184
12 – 7	التخطيط الإرشادي	184
12 – 8	أهمية التخطيط	185
12 – 9	أنواع التخطيط	185
12 – 9	كيفية إجراء عملية التخطيط الإرشادي	186
	أسئلة ونشاطات الفصل الثاني عشر	188
	الفصل الثالث عشر / الاتصال الإرشادي	189
	أهداف الفصل الثالث عشر	190
13 – 1	تعريف عملية الاتصال الإرشادي	191
13 – 2	عناصر عملية الاتصال الإرشادي	191
13 – 3	العوامل المؤثرة في عملية الاتصال الإرشادي وفاعليته	193
13 – 4	طرائق الإرشاد الزراعي	194
13 – 5	المعينات السمعية والبصرية في الإرشاد الزراعي	200
13 – 6	خطوات عملية التقويم الإرشادي	201
	أسئلة ونشاطات الفصل الثالث عشر	206

علم الاقتصاد

- ⇐مفاهيم وتعاريف اقتصادية
- ⇐مفهوم علم الاقتصاد
- ⇐المشكلة الاقتصادية
- ⇐الحاجات البشرية
- ⇐الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي
- ⇐النظام الاقتصادي
- ⇐السلع
- ⇐الفعاليات الاقتصادية
- ⇐علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام
- ⇐الزراعة وخصائصها

الفصل الاول

أهداف الفصل الاول

- تعريف الطالب بمعنى علم الاقتصاد والاقتصاد الزراعي وبعض المفاهيم الاقتصادية .
- التعريف بالمشكلة الاقتصادية والتي هي السبب في دراسة علم الاقتصاد .
- التعريف بعلاقة علم الاقتصاد الزراعي بفروع الاقتصاد الاخرى كونه احد فروع الاقتصاد العام .
- توضيح ما يميز القطاع الزراعي عن بقية القطاعات الاقتصادية وسبب الانفراد بدراسته من ناحية اقتصادية .

الفصل الاول

علم الاقتصاد

مفاهيم وتعاريف اقتصادية :

لتسهيل دراسة موضوع الاقتصاد الزراعي لابد من تناول بعض التعاريف والمفاهيم الاساسية ذات العلاقة بالموضوع ومن هذه المفاهيم ما يأتي :

1-1 : دراسة علم الاقتصاد :

يرجع السبب الرئيس في دراسة علم الاقتصاد الى اهتمام العلم بأمور كثيرة تتصل بحياتنا اليومية اتصالاً وثيقاً كالأمور المتعلقة بالأسعار والانتاج والاجور والضرائب والبطالة والاحتكار ..... الخ وهو يساعدنا على معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تواجهنا في حياتنا اليومية ويرشدنا الى كيفية استعمال مواردنا بصورة صحيحة والى وضع السياسات الاقتصادية السليمة ، لحل المشكلات الرئيسة التي تجابه المجتمعات البشرية .

1-2 : مفهوم علم الاقتصاد :

هناك عدة تعاريف لعلم الاقتصاد ولكن يمكن تعريفه بمفهومه الواسع (بأنه العلم الذي يدرس جميع الفعاليات التي يقوم بها افراد المجتمع البشري في محاولتهم الموازنة بين حاجاتهم ومواردهم لأجل الحصول على العيش) .

وقد عرفه (أدم سمث) وهو مؤسس الاقتصاد الحديث وأول من نشر دراسة منظمة في هذا العلم عندما نشر كتابه (ثروة الامم) عام 1776م (بانه علم الثروة) لأنه يدرس الثروة من ناحية انتاجها وتداولها . وعرفه الاقتصادي الإنكليزي الفريد مارشال (1842 - 1924)م في كتابه (مبادي الاقتصاد) بأنه (ذلك العلم الذي يدرس بني الانسان في حياتهم العادية ، فهو يبحث ذلك

الجزء من نشاط الفرد والمجتمع في الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق الرفاهية العامة) أي انه يهدف الى دراسة الثروة من جهة ودراسة الانسان من جهة أخرى.

وهناك عدد كبير من التعاريف لعلم الاقتصاد منها هذا التعريف الشامل ((الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة مدى قابلية الفرد او المجتمع في اختيار الموارد الانتاجية النادرة او المحدودة (كالأرض والعمل ورأس المال) لإنتاج السلع المختلفة وتوزيعها للاستهلاك بين مختلف افراد وطبقات المجتمع)) .

ونستخلص من معظم المفاهيم او التعاريف السابقة لعلم الاقتصاد بأن دراستنا لهذا العلم ستساعدنا على الاستفادة من مواردنا المحدودة الى اكبر حد ممكن .

1- 3: المشكلة الاقتصادية :

يختص كل علم من العلوم ببحث مشكلة معينة ، وعلم الاقتصاد يختص ببحث المشكلة الاقتصادية، ولتحديد المشكلة الاقتصادية لابد من التطرق الى اسبابها وعناصرها .

تعد الندرة النسبية **Relative scarcity** جوهر المشكلة الاقتصادية والمقصود بالندرة النسبية ، ندرة وسائل الاشباع بالنسبة للحاجات ، ووسائل الاشباع هي الموارد المتوفرة وهذه الموارد مهما بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يرغب الانسان في الحصول عليها ولو فرضنا ان الموارد متوفرة بالمقدار الذي يطلبه الانسان لإشباع حاجاته لانتفت المشكلة الاقتصادية ، وهذا يعني ان المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب احساس الافراد بوجود حاجات متعددة ومتجددة أي حاجات غير محدودة ، يقابلها وسائل اشباع متمثلة بالموارد المتوافرة وهي نادرة او محدودة ولما كانت الموارد تتميز بالندرة النسبية لا الندرة المطلقة وان للأفراد رغبات متعددة بحاجة ملحة الى الاشباع ، فلابد من تنافس هذه الرغبات حول هذه الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة ، وهذا الوضع يجعل الفرد يضطر الى الاختيار بين الحاجات الاكثر الحاحاً التي تكون لها الاولوية في الاشباع وبين الحاجات الاقل الحاحاً والتي يمكن التخلي عنها . فالمشكلة تكمن في كيفية تنظيم المقادير المحدودة من الموارد الانتاجية وتوزيعها على مختلف النشاطات الانتاجية بأحسن طريقة ممكنة للحصول على افضل مجموعة من السلع الاستهلاكية المطلوبة . والموارد المتوفرة في أي مجتمع لا تشمل على الموارد الطبيعية الحرة كالأراضي والمعادن والغابات فحسب بل تشمل ايضاً على الموارد البشرية (الفكرية فيها والعضلية) هذا بالإضافة الى الاشياء الاخرى المساعدة التي صنعها الانسان لزيادة الانتاج كالمكائن والآلات والابنية .

مما سبق نجد ان المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين اساسيين هما : تعدد الحاجات من جانب يقابله ندرة الموارد (السلع والخدمات) من الجانب الاخر .

1-4 : الحاجات البشرية :

يقصد بالحاجة تلك الرغبة التي تتولد في الانسان نحو الاشياء سواء اكانت هذه الرغبة متفقة مع القانون او الاخلاق او لا تتفق وكل فرد من الافراد له حاجات يريد اشباعها وتتولد هذه الحاجات من طبيعة المنطقة التي يعيش فيها او المهنة التي يمارسها والأعراف والتقاليد التي يسير عليها مجتمعه .

ويلاحظ ان الحاجات البشرية غير محدودة العدد ويزداد تعددها مع تقدم المدنية ووسائل المواصلات . ولقد ساعد النظام الرأسمالي على ظهور حاجات متعددة جديدة كثيرة ما ادى الى اختراعات ، فكل اختراع جديد يخلق حاجات جديدة .

ولقد اطلق بعض الاقتصاديين على مبدأ تعدد الحاجات وتنوعها بقانون تنوع الحاجات البشرية ومضمونه (ان عدد السلع والخدمات المختلفة التي يحتاجها الاشخاص لاحد لها على اساس ان الحاجات القديمة كلما اشبعت ظهرت حاجات جديدة)

وللحاجة خصائص متعددة يمكن تلخيصها كالاتي :

1- قابليتها للإشباع : أي ان حاجة الفرد يمكن اشباعها اذا انفق عليها قدراً محدداً من المال .

2- قابليتها للإحلال والاستبدال : إذ يمكن للحاجات ان يحل بعضها محل البعض الاخر ، فالحاجة الى شرب القهوة قد تزيل الحاجة الى شرب الشاي. أي اشباع حاجة بديلة محل حاجة اخرى . وهذا ما يعرف بالإحلال .

3- قابليتها للتعدد : تكون حاجات الانسان محدودة العدد ولكنها تتزايد بصورة مستمرة .

4- الحاجات متكاملة : هناك كثير من الحاجات لا يمكن اشباعها الا بإشباع حاجات اخرى معها ، فالحاجة الى شرب الشاي تؤدي الى الطلب على السكر . وهذا ما يعرف بالتكامل .

1-5 : الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي :

ان دراسة النظرية الاقتصادية يمكن ان تقسم على مجالين واسعين هما الاقتصاد الجزئي Micro- economics الذي يتعلق بمسائل الافراد والمشاريع ويكون تركيز الاهتمام فيه على تكوين الاسعار والمشكلة الاساس التي يعالجها هي تحديد الاسعار والكميات بقوى العرض والطلب لذا فأن نظريته هي نظرية الطلب ونظرية العرض ونظرية السعر في الاسواق المختلفة وهو يحاول تحديد ما الذي يجعل الفرد يشتري احدى السلع بدلاً من الاخرى كونه مستهلكاً وما الذي يدفعه لإنتاج هذه السلعة او تلك كونه منتجاً .

اما الاقتصاد الكلي Macro- economics فانه يهتم بمعالجة مشاكل الاقتصاد الوطني ككل ويهتم به . ويشار له في بعض الاحيان بتحليل التوازن العام وانه يتضمن دراسة الانتاج الكلي والاستخدام الكلي والمستوى العام للأسعار والاستهلاك الكلي ويصف الدورات التجارية ويحلل الاجراءات المالية والنقدية ويفسر التضخم ويحلل اثر تغيرات معدل النمو الاقتصادي .

1-6 : النظام الاقتصادي : The Economic system

يتكون النظام الاقتصادي من القواعد والقوانين والتقاليد والمبادئ التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي ويتم من خلالها استخدام الموارد الإنتاجية لإشباع الحاجات الإنسانية . ويهدف النظام الاقتصادي الى تحديد انواع وكميات السلع والخدمات التي تنتج وطرائق انتاجها وكيفية توزيعها وان النظام الاقتصادي الخاص باي بلد يعتمد على من هو المالك للثروة الافراد ام الدولة، وبناء على ملكية الثروة هناك ثلاثة انواع من الانظمة الاقتصادية:

1- نظام المشروع الحر : Free Enterprise

وفيه تكون جميع الثروة مملوكة للأفراد وان المشكلة الاقتصادية في هذا النظام تحل من خلال نظام (الية) الاسعار، اي من تفاعل قوى العرض والطلب. وهو ما معمول به في النظام الرأسمالي

2- نظام الاقتصاد المخطط : Planned Economy

تكون الدولة في هذا النظام هي المسؤولة عن الانتاج والتوزيع ومسائل النمو من خلال سلطة التخطيط المركزية في الدولة وذلك استناداً الى الملكية الاجتماعية للثروة وتكون مسؤولة عن تحديد الكميات المنتجة ووضع الاسعار وتوزيع الدخول .

3. نظام الاقتصاد المختلط : Mixed Economy

في هذا النظام بعض القرارات تتم من قبل الدولة (القطاع العام) وبعضها الاخر من القطاع الخاص . وتنتهج كثير من الدول هذا النظام اذا لا يوجد بلد يقوم بالكامل على نظام المشروع الحر.

1-7 : السلع Goods :

من المصطلحات التي تستخدم بشكل واسع من قبل الاقتصاديين للأشياء التي يحتاجها الناس لإشباع حاجاتهم الانسانية هي (السلع) وتتضمن جميع الاشياء المفيدة والتي تحقق منفعة وتكون مرغوب فيها من قبل الافراد. والسلع الاقتصادية نوعان رئيسيتان هما الثروة (wealth) والخدمات (services). فالسلع الاقتصادية ذات الطبيعة المادية هي ثروة اما السلع الاقتصادية غير المادية فهي خدمات. فالأرض الزراعية وجميع الموارد كخامات الحديد والفحم والنفط وجميع المصانع ومكائنها وابنيتها هي ثروة. اما السلع غير المادية كعمل الطبيب او المهندس او المدرس او المزارع فهي خدمات وتمتلك منفعة وهي نادرة ولا تقل اهمية عن السلع الاقتصادية المادية .

1-8 : الفعاليات الاقتصادية :

في محاولتنا لإشباع حاجاتنا المتعددة نكون مجبرين لان نقتصد وعملية الاقتصاد هي محاولة الانتفاع من الوسائل النادرة وعند عملية الاقتصاد هذه تحصل بعض الفعاليات الاقتصادية التي يمكن تقسيمها الى اربع هي (الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك) .

اولاً : الانتاج :

الانتاج هو خلق منفعة او زيادتها . اذ ان هذه العملية من شأنها ان تسهم في تحقيق نفع معين (من وجهة نظر شخص ما) تعد انتاجاً فعندما يزرع الفلاح قمحاً يكون هناك انتاج ، وعندما يحول العامل المواد الاولية الى شكل اخر أكثر فائدة يكون هناك انتاج ايضاً فالخبز مثلاً هو نتيجة نهائية لسلسة طويلة من العمليات الانتاجية تبدأ بزراعة القمح وحصاده وتمر بطحنه وخبزه ثم نقله وتسويقه للمستهلكين .

ثانياً : التبادل :

بعد الانتاج هناك مشكلة وضع المنتجات التي تم انتاجها بأيدي مستخدميها . ومع تقدم الحياة البشرية عبر العصور لم يعد هناك اشخاص مكتفون ذاتياً من السلع وانما يضطرون لتبادل السلع مع غيرهم من المنتجين ، فالعامل يبادل خدماته بالطعام الفائض لدى المزارع . وفي عملية التبادل كانت الوسيلة الاولى هي المقايضة أي استبدال سلعة بسلعة ، ثم بتعقد وتعدد السلع كانت هناك ضرورة لإدخال واسطة تبادل اولاً بالنقود ثم تستخدم النقود للحصول على سلع اخرى .

ثالثاً : التوزيع :

يقصد بالتوزيع في التحليل الاقتصادي تقسيم القدرة الشرائية (الدخل) بين اولئك الذين اسهموا في عملية الانتاج ، وان هذا التقسيم يكون بشكل مدفوعات (اجور ، ريع ، فائدة ، ربح) وان هذه العملية تدعى بالتوزيع الوظيفي لان توزيع الدخل على العامل الانتاجي يكون حسب وظيفته او حسب نسبة اسهام ذلك العامل في الانتاج الكلي . لذا فان هناك سؤالاً كثير ما يثار هو كم من الناتج ينبغي ان يذهب كحصة لكل عامل انتاجي استخدم فيه ؟ كقاعدة يكون الجواب على مثل هذا السؤال هو ان العامل الانتاجي يكافأ على وفق اسهامه في الناتج الكلي .

رابعاً : الاستهلاك :

يمثل الاستهلاك الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي الذي يتمثل بالإنتاج ثم التبادل فالتوزيع واخيراً الاستهلاك ، والاستهلاك هو الانتفاع من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الانسانية . فالطلب على كل سلعة او خدمة يعتمد بشكل مباشر على قدرتها على اشباع حاجات الافراد ، والحاجات لوحدها لا تحفز النشاط الاقتصادي انما المحرك الرئيس لهذا النشاط هو طلب المستهلك. فطلب المستهلك هو الحاجة معبراً عنها بمصطلح نقدي . فالمستهلكون لديهم حاجات متعددة لكن هذه الحاجات ذات تأثير قليل في النشاط الاقتصادي مالم يكن الافراد راغبين وقادرين على دعم هذه الحاجات بقدرة شرائية . فالرغبة لا تحفز المنتجين على الانتاج لكن الدفع النقدي والاستعداد للشراء يجعل هذه الحاجه تصبح طلباً .

1-9 : الاقتصاد الزراعي :

الاقتصاد الزراعي فرع من فروع الاقتصاد العام يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الانسان في مهنة الزراعة ويعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقية لأنه يقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفعاليات الزراعية عملياً . ويوضح العلاقة بين هذه الفعاليات والفعاليات الاقتصادية الاخرى . وبهذا المفهوم تحول التفكير في المزرعة من وحدة بيولوجية الى وحدة اقتصادية وربطها بالاقتصاد العام . فعلم الاقتصاد الزراعي كما يظهر من اسمه يوضح العلاقة بين الاقتصاد والزراعة ويستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية والزراعية. كذلك يعتبر علم الاقتصاد الزراعي من العلوم الاجتماعية اذ انه يبحث في الامور المرتبطة بالمجهود الانساني في مهنة الزراعة ويبحث في الوسائل التي يمكن بواسطتها استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية استغلالاً أقتصادياً وذلك بالعمل على تنظيم العلاقة والربط بين عوامل الانتاج في الزراعة وخارجها لتوفير افضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحية واستمرارها على التقدم . فضلاً عن ما ذكرناه ، يهتم الاقتصاد الزراعي بالمشاكل الادارية المتعلقة باستغلال عناصر الانتاج على الوجه الاكمل والاكفأ ، ومن هنا نشأ تخصص في الاقتصاد الزراعي يركز على الزراعة وما يتعلق بها من عناصر انتاجية وادارية وهو ما يسمى بتخصص ادارة المزرعة .

ان علم الاقتصاد الزراعي كعلم قائم بذاته ، وكاختصاص يعتبر من فروع الاقتصاد الحديثة . اذا بدأ عند ظهور المشكلة الاقتصادية الزراعية في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين . ففي هذه الآونة مرت الزراعة في ظروف عصيبة ، وهذه الظروف دفعت الكثير من الاقتصاديين

في انكلترا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية الى القيام بتقصي اسباب هذه الازمة والبحث عن حلول مناسبة لها . ان اول اهتمام في دراسة الاقتصاد الزراعي وتطبيق مبادئه كان في إنكلترا ولكن المعاهد الانكليزية ظلت تفتقر الى هذا النوع من التدريس مدة طويلة الى ان انشأت مؤخراً فروع متخصصة في الجامعات الانكليزية اما في المانيا فقد قاموا بالإضافة الى البحوث في اقتصاديات الزراعة بتدريس الاقتصاد الزراعي في الجامعات الالمانية . وتعد الجامعات الالمانية اسبق الجامعات في القيام بتدريس الموضوع .

1-10 : علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام :

الاقتصاد الزراعي هو فرع من الاقتصاد العام وتجمعهما نفس الاهداف ، الا ان اهتمام الاقتصاد الزراعي تتركز على نشاطات وفعاليات اصحاب الزراعة ورفاهيتهم ولذلك فهو يسعى لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الزراعية . فلا يمكن للزراعة ان تنمو وتتطور بدون تطور ونمو الفعاليات الاقتصادية الاخرى . فالزراعة هي جزء متمم للفعاليات الاقتصادية في البلد ولا يمكن فصلها عن تلك الفعاليات . وتخضع الزراعة الى التطورات الاقتصادية التي تتصل بحركة التصنيع والتجارة وحالة البلد ، وذلك بإمكانية تزويد الزراعة بما تحتاج اليه من الآلات والاسمدة والمبتكرات الجديدة التي تتطلبها الزراعة لأجل تطورها . ولذا فأن مجال علم الاقتصاد الزراعي لم يعد مقتصراً على دراسة أدارة وتنظيم الزراعة فقط كما كان سابقاً ، بل تعداها الى مواضيع اقتصادية اخرى واصبح لا يختلف كثيراً عن علم الاقتصاد العام من حيث دراسة الاسواق الداخلية والتجارة الخارجية والدورات الاقتصادية ودراسة النقود والبنوك والمالية والخدمات التسويقية والضرائب والاسعار واقتصاد العمل وغيرها من المواضيع الاقتصادية المهمة التي اصبحت من الامور التي يحتاجها الاقتصادي الزراعي للإلمام بها ومعرفة نظرياتها وآثارها وتطبيق مبادئها على الزراعة .

وعلى هذا نستنتج انه ليس هنالك اختلاف كبير بين اهداف ومجال الاقتصاد الزراعي والاقتصاد العام . فالاقتصاد الزراعي ما هو الا متمم للاقتصاد العام ولا يختلف عنه . ولكنه يزيد على الاقتصاد العام بتركيزه على العلوم الزراعية الفنية والتطبيقية ، كعلم المحاصيل الحقلية ، وعلم تربية الحيوان وعلم التربة والهندسة الزراعية ، والمكننة الزراعية ، فيستقي من هذه العلوم العوامل الفعالة في تحسين كمية ونوع الانتاج الزراعي . وبعد تنسيق المعلومات المتوفرة من هذه العلوم لإيجاد افضل الوسائل المناسبة لحل المشاكل الاقتصادية التي تعترض طريق نمو الزراعة .

1-11: الزراعة وخصائصها :

يمكن تعريف النشاط الزراعي بأنه ذلك النشاط القابل للتطور المعتمد على قوى انتاجية تدخل في انتاج السلع الزراعية بالقدر والنوع الكافي لإشباع الرغبات الاساسية اذا ان لها اهمية عظيمة في كونها المصدر الاساسي الذي يمد العالم بالغذاء والمعامل بالموارد الاولية . وتتسم الزراعة بسمات تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية وايجاد الحلول المناسبة لها ، وفيما يأتي اهم هذه السمات :

1- التقدم العلمي بطيء الاثر في الزراعة .

2- تخضع الزراعة لقانون المنافسة الحرة .

3- تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة .

4- لا يساير الانتاج الزراعي انخفاض الاسعار .

5- ينقص الزراع التعاون وتوحيد الكلمة .

6- عنصر المغامرة كبير في الزراعة .

7- فترة الانتظار طويلة في الزراعة .

8- صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة .

9- تناقص نسبة الزراع .

10- نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة .

وسنستعرض كل سمة من هذه السمات بشيء من التفصيل وكما يأتي :-

1- التقدم العلمي بطيء الاثر في الزراعة :

من الواضح ان الزراعة فرع مهم من فروع الانتاج العلمي ، اذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وامراضهما، ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له. تحتاج التجارب الزراعية الى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية ، ولذا فقد بقي الجهل مخيماً على الزراعة اطول مما هو مخيم على الصناعة فاذا نجح احد الزراع في أجراء تجربة جديدة فأن ذلك النجاح يتطلب وقتاً طويلاً ، لان دورة الانتاج الزراعي طويلة . أما دورة الانتاج في الصناعة فإنها قصيرة وقد تؤثر التجارب العلمية في الانتاج في سنة واحدة اكثر مما تؤثر التجارب في القطاع الزراعي وزيادة على ذلك فالتجارب الزراعية عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع ، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الزراعية على نطاق واسع وعلى اساس علمي ولأمد طويل ، وتقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجاناً على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة والمشكلة التي تواجهها في الزراعة الان لا تتمثل في اكتشاف معلومات زراعية جديدة بل بنشر المعلومات المتوفرة وتطبيقها والاستفادة منها .

2- تخضع الزراعة لقانون المنافسة الحرة :

يقوم بإنتاج المحاصيل الزراعية عدد كبير من الزراع . وينتج كل واحد منهم جزءاً ضئيلاً لا يكاد يذكر اذا قيس بالإنتاج الكلي . فاذا اراد احد المزارعين ان يغير من انتاجه فان تأثير ذلك على المحصول قليل ، ويصح هذا ايضاً اذا غير الفلاح طلبة لعوامل الانتاج كالأيدي العاملة والاسمدة والمحسنات الزراعية ، فالفلاح لاحول له ولا قوة في السيطرة على اثمان السلع الزراعية وعليه ان يقبل ثمن السوق اراد ام لم يرد . وهذا ناتج عن عدم استطاعة المزارع تحديد انتاجه . لان المحصول بعد زراعته لا يمكن التحكم في زيادته اذا دعت حاله الطلب الى ذلك حيث ان لزراعة كل محصول موعدا لا تصلح زراعته بعده ، ومن هذا يظهر ان تحديد كمية الانتاج في الزراعة امر صعب التنفيذ .

3- تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة :

من الواضح ان مساحة الاراضي الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة ، وعلى هذا فاذا اريد زياده الانتاج الزراعي بسبب تزايد السكان فقد يؤدي ذلك الى زيادة الانتاجية الى حد تضطر فيه اللجوء الى استغلال أراضي اضافية اقل خصوبة او تشغيل عمال قليلي الخبرة الزراعية ، وبذلك يسرى قانون الغلة المتناقصة على الايدي العاملة وعوامل الانتاج الاخرى الداخلة في العملية الانتاجية الزراعية ، فنضطر الى زيادة التكاليف للمحافظة على الانتاج .

4- لا يساير الانتاج انخفاض الاسعار :

اظهرت الدراسات ان الانتاج الزراعي يزداد مع زيادة الطلب ولكن مسايرته الى انخفاض الطلب بطيء جداً وسبب هذا البطء هو ان الارض عامل ثابت ويستمر استغلالها عادة مادامت تغطي التكاليف المتغيرة . حيث انه عندما تنخفض اسعار المنتوجات الزراعية يحاول المزارع المحافظة على الانتاج السابق لاعتقاده بان هذا خير له من ان يترك حقلة بوراً ، فيفتش عن عمل اخر ، وعلى هذا تهبط اسعار المحاصيل الزراعية في الازمات الاقتصادية هبوطاً عظيماً اما في الصناعة والفعاليات الاقتصادية الاخرى فالأمر يختلف اختلافاً تاماً حيث انه اذا انخفض الطلب انخفاضاً كبيراً لمحصول ما ، انخفضت معه اجور العامل الانتاجي .

5- ينقص الزراع التعاون وتوحيد الكلمة :

يتمتع اصحاب المصانع في كثير من البلدان بنفوذ واسع في الحكم وهذا يساعدهم على توجيه التشريعات في بلادهم لصالحهم اكثر مما هو في صالح الزراع وكذلك الفلاحين في الدول الرأسمالية بحكم عملهم متفرقين ومنتشرين لا تجمعهم صلة قوية كالتي تجمع ارباب الصناعات ويصعب اتفاق كلمتهم وتوحيد جهودهم في منظمات قوية كما يفعل المشتغلون بشراء منتجات الفلاح كالقطن والحنطة واللحم ومنتجات الالبان وكما يفعل المشتغلون ببيع ما يحتاجه الفلاح من الملابس والآلات الزراعية والسماد وغيرها . اما في الدول الاشتراكية واغلب الدول النامية فقد بدأ الفلاحون بتشكيل اتحاداتهم التعاونية والفلاحية لتدافع عن حقوقهم وتنظم تسويق منتجاتهم.

6- عنصر المغامرة كبير في الزراعة :

تؤثر العوامل الطبيعية على الزراعة اكثر مما تؤثر على الصناعة اذا ان الانبات هو الاساس في تكوين المحاصيل الزراعية . وهو يتأثر بالعوامل الجوية اكثر مما يتأثر بالتربة ، ولو ان تأثير التربة كبيراً ايضاً . ويحتاج كل نبات الى شروط مناخية لنموه لكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها ، لأنها عرضة للتقلبات الفجائية ، وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الانسان ، ولهذا يصعب على المزارع ان يتنبأ عن مقدار ومصير انتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها . وعلى هذا فالعوامل الطبيعية من (جفاف وفيضان وبرد وثلوج وغيرها من الآفات الزراعية كدودة القطن ودوباس النخيل وصدأ القمح وامراض الفاكهة وغارات الجراد وامراض الحيوان) تجعل الزراعة عملاً فيه كثير من المغامرة والمخاطرة .

7. فترة الانتظار طويلة في الزراعة (بسبب موسمية الانتاج الزراعي)

ان فترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الانتاج وبين الحصول على الانتاج طويلة ، حيث ان القمح مثلاً لا يثمر قبل اربعة اشهر، والقطن قبل تسعة أشهر والذرة قبل ثلاثة اشهر ، أي ان دورة الانتاج الزراعي طويلة بينما دورة الانتاج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الانسان .

يقوم صاحب المعمل بإنتاج سلعة ما للسوق بناء على طلبات يتلقاها وعندما تقل الطلبات فانه سيحد من انتاجه او يتوقف عن العمل او يغلق مصنعه ، ولكن الفلاح في الزراعة لا يلبي طلبات تلقاها أي انه لا ينتج لسوق حاضره بل لسوق مستقبليه ، ولا يعلم كيف ستكون حالة العرض والطلب او الاسعار عند نضوج محصوله ، واذا فرضنا انه يعلم ما ستكون عليه حالة السوق في المستقبل فليس من السهل ايقاف انتاج حقل للفواكه او حظيرة للحيوان بمثل السهولة في ايقاف انتاج معمل من المعامل ، واذا اراد الفلاح زيادة منتجات الالبان مثلاً فهو مضطر للانتظار سنة حتى تلد ابقاره ، وكذلك الفواكه وغيرها ، فشجرة التفاح لاتصل الى ذروة الانتاج قبل بلوغها سن العاشرة وعلى هذا فاذا ارتفع سعر احد هذه المنتجات الزراعية ، فقد يغري هذا الارتفاع الفلاح بزيادة انتاجه منها زيادة كبيرة جداً وقد يبقى السعر مرتفعاً بضع سنوات بسبب فترة الانتظار . وفي خلال ذلك يواصل الفلاحون زيادة الانتاج وهم في هذا يعملون متفرقين دون تشاور فيما بينهم ، وعندما يبدأ الانتاج الكبير في الظهور في السوق بكميات تتزايد شيئاً فشيئاً يهبط سعر المحصول هبوطاً كبيراً . وعند ذلك يدرك الفلاحون كوحدة واحدة خطأ سياستهم فيقومون بتخفيض الانتاج تخفيضاً كبيراً وبعد مرور بضع سنوات تظهر نتيجة هذا التخفيض في الانتاج فيرتفع السعر مجدداً ارتفاعاً حاداً وتبدأ الدورة من جديد ثانية ، ولذا اصبح من الضرورة ان تكون هنالك سلطة موجهة ومنظمة للفعاليات الاقتصادية لتجنب امثال هذه الازمات .

8. صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة :

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص او الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة اذا ما اراد ان يزيد او ينقص من انتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها او انخفض . فالعرض في حالة محصول واحد يكون اكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الزراعي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر . حيث ان المزارع لا يتخصص في انتاج محصول واحد كالقمح مثلاً ، بل ان الربح يأتي من نواح متعددة اي من انواع النباتات او الحيوانات . فاذا اراد الفلاح ان يزيد من انتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه ، فعلى صاحب

المزرعة ان لا يدخل في الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة او نقص فحسب بل يجب ان ينظر الى الاثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الاخرى التي انتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول ، ولكن يصعب تقدير ذلك ولو انه من الاهمية بمكان .

9- تناقص نسبة الزراع :

اظهرت الدراسات ان نسبة المشتغلين في الزراعة في العالم اخذ في التناقص . لقد بدأت هذه النسبة تتناقص باستمرار منذ منتصف هذا القرن في جميع انحاء العالم الغربي ، ويعود سبب ذلك الى زيادة الانتاجية الزراعية التي هي حصيلة التقدم العلمي في الزراعة فالآلات والمحسنات الزراعية ومقاومة الآفات ، وهذا مما زاد في الانتاج الزراعي وترك فائضاً من الايدي العاملة للاشتغال بمهن اخرى . مما ادى ايضاً الى تناقص عدد الزراع قيام المصانع بأداء كثير من العمليات التي كانت تنجز في المزرعة .

10- نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة :

تقدر نسبة الاموال الثابتة المستغلة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الاموال المشغلة حيث ان الجزء الاكبر من رأس المال لا تتغير مع تغير الانتاج ، وهذا ما يؤدي الى صعوبة اجراء أي تعديل او تحويل الانتاج الى انتاج اخر حيث ان التكاليف الثابتة يجب ان يتحملها المزارع سواء استغل ارضة او لم يستغلها بينما في الصناعة ماعدا صناعة المنافع العامة نجد العكس هو الصحيح . اذ ان التكاليف المتغيرة تؤلف الجزء الاكبر من مجموع التكاليف . وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب انتاجها .

اسئلة ونشاطات الفصل الاول

س1 / عرف ما يأتي :

علم الاقتصاد ، المشكلة الاقتصادية ، قانون تنوع الحاجات البشرية ، الاقتصاد الجزئي ، الاقتصاد الكلي ، الاقتصاد الزراعي .

س2 / املء الفراغات الأتية :

1- تتكون المشكلة الاقتصادية من عنصرين اساسيين هما _____ و _____

2- بناء على ملكية الثروة هنالك ثلاثة انواع من الأنظمة الاقتصادية _____ و _____ و _____

3- تكون السلع الاقتصادية على نوعين رئيسين هما _____ و _____

4- الانتاج هو خلق _____ او زيادتها .

5- يمكن تقسيم الفعاليات الاقتصادية الى _____ و _____ و _____ و _____.

س3 / اذكر الخصائص التي تقوم عليها الحاجة البشرية .

س4 /اجب بصح او خطأ للعبارات الأتية ثم صحح الخطأ ان وجد :

1- تعد الحاجات البشرية محدودة العدد وثابتة .

2- يهتم الاقتصاد الجزئي بمعالجة مشاكل الاقتصاد الوطني ككل ويهتم به .

3- تسمى السلع الاقتصادية ذات الطبيعة المادية بالخدمات .

4- الاقتصاد العام هو فرع من فروع الاقتصاد الزراعي وتجمعها نفس الاهداف .

5- فترة الانتظار طويلة بالزراعة بسبب موسمية الإنتاج .

س5 / للزراعة خصائص تميزها عن القطاعات الاخرى عددها واشرح واحدة منها.

الفصل الثاني

الموارد الاقتصادية

- ⇐ عـوامل الانتاج
- ⇐ الارض او الموارد الطبيعية Land
- ⇐ العمل Labour
- ⇐ رأس المال : Capital
- ⇐ التنظيم : Management

أهداف الفصل الثاني

تعد الموارد الاقتصادية هي العناصر المكونة للإنتاج الزراعي والتي يستطيع المنتج عن طريق مزج تلك الموارد من التحكم في العملية الانتاجية مثل زيادة الانتاج او تخفيض التكاليف الانتاجية للوصول الى التوليفة الاقتصادية المثلى ولذلك يهدف هذا الفصل الى :

- تعريف الطالب بماهية الموارد الاقتصادية .
- كيف تقسم الموارد وما هي طبيعتها .
- كيفية الحصول عليها وما هي اهميتها الاقتصادية .

الفصل الثاني

الموارد الاقتصادية

1-2 : الموارد الاقتصادية :

تحتوي بعض الموارد خدمات مخزونة يمكن استخدامها في العمليات الانتاجية في فترات مختلفة وحسب متطلبات العمليات المذكورة ، كالأسمدة الكيمياوية والاعلاف. فالأسمدة يمكن استخدامها في الانتاج النباتي ومن ثم تستنفذ في العمليات الانتاجية كما يمكن تخزينها الى فترة انتاجية اخرى. وهكذا بالنسبة للأعلاف حيث يمكن تغذية المواشي عليها كما يمكن تخزينها واستخدامها في التغذية الحيوانية في فترة مستقبلية .

كما تحوي بعض الموارد خدمات متدفقة وهذا النوع من الموارد يجب استخدامه والا فانه لا يمكن الاستفادة منه في فترة انتاجية اخرى كالعمل المزرعي . فخدمات العامل لا يمكن تخزينها الى فترة اخرى . ولذا يجب استخدامها في العمليات الانتاجية مباشرة .

وبعض الموارد تحوي على خدمات متدفقة ومخزونة كما في المكائن والآلات الزراعية فأن اندثار الآلة يحدث نتيجة استخدامها في العمليات الانتاجية. او يمكن الاحتفاظ بها دون استعمالها الى فترة انتاجية قادمة . وتعد بعض الموارد متدفقة كلياً ولا يمكن تخزينها كأشعة الشمس .

وتستخدم هذه الانماط من الموارد في العملية الانتاجية الزراعية ومن ثم فان الانتاج يتضمن استعمال موارد متعددة بعضها يتحول كلياً الى محصول في سنة واحدة والبعض الاخر يتحول على مدى سنوات بينما هناك موارد لا يتم تحويلها كلياً الى محصول زراعي وبهذا الصدد فانه يقصد بالوقت اللازم للموارد حتى يتحول كلياً الى محصول (بالفترة الانتاجية) وتختلف هذه الفترة اختلافا كبيراً من مورد لآخر وهذا يؤدي الى تعقيد التحليل الاقتصادي باستخدام العديد من الموارد التي تختلف في فتراتها الانتاجية التحويلية . بينما تتسم تلك التحليلات بالبساطة لو كانت الموارد تتحول جميعها الى محصول في سنة واحدة . وفي القطاع الزراعي غالباً ما نجد العديد من الانماط المزرعية تمتلك تلك الوحدات الزراعية بعض مواردها الانتاجية كالمكائن الزراعية ومن ثم فانه

يعد استثماراً في مجال الانتاج الزراعي يمتد سنوات عدة . ومن ثم فان هذا النوع من الموارد يسبب بعض التعقيدات عند وضع الخطة الانتاجية وذلك في اطار عنصر الزمن وعلى سبيل المثال يعد المخزون من الخدمات التي تستعمل في سنة او فترة انتاجية واحدة وتتصل بإنتاج معين (تكاليف متغيرة) بينما خدمات الموارد المتدفقة تعد تكاليفاً ثابتة، فعنصر الزمن يمنع امكانية المعرفة الكاملة والحقيقة لطبيعة تدفقات الخدمات الموردية ومن ثم فان مسألة التكهنات وعدم التأكد تعد طبيعية في بعض جوانب وضع الخطة الانتاجية المزرعية نتيجة عدم المعرفة ونقص المعلومات .

2-2 : عوامل الانتاج :

مهما كان الانتاج بسيطا فأننا نحتاج الى عوامل كثيرة لصنعه كالموارد الطبيعية والموارد البشرية والمكائن والآلات والمباني ....الخ

ويطلق على العوامل التي تستخدم في العملية الانتاجية المدخلات (Input) بينما يطلق على السلع المنتجة الناتج (output) او المخرجات وهذه العوامل التي نحتاجها في الانتاج ليست لها حدود ، فقد نحتاج الى مئات من عوامل الانتاج لإنتاج سلعة معينة ، فمن العوامل التي نحتاجها لإنتاج التلفزيون مثلاً هي الخشب والحديد والزجاج والكهرباء والمديرون والمهندسون .....الخ

وقد قسم الاقتصاديون عوامل الانتاج الى اربع مجموعات رئيسة هي :

1- الارض او الموارد الطبيعية (Land or Natural Resources)

2- العمل (Labour)

3- رأس المال (Capital)

4- الادارة والتنظيم (Management)

سوف نستعرض كل عامل من هذه العوامل بشيء من التفصيل :

أ- الارض او الموارد الطبيعية :

لا تقتصر كلمة الارض في الاقتصاد على الارض المستغلة في الزراعة بل تشمل كذلك كل الموارد الطبيعية (natural resources) كالماء والهواء والمعادن والغابات والارض المخصصة للبناء في المدن والانهار والبحار والطيور والاسماك والحرارة والرطوبة ...الخ وتكون هذه

الموارد موجودة دون مساعدة الانسان فهي هبة الطبيعة الا انها لا تدخل جميعها ضمن عوامل الانتاج مالم يبذل الانسان جهداً للحصول عليها .

فهذه الموارد لا تكون لها قيمة تذكر للإنسان حتى يستطيع استخدامها والانتفاع منها ، فمعظم الدول النامية تمتلك مقادير كبيرة من الموارد الطبيعية ومع ذلك فهي لاتزال فقيرة ومتخلفة بسبب عدم تمكنها من استثمار تلك الموارد والانتفاع منها ، وهناك فرع يختص بدراسة الارض من الناحية الاقتصادية ، هو ما يسمى باقتصاديات الارض (وهو العلم الذي يدرس استغلال الانسان للأرض وثرواتها والعوامل التي تؤثر في ذلك من الناحية الطبيعية والاجتماعية) .

خصائص الارض :

تعتبر الارض المصدر الوحيد الذي يهيئ المجال الذي يقوم عليه الانتاج . ويرى الاقتصادي الانكليزي (ريكاردو) وجماعته ان للأرض ثلاث خصائص تميزها عن غيرها من عوامل الانتاج.

1- ان الارض هبة الطبيعة :

ويعني هذا ان الانسان لم يبذل جهداً للحصول عليها بينما يبذل الجهد للحصول على رأس المال ويرد الاقتصاديون المعاصرون على هذا ان الموارد الموجودة في جوف الارض لم ينتفع منها الانسان الا بعد بذله الكثير من الجهد والمال في استخدامها وتملكها .

2- ان الارض محدودة بكميتها :

وهذه ميزة اخرى في نظرهم تميز الارض عن العوامل الانتاجية الاخرى ، فالأرض (او الموارد الطبيعية) لا يمكن زيادة عرضها حتى في الزمن الطويل بينما يمكن زيادة عرض العوامل الاخرى ، ويرد على هذا ان الاراضي الزراعية يمكن زيادتها عن طريق استصلاحها والحصول على أراضي جديدة لم تكن موجودة في السابق وضمها الى الاراضي المزروعة فتزداد مساحتها ، كما ان السدود والخزانات تزيد من رقعة الاراضي الزراعية أيضاً.

3- خضوعها لقانون الغلة المتناقصة :

ان المشروعات التي تعتمد على الارض اعتماداً كبيراً (كالمنتجات الزراعية) تخضع لذلك القانون والواقع ان قانون الغلة المتناقصة لا يؤثر فقط على الانتاج الزراعي بل يؤثر ايضاً على الانتاج الصناعي .

وعلى الرغم من ان بعض الاقتصاديين كانوا يعتقدون ان الانتاج الزراعي يخضع لقانون الغلة المتناقصة بينما يخضع الانتاج الصناعي لقانون الغلة المتزايدة . والحقيقة ان كلا الانتاجين (الزراعي ـ والصناعي) يخضع لقانون واحد هو الغلة المتناقصة الا ان ظهور هذا القانون في الزراعة يكون اسرع من ظهوره في الصناعة .

يتضح مما سبق ان الارض لا تختلف من الناحية الاقتصادية عن العوامل الانتاجية الاخرى وان الخصائص التي اوردها بعض الاقتصاديين للأرض لا تستند على أسس اقتصادية متينة .

ريع الارض :

نظرا لخواص الارض وعدم قدرة الانسان على زيادة مساحتها او عرضها لذلك فهي تتصف بالندرة وتستحق الارض ريعاً لمالكها لقاء استعمالها بشرط ان تكون خالية من الاستثمارات الرأسمالية كقنوات الري او المبازل او المباني . في ضوء ذلك نستطيع ان نحدد مفهوم الريع بأنه ما يدفع للأرض كعنصر انتاج يتصف بالندرة شرط ان تكون خالية من التحسينات او الاستثمارات الرأسمالية . وقد عرف (العالم الاقتصادي الانكليزي ريكادرو الريع بانه (ذلك الجزء من الناتج الذي يدفع لمالك الارض مقابل او نظير قوى التربة الاصلية غير القابلة للنفاذ أو الهلاك) .

ولحساب الريع الاقتصادي للأرض نفرض وجود ثلاثة انواع من الارضي :

(أ) ارض شديدة الخصوبة

(ب) ارض خصبة

(ج) ارض غير خصبة

ونفرض اننا نستعمل وحدات متجانسة من عنصر العمل ورأس المال كما في المثال ، ونظرا لاختلاف الخصوبة فأنها تختلف في النتائج التي نحصل عليها . أي ان ما ينتجه عنصر العمل ورأس المال يختلف في القطع الثلاثة . سبب هذا الاختلاف هو خصوبة التربة لكل نوع من تلك الارضي وكما في الجدول (1-2) :

الجدول (1.2) حساب الريع الاقتصادي

وحدات متجانسة من العمل ورأس المال	قيمة الناتج لأنواع الارض بالدينار		
	أ	ب	ج
1	130	110	100
2	140	120	95
3	150	125	
4	140	115	
5	135	110	
6	115	100	
7	110	90	
8	100	95	

فلو فرضنا ان تكاليف كل وحدة من العمل ورأس المال هو **100** دينار فأن الريع المتحقق في استثمار الوحدة الاولى من العمل ورأس المال في القطعة الاولى (أ) هو **130** – **100** =**30** ديناراً وفي القطعة (ب) هو **110** – **100** =**10** دنانير ، اما في القطعة (ج) أي **100** – **100** = صفر أي ان الارض (ج) هي ارض لا تحقق ريعاً فهي ارض حدية .

وهكذا يمكن حساب الريع المتحقق من استثمار **8** (وحدات من العمل ورأس المال في القطعة (أ) كما يأتي :

130 + 140+ 150 +140 +135+115+110+100= **1020** ديناراً قيمة الناتج من استثمار (**8**) وحدات من العمل ورأس المال ، ولما كانت تكاليف هذه الوحدات الثمانية **8× 100 = 800** دينار فان الريع المتحقق منها هو **1020 – 800 = 220** ديناراً .

اما الارض (ج) فكانت ارض حدية أي انها لا تسد الا تكاليف العمل ورأس المال فقط ولذلك كان ريعها صفراً .

التقييم الاقتصادي للأرض :

ان المقصود بالتقييم الاقتصادي للأرض هو بيان قابليتها الانتاجية وذلك من خلال :

أ ـ خصوبة التربة وطبيعة ونوعية المياه فيها وخلوها من الاملاح .

ب ـ الظروف المناخية المحيطة بها ومدى ملاءمتها للإنتاج الزراعي في تلك الارض وما هي انواع المحاصيل التي يمكن زراعتها فيها .

ج ـ تقويم الارض اقتصادياً ايضا وبصورة مباشرة وذلك بمقارنتها بالمزارع المحيطة بها ومقدار الناتج الكلي وانتاجية الدونم الواحد فيها من المحاصيل المختلفة .

تنظيم استغلال الاراضي الزراعية :

ان تنظيم استغلال الاراضي الزراعية يقصد به المحافظة على استمرارها بالإنتاج العالي وعدم الهدر في استغلال الاراضي الزراعية ولذلك من الواجب اعتماد النقاط الاتية لتحقيق ذلك :

أ ـ استعمال الدورة الزراعية لضمان خصوبة التربة وعدم تركها بورا.

ب ـ ري الاراضي الزراعية بصورة علمية وعدم الهدر في استعمال المياه وحسب حاجة كل محصول .

ج ـ عدم استغلال الارض في امور غير انتاجية (مثل الجاير) الذي ترعى عليه الحيوانات.

دـ الاهتمام بالمبازل لتصريف المياه الارضية المرتفعة واستصلاح الاراضي الملحية .

هـ ـ استعمال الوسائل الانتاجية الحديثة كالمكائن والآلات الزراعية والاسمدة وزراعة الاصناف عالية الجودة .

الملكية الزراعية وحقوق التصرف بالأرض الزراعية :

الملكية الزراعية تعني حق التملك الذي تضمنه القوانين السارية في المجتمع لمالك الارض فله حق التصرف والاستغلال والاستعمال اضافة الى حقوق البيع والرهن والارث أما الحيازة فتعني وضع اليد على الارض الزراعية وممارسة سلطة فعلية عليها من قبل الحائز بصفته مالكاً لها . أن ملكية الارض او حيازتها يجب ان لا تتعارض ومصلحة المجتمع وانما من الواجب استغلالها باتجاه تحقيق النفع الاجتماعي.

ويمكن التميز بين الملكية والحيازة :

الملكية	الحيازة
1- الملكية حق عيني للمالك	الحيازة مجرد واقعة
(سلطة مباشرة عليها)	(مسيطر عليها بقصد الانتفاع)
2- حق دائم	ليس حقا دائما
3- حق التصرف	حق الاستعمال
4- حق المالك فقط	حق لكل حائز

وهناك قيود ترد على حق الملكية القصد منها جعلها في صالح المجتمع اذ لا يجوز ان تكون الملكية مطلقة ومتعارضة مع الصالح العام ، ومن اهم القيود ما يأتي :

1- عدم التأثير السلبي على المجاورين لأرض المالك نتيجة استغلالها في اي انشطة تتعارض مع طبيعة المنطقة كأن يقوم بأنشاء بحيرة أسماك في ارضه دون ان يهتم بكيفية تصريف الماء منها لأذى الاراضي المجاورة وهكذا .... الخ .

2- يمكن نزع الملكية الخاصة إذا تعارضت مع مصلحة المجتمع, كإقامة المشاريع ذات النفع العام كالمبازل والسدود والأنهار....الخ.

3- التأكيد على الاستغلال العقلاني للأرض وعدم الهدر من الاستغلال الزراعي للأرض . حيث ان الارض عنصر انتاج اساس يجب ان يستغل لمنفعة المالك والمجتمع في ان واحد.

4ـ عدم زراعة الارض ببعض المحاصيل التي تمنع زراعتها . اذ يمنع منعاً باتاً زراعة الارض بالأفيون لما يسببه من الحاق الضرر بالمجتمع .

اصناف الاراضي الزراعية في العراق :

تصنف الاراضي الزراعية على وفق ما يأتي :

1-الاراضي المملوكة ملكا صرفاً: وهي الاراضي المسجلة ملكاً صرفا بأسماء اصحابها في دوائر التسجيل العقاري (الطابو) ولهم كافة حقوق التصرف فيها بما لا يتعارض ومصلحة المجتمع .

2- الاراضي الاميرية : وهي الاراضي التي تعود ملكيتها للدولة ، ويكون استعمالها واستغلالها من قبل الاشخاص الحائزين عليها وتشمل :

أـ **الاراضي الاميرية الصرفة :** وتعود ملكيتها الى الدولة ولم تمنح باللزمة ولم تفوض بالتسجيل العقاري ومسجلة باسم وزارة المالية التي تقوم بتحديد شكل الاستفادة منها.

ب ـ **الاراضي الاميرية المفوضة بالتسجيل العقاري** : وهي الاراضي التي سجل حق التصرف بها للأشخاص مقابل بدل معين ولصاحبها حق المالك الخاص بنفسه عدا حق ملكيتها فتبقى بيد الدولة .

ج ـ **الاراضي الممنوحة باللزمة** : وهي الاراضي التي منح حق اللزمة فيها للأفراد ممن تصرفوا بها لفترة من الزمن ولهم فيها حق السكن والزراعة .

3ـ **الاراضي الموقوفة**: وهي الاراضي التي يوقفها اصحابها او يتصرفون بها لمنفعة الغير. وهذه الاراضي لاتباع ولا ترهن ولا تورث ولكن يمكن استئجارها واستغلالها . واراضي الوقف على نوعين :

أـ الاراضي الموقوفة وقفاً صحيحاً : وهي الاراضي المملوكة اصلاً ثم اوقفها صاحبها الشرعي الى جهة خيرية استناداً الى الاحكام الشرعية ، ومن حق جهة الوقف التصرف بهذه الاراضي بحسب شروط الوقف وعادة لا تخضع لقانون الاراضي .

ب ـ الاراضي الموقوفة وقفا غير صحيح : وهي الاراضي التي افرزت من الاراضي الاميرية والتي اوقفها السلاطين والحكام الى جهات خيرية علما بأن هؤلاء الحكام او السلاطين ليسوا مالكين لها وانما هي ملك للمجتمع ولا يحق للحاكم او السلطان ان يهب ما لا يملك ، وتبقى ملكية هذه الاراضي بيد الدولة وتطبق عليها احكام الاراضي الاميرية .

4ـ الاراضي المتروكة: وهي الاراضي التي تعود ملكيتها للدولة وقد تركت للانتفاع بها لعامة الشعب ، وهي الاراضي المحيطة بالقرى والقصبات او الساحات العامة وغيرها .

5ـ الاراضي الموات : وهي الاراضي الخالية ، وليست مملوكة لاحد من الافراد وتعود ملكيتها للدولة ايضاً كأراضي الصحارى .

3-2 : العمل (Labour)

تعني كلمة العمل كافة الجهود (الفكرية والعضلية) التي يبذلها الانسان لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات ، ويعتبر العمل من وجهة نظر المجتمع اهم عامل من عوامل الانتاج ولولاه لما امكن التغلب على الطبيعة واستغلالها وانتاج السلع الرأسمالية .وكان (ادم سمث) يعتبر العمل مصدر الثروات ، وان زيادة الثروة تتوقف على زيادة انتاجية العمل . فعن طريق العمل يحول الانسان الموارد الطبيعية الى السلع التي يحتاجها . ويقول (ماركس) في كتابه

(رأس المال) ان العمل في الاساس ، عملية دائمة بين الانسان والطبيعة ، عملية يقوم الانسان بها ، عن طريق نشاطه الخاص بتدشين التفاعل المادي بينه وبين الطبيعة وتنظيمه والهيمنة عليه. فهو يجابه الطبيعة باعتباره احد قواها ، وعن طريق تأثير الانسان في العالم الخارجي وتغييره له ، يقوم الانسان في الوقت نفسه بتغيير طبيعته الخاصة ، فيطور القوى الكامنة في داخله ويخضع هذه القوى الداخلية لسيطرته الخاصة .

وكما ذكرنا سابقا كان الاقتصاديون التقليديون في انكلترا من (ادم سمث وجماعته) يعتبرون الاعمال المنتجة هي التي تنصب على انتاج السلع المادية، اما الاعمال التي تقضي بإنتاج السلع غير المادية (الخدمات) فكانت تعتبر اعمالاً غير منتجة عقيمة لأنها تزول حال تأديتها.

وقد سار الاشتراكيون على نفس الاتجاه فاعتبروا الخدمات من الاعمال غير المنتجة لأنها لا تؤدي الى انتاج السلع المادية كأعمال الفنان والمحامي والاستاذ والمهندس. اما الاقتصاديون الرأسماليون فيعتبرون كافة الاعمال (مهما كان نوعها) أعمالا منتجة طالما تؤدي الى تكوين المنافع سواء كانت تلك الاعمال فكرية أم عضلية ، ماهرة ام غير ماهرة .

عرض العمل

عرض العمل هو خدمات العمل المهيأة للإنتاج او عدد ساعات العمل التي تعرضها القوى العاملة لإصحاب العمل . يتوقف عرض العمل على العوامل الآتية :

1- حجم السكان :

يؤثر حجم السكان على عرض العمل ، فكلما ازداد عدد السكان زاد عرض العمل وخاصة اذا ازداد عدد العمال القادرين على العمل والحقيقة ان عرض العمل يتوقف في الدرجة الاولى على عدد الاشخاص القادرين و الراغبين في العمل .

2- ساعات العمل :

ويزداد عرض العمل بزيادة عدد الساعات التي يعمل فيها العمال في الاسبوع أو في السنة . وتميل الدول الصناعية الان الى تقليل ساعات العمل الاسبوعية ورفع كفاءة العمال ، وقد اثبت انه عندما تكون ساعات العمل طويلة فأنها تسبب تعبا وارهاقا للعمال وان أي تخفيض في عدد تلك الساعات سيؤدي الى زيادة العمل المنجز وتحسينه . ان ارتفاع مستوى المعيشة في الدول الغربية قد عزز فكرة تخفيض ساعات العمل ففي الولايات المتحدة مثلاً انخفض ساعات العمل الاسبوعية خلال تلك الفترة من 72 ساعة الى 40 ساعة وان مثل هذا التخفيض في ساعات العمل لم يصاحبه تخفيض مماثل بكمية الانتاج وفي العراق حددت ساعات العمل بثماني ساعات في اليوم او 48 ساعة في الاسبوع .

3- قابلية السكان على الانتقال أي امكانية انتقال العمال من منطقة الى اخرى :

فقد لا تسمح بعض التقاليد والعادات الموروثة والروابط العائلية انتقال السكان من منطقة الى اخرى لزيادة دخولهم او انتقال العمال من الصناعات الكاسدة الى الصناعات الرائجة ، فيقل العمل من جراء ذلك في بعض المناطق بينما يزداد في مناطق اخرى .

4- نسبة السكان القادرين على العمل :

ويعتمد هذا على سن التقاعد وعلى السن المسموح به للأطفال بمغادرة المدرسة ، وعلى مدى استطاعة المرأة مغادرة البيت والحصول على العمل . وكذلك على نسبة الذكور والاناث في المجتمع وتساعد قوانين التقاعد والضمان الاجتماعي على تقليل عرض العمل لان الاشخاص الذين يبلغون سناً معينة (سن الشيخوخة) يحق لهم تسلم رواتب تقاعدية من الدولة دون ان يجهدوا انفسهم لأداء عمل معين . ويقل عرض العمال ايضاً في الدول التي تطبق قوانين التعليم الالزامي .

وتمنع الاولاد الذين تقل اعمارهم عن 18 سنة الى 15 سنة عن مزاولة العمل لحملهم على الالتحاق بمدارسهم .

كفاءة العمل:

يقصد بكفاءة العمل مقدرة العامل على انتاج السلع والخدمات بوقت اقل دون ان يوثر ذلك على نوعية السلعة أو الخدمة المنتجة . فكلما ازدادت كفاءة العمل استطاع العامل ان ينجز نفس المقدار من العمل بوقت اقل ويتوقف مدى استثمار الموارد الطبيعية المنتشرة في البلد على نوعية العمل وكفاءته . وتقاس انتاجية العمل بعدد الوحدات التي ينتجها العامل في فترة معينة وغالباً ما يعبر عنها بالساعة .

ويلاحظ ان هناك تبايناً كبيراً بين انتاج العامل في الدول الصناعية وإنتاجيته في الدول النامية بسبب تنظيم العمل في الاولى واستخدام المكائن والفنون الانتاجية الاخرى في عمليات الانتاج وعدم توفر مثل هذا التنظيم في الدول النامية .

العوامل المؤثرة على كفاءة العمل :

يشير الاتجاه الحديث في اقتصاديات العمل الى ان حرية العامل في اختيار الحرفة او المهنة التي يرغب فيها ، وطريقة العمل التي يتبعها في الانتاج وكذلك الظروف المعيشية ونوع وكمية الآلات التي يستخدمها تعتبر ذات اثر كبير على كفاءة الانتاج ، وفيما يأتي اهم هذه العوامل :-

1- حرية العامل في اختيار المهنة التي يرغب فيها :

ان اختيار العامل لنوع العمل الذي يلائمه والذي يتناسب مع مقدرته وموهبته يعتبر من أهم العوامل النفسية التي تؤثر على كفاءته في اداء عمله ، فمن الصعب ان تتصور عاملا يرغم على مزاولة عمل لا يرغب فيه فسوف لا يتقنه أبداً وربما يؤدي الى خفض كفاءته الانتاجية . الا ان العامل وان كان حراً في اختيار العمل الذي يزاوله فانه قد لا يختار ذلك العمل الذي يتماشى مع كفاءته وميوله الشخصية . فالعامل البسيط قد لا يستطيع ان يتعرف الى مواهبه بصورة صحيحة فلا بد في هذه الحالة من ارشاده وتوجيهه نحو تلك الاعمال التي تتفق مع ميوله حتى يستطيع

انجازها برغبة وكفاءة . وقد اخذت الكثير من الحكومات في الوقت الحاضر بألحاق الخبراء النفسيين بمكاتب العمل والذين يستطيعون كشف مواهب الافراد وتوجيه العمال الى الاعمال التي تتناسب مع مواهبهم وكفاءاتهم مما يساعد على زيادة دخولهم ورفع مستوى معيشتهم .

2- التعليم الفني والتدريب العملي :

يهدف هذا التعليم الى مساعدة العامل في تفهم التغيرات الفنية الحديثة والاستفادة منها ، اي ايجاد توافق بين العامل وعمله ، فالتعليم الفني والتدريب العملي يزيدان من خبرة العمال وكفاءتهم في العمل ، وزيادة الانتاج ورفع مستواهم الفكري ، وتدريب العمال وتثقيفهم يكون على طرائق ثلاث :

أ ـ عن طريق الثقافة العامة .

ب ـ عن طريق الثقافة الفنية .

ج ـ التدريب العملي داخل المصنع .

ان حصول العمال على مستوى عال من الثقافة العامة يعتبر ضرورياً لتطوير مهاراتهم ويكون الاساس الذي يقوم عليه التعليم العلمي ، ويحصل العامل على الثقافة الفنية خلال وقت فراغه والتحاقه بإحدى المدارس المسائية المهنية ، كمدارس الصناعة التي تزوده بالثقافة الفنية المطلوبة

اما التدريب العملي داخل المصنع فتقوم به المنشاة التي يشتغل فيها العامل والتي تحاول ان تجعل كافة عمالها ينجزون الاعمال المسندة اليهم بكفاءة تامة ، فتهتم مثلاً بان يستعمل العامل الماكنة التي يعمل عليها بصورة صحيحة ومتقنة فضلاً عن ذلك تقوم معظم الدول النامية في الوقت الحاضر بأنشاء المدارس المهنية لتدريب الطلاب على مختلف الصناعات وتثقيفهم ثقافة فنية تساعدهم على تفهم دقائق الصنع .

3- ظروف وطريقة العمل :

ان ظروف وطريقة العمل التي يمارسها الافراد تؤثر هي الاخرى تأثيراً كبيرا على كفاءتهم الانتاجية . فاهتمام ادارة المنشأة بتهوية المعمل وتقليل تزاحم العمال وتحسين ظروف عملهم قد

ادى الى حصولها على منافع اكثر من الزيادة في نفقاتها . كما ان طريقة العمل هي الاخرى تؤثر على كفاءة العامل، فتقسيم العمل مثلا ساعد على زيادة الانتاج وتحسين مهارة العامل وتطويرها.

4- الظروف المعيشية :

تتوقف كفاءة العمل ايضاً على صحة العمال وظروف معيشتهم وان أي تحسن في الاحوال المادية للأفراد وتأمين حاجاتهم الضرورية من المأكل والملبس والمسكن سيؤدي بلا شك الى تحسين مستواهم الصحي ، وتقليل عدد الايام التي تضيع بسبب المرض وما يترتب على ذلك من زيادة القوى الانتاجية ، ويمكن ان تحقق برامج الضمان الاجتماعي لكل بلد مثل هذا الهدف . فالأجور التي يتسلمها العمال عند مزاولة اعمالهم تسمح لهم بالاحتفاظ بحد ادنى من المستوى الصحي . كما ان الرواتب التقاعدية تساعد على تقليل ضرورة التوفير على حساب صحة العامل خلال فترة حياته . وتؤدي المكافآت التي يستلمها العمال الى رفع كفاءتهم الانتاجية ايضاً .

5- كفاءة العوامل الانتاجية الاخرى :

ان كفاءة العمل بالنسبة للشخص الواحد تتوقف ايضاً على نوعية عوامل الانتاج الاخرى التي يستعملها العامل (كالمكائن ـ والآلات ـ والطاقة المحركة) فاذا كانت نوعية تلك العوامل عالية فأن انتاجية العامل في الساعة ستزداد ايضاً .

4-2 : رأس المال : Capital

يعرف رأس المال بانه تلك الاموال المادية التي سبق انتاجها والتي لا تستخدم لإشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة بل لغرض استعمالها في انتاج اموال اخرى تشبع حاجات المستهلكين (كالمباني والمعدات والمكائن والآلات ..... الخ) ومما تجدر ملاحظته ان رأس المال لا ينشأ لذاته كما هو الحال بالنسبة للأرض او العمل بل يمكن الحصول عليه من تظافر هذين العنصرين معاً .

انواع رأس المال :

ويمكن تقسيم رأس المال الى ما يأتي :

أ- رأس المال الثابت : يقصد برأس المال الثابت ذلك المال الذي يستعمل عدة مرات في العملية الانتاجية ولا يستهلك في عملية انتاجية واحدة ، أي انه يستخدم بصورة مستمرة ومتكررة دون ان تتغير هيئته ، كالمباني المخصصة للإنتاج والمكائن والآلات الزراعية ، وتمتاز هذه الاموال بدوامها النسبي .

ب - رأس المال المتداول : هو رأس المال الذي يستخدم في الانتاج مرة واحدة ، كالأسمدة والبذور والمبيدات التي تدخل في العملية الزراعية ، وللتفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول اهمية كبيرة عند احتساب نفقات الانتاج ، فرأس المال المتداول يدخل كله في نفقة الانتاج لأنه يفنى خلال العملية الانتاجية الواحدة بينما لا يدخل رأس المال الثابت في نفقة الانتاج الا ذلك الجزء الذي من المتوقع استهلاكه في تلك الفترة ، فاذا قدرت المنشأة ان فترة استهلاك احدى المكائن هي (15) سنة فان ما يدخل ضمن نفقات الانتاج السنوي يكون بالنسبة 15/1 من ثمن الكلفة ، وقد اتفق الاقتصاديون على طريقة عملية في التميز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول وهي ان رأس المال الثابت يدوم استعماله الى اكثر من سنة اما رأس المال المتداول فينتهي استعماله باقل من سنة ويلاحظ بالإضافة الى ذلك ، ان تحويل رأس المال الثابت من احد فروع الانتاج الى فروع اخرى يكون اصعب من تحويل رأس المال المتداول .

تكوين رأس المال :

يتكون رأس المال من السلع التي يتم توفيرها من الاستهلاك والتي تستخدم لزيادة الانتاج. وتكوين رأس المال في أي مجتمع يعتمد على استعداد الاشخاص بتأجيل اشباع حاجاتهم الانية لغرض زيادة اشباعها في المستقبل ، والشرط الاساسي لتكوين رأس المال ونموه هو وجود فائض من الدخل (بسبب تقليل الاستهلاك) الذي يستخدم في انتاج سلع جديدة او خلق رأس مال جديد . فاذا ما أُريد لرأس المال ان يتكون فيجب ان تكون كمية الاموال المستهلكة في فترة معينة اقل من مجموع الناتج .

مما تقدم يظهر ان تكوين رأس المال او زيادته يتطلب من الافراد الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحاضر والذي يخصص للادخار . وان مجموع مدخرات الافراد تستخدم في تكوين رؤوس اموال جديدة .

5-2 : التنظيم : Management

ينصب عمل المنظم على جمع ومزج عناصر الانتاج الاخرى (الارض ، والعمل ورأس المال) للحصول على السلع والخدمات المختلفة . وعمل المنظم هذا يختلف عن عمل العامل ، فبينما يكون العامل مسؤولا الى حدما عن العمل الذي يتجره بنفسه ، فالمنظم مسؤول عن عمل الاخرين ، ويتحتم عليه ان يتخذ القرارات بخصوص الكميات المطلوب استخدامها من عوامل الانتاج الاخرى ، فالأرض والعمل ورأس المال لا يمكن ان تعمل سوية دون تنظيم وتوجيه . والشخص الذي يقوم بعملية التوفيق بين تلك العناصر لإنتاج السلع المطلوبة ويحدد نوعية الانتاج ومقداره والطرائق التي تستخدم في الانتاج يطلق عليه اسم المنظم Entrepreneur والمنظم قد يكون فرداً او شركة أو جمعية تعاونية .

ويمكن ان تكون الدولة هي المنظم ايضاً كما هو الحال في الدولة الاشتراكية ، ففي هذه الدولة يخطط معظم الانتاج ويمول ويدار من قبل مجلس التخطيط المركزي الذي يتولى تنظيم الانتاج والتوزيع والاستهلاك .

وقد يمتلك المنظم عاملاً او اكثر من عوامل الانتاج فيقوم في هذه الحالة باستئجار العوامل التي تنقصه ، فيتعاقد مع مالك الارض بدفع الايجار عن الارض التي يستعملها في الانتاج ، ومع مجهز رأس المال بدفع الفائدة عن الاموال التي يقترضها كما يتعاقد مع العمال ويدفع الاجور عن اعمالهم

والاشخاص الذين يقومون بعمليات الانتاج (أي المنظمون) لابد ان يتعرضوا لكثير من المخاطر التي تلازم السلعة خلال انتاجها وتسويقها ، كالحريق والسرقة وتردي النوعية وانخفاض الاسعار ومن الطبيعي ان الارباح التي يجنيها المنظم ستغطي المخاطر التي يتعرض لها ، ومع ذلك نجد ان المنظم يحاول دائماً تقليل تلك المخاطر أو نقلها على الاقل الى اشخاص أخرين عن طريق التأمين عليها .

اسئلة ونشاطات الفصل الثاني

س1 / عرف ما يأتي :

عوامل الإنتاج - ريع الارض - عرض العمل - تكوين رأس المال - رأس المال.

س2 / قارن بين الملكية والحيازة.

س4 / يتوقف عرض العمل على عوامل مختلفة عددها مع التوضيح ؟

س5 / ماهي العوامل المؤثرة على كفاءة العمل ؟

س6 / ما الفرق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول ؟

س7 / ما الفرق بين المنظم و العامل ؟

الفصل الثالث

التكاليف والايرادات الزراعية

⇐ التكاليف الزراعية Costs

⇐انواع التكاليف

⇐ مشتقات التكاليف

⇐ الايرادات Revenue

⇐ الارباح profit

أهداف الفصل الثالث

يهدف فصل التكاليف والايرادات الزراعية الى :

- التعريف بمعنى التكاليف الزراعية وانواعها والتمييز بينهما وكيف يتم اشتقاق بعض المشتقات الاقتصادية التي تساعد الاقتصادي في عملية التخطيط للإنتاج بأدنى كلفة .
- التعريف بمعنى الايرادات وكيف يمكن حسابها ، وكيف يمكن الوصول الى نقطة التعادل وكيف يمكن تحقيق اعظم ربح ممكن .

الفصل الثالث

التكاليف والايرادات الزراعية

التكاليف والايرادات الزراعية :

تعد قرارات الانتاج التي تتخذ من قبل المنتجين مستندة على اساس تحقيق تعظيم ارباحها . والربح يتكون من الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات ، ان قيمة المخرجات هي الايرادات Revenue التي يحصل عليها المشروع من بيع منتجاته بينما قيمة المدخلات هي تكلفة (Cost) هذه المدخلات وهذا يمكن التعبير عنه بالمعادلة الأتية :

$$\pi = R - C$$

حيث ان :

تمثل الارباح π ، تمثل الايرادات R ، تمثل التكاليف C

ان المنتج يسعى الى ان يكون الفرق الموجب بين الايرادات والتكاليف اكبر ما يمكن لذا فان دراسة سلوك المنتج تتطلب دراسة كل من التكاليف والايرادات .

3-1: التكاليف الزراعية : Costs

التكلفة هي كل ما يتحمله المنتج من اموال لإنتاج السلع ، او هي تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي وتختلف التكاليف الزراعية عن التكاليف في الفعاليات الاقتصادية الاخرى ، اذا ان الجزء الاكبر من التكاليف في الزراعة لا يتغير عند تغير انتاجها ، وهذا الجزء يسمى بالتكاليف الثابتة ، وتقدر النسبة بثلثي التكاليف بينما في اغلب الصناعات تؤلف التكاليف المتغيرة الجزء الاكبر منها ولذلك فمن السهل اجراء بعض التغيرات على الانتاج . اما التكاليف الاخرى التي تتغير بتغير الانتاج فهي التكاليف المتغيرة .

3-2 انواع التكاليف :

تقسم التكاليف في الاجل القصير الذي لا يتجاوز سنة واحدة او موسم انتاجي واحد الى قسمين اساسيين هما :

3-2-1 : التكاليف الثابتة : Fixed Costs

وهي تشمل جميع التكاليف التي لا تتغير بتغير كمية الانتاج ، حيث تبقى ثابتة عند مستوى معين سواء استغلت طاقة المشروع جزئياً او كلياً ام لم تستغل على الاطلاق والسبب في ثباتها يعود الى ان الفترة القصيرة لا تسمح للمشروع ان يغير بعض عناصر الانتاج التي يستخدمها لان تغير هذه العناصر يحتاج لفترة اطول . ومن امثلة التكاليف الثابتة :

1. ريع الاراضي وايجار المباني
2. الفوائد على الاموال المستثمرة في المعدات والآلات الزراعية والحيوانية .
3. الاستهلاك او الاندثار بالنسبة للمباني والآلات والمنشآت والمبازل وقنوات الري .
4. التأمين على المباني والحيوانات .
5. الضرائب العقارية .
6. تكاليف العمل التي يؤديها افراد عائلة المزارع .

3 - 2 - 2 : التكاليف المتغيرة : Variable Costs

وهي التكاليف التي تتغير مع تغير كمية الانتاج على الرغم من بقاء حجم المشروع ثابتاً ولغرض زيادة الانتاج يكون من المحتم زيادة عوامل الانتاج ، ومن ثم زيادة تكاليف الانتاج المتغيرة ، أي ان هناك علاقة طردية بين الانتاج وتكاليف الانتاج ومن الامثلة على التكاليف المتغيرة .

1. مستلزمات الانتاج الجارية كالبذور والاسمدة والمبيدات .
2. وقود الآلات والدهون والكهرباء .
3. اجور العمال من غير افراد العائلة .
4. الترميمات في المباني واصلاح الآلات والمنشآت .
5. مصاريف علف الحيوانات .
6. اجور المكافحة وتلقيح او تطعيم الحيوانات .

3 - 2 - 3 : التكاليف الكلية : Total Cost

وهي كل ما يدفعه المزارع من نفقات لإنتاج أي محصول وايصاله الى المستهلك ، وتتألف من مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة .

$$Tc = Fc + Vc$$

حيث ان :

Tc : تمثل التكاليف الكلية

Fc : تمثل التكاليف الثابتة

Vc : تمثل التكاليف المتغيرة

ولما كانت التكاليف الثابتة هي مقدار ثابت فأن التغير في التكاليف الكلية يعود اساساً للتغير في التكاليف المتغيرة والشكل (1.3) يبين التكاليف الثابتة والمتغيرة والكلية

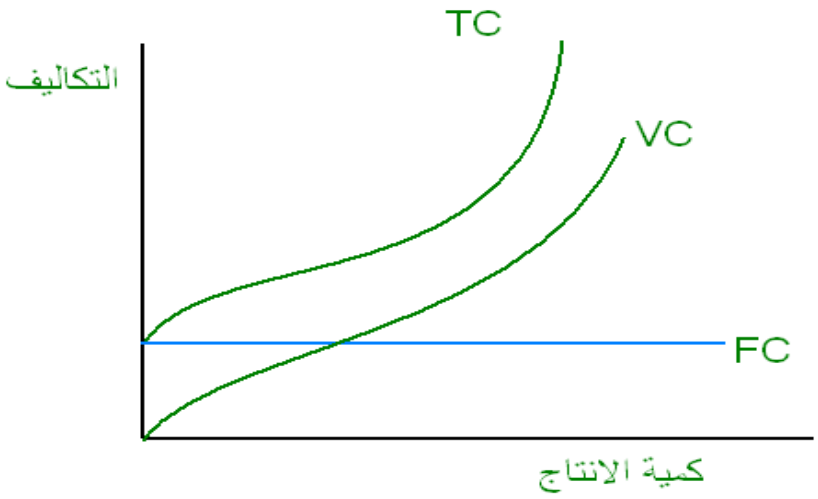

الشكل (3-1) التكاليف الثابتة والمتغيرة والكلية

من ملاحظة الشكل(3-1) نلاحظ أن بالتكاليف الثابتة (FC) تم تمثيلها بخط مستقيم مواز للمحور الأفقي وهو يعبر عن عدم تغيرها عند تغير الكمية المنتجة فهي تمثل مقداراً ثابتاً سواء انتج المنتج أم لم ينتج, أما التكاليف المتغيرة فقد مثلت بالمنحنى(VC) الذي يعكس مر احل دالة التكاليف ، في حين مثلت التكاليف الكلية بالمنحى (Tc) والذي نجم عن اضافة التكلفة الثابتة الى التكلفة المتغيرة عند كل مستوى من مستويات الانتاج ، ولما كانت التكلفة الثابتة لا تتغير في كل مستوى من مستويات الانتاج نلاحظ ان منحى التكلفة الكلية جاء موازياً لمنحنى التكلفة المتغيرة عند جميع هذه المستويات أي اخذ نفس الشكل ولكن اعلى منه والمسافة بينهما تمثل الكلفة الثابتة .

3-3 : مشتقات التكاليف :

يمكن الحصول على مشتقات من دالة التكاليف الكلية في الاجل القصير تفيدنا في تحليل التكاليف ، وكما يأتي :

1-3-3 : متوسطات التكاليف في الاجل القصير :

متوسط التكلفة (معدل التكلفة) Average Cost وهو مقدار ما يصيب كل وحدة منتجة من انواع التكاليف التي تمت الاشارة اليها . فان متوسطات التكاليف عند أي مستوى من مستويات الانتاج تكون كما يأتي :

1- متوسط التكاليف الثابتة **AFC** = $\frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$ $AFC = \frac{FC}{Q}$

2- متوسط التكاليف المتغيرة **AVC** = $\frac{\text{التكاليف المتغيرة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$ $AVC = \frac{VC}{Q}$

3- متوسط التكاليف الكلية **ATC**= $\frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$ $ATC = \frac{TC}{Q}$

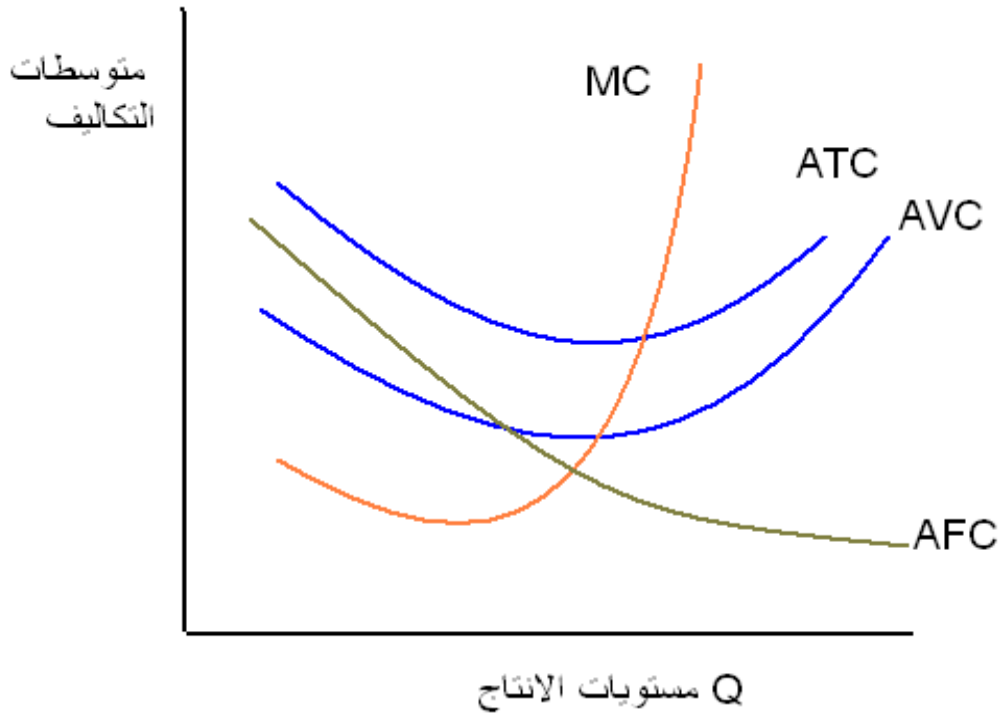

الشكل(3-2) متوسطات التكاليف الثابتة والمتغيرة والكلية والحدية

ومن ملاحظة الشكل (3-2) نجد ان منحنى متوسط التكاليف الثابتة AFC يتناقص باستمرار كلما زادت الكمية المنتجة وانه يقترب من المحور الافقي لكنه لا يتقاطع معه ، ذلك ناتج عن قسمة التكاليف الثابتة وهي مقدار ثابت على عدد وحدات الانتاج المتزايد فلابد ان يكون خارج القسمة متناقصاً وهذا يعني انه بزيادة الانتاج ينخفض ما يصيب الوحدة المنتجة من تكاليف ثابتة .

اما متوسط التكاليف المتغيرة فهو ناجم عن قسمة التكاليف المتغيرة على عدد الوحدات المنتجة ويلاحظ ان هذا التكاليف تكون مرتفعة في بداية الانتاج ثم تأخذ بالانخفاض حتى تصل الى اوطأ نقطة ثم تبدا في الارتفاع من جديد (وذلك لان الانتاج يكون متزايداً في بداية العملية الانتاجية مما يؤدي الى انخفاض متوسط التكاليف ولكن في المرحلة الثانية من الانتاج يبدأ عمل قانون الغلة المتناقصة مما يؤدي الى زيادة التكاليف بشكل اكبر عند زيادة اكبر في الانتاج ، ولهذا نجد ان منحنى التكاليف المتوسطة يأخذ شكل الحر (U) عادة كما في الشكل (3-2).

اما منحى متوسط التكاليف الكلية فهو في الواقع يساوي حاصل جمع متوسط التكاليف الثابتة ومتوسط التكاليف المتغيرة ، وانه يتناقص بزيادة الانتاج الى حد معين ثم يأخذ بالتزايد متخذا شكل الحرف (U) وتفسير سلوك هذا المنحنى بهذا الشكل يكون بسبب ان متوسط التكاليف الكلية هو مجموع متوسط التكاليف الثابتة ومتوسط التكاليف المتغيرة ولما كان هذان المتوسطان في البداية متناقصين فأن متوسط التكاليف الكلية يكون متناقصاً ويستمر بذلك الى ان يصل منحنى التكاليف

المتغيرة الى ادنى نقطة فيه ويكون متوسط التكاليف الثابتة مستمراً في تناقصه فأن متوسط التكاليف الكلية يكون متناقصاً ، وبعد ان يأخذ متوسط التكاليف المتغيرة في التزايد فأن متوسط التكاليف الكلية يصل الى ادنى نقطة فيه ثم يبدا بالارتفاع .

3-3-2 : التكاليف الحدية : Marginal cost

التكلفة الحدية هي مقدار التغير في التكاليف الكلية نتيجة لتغير الانتاج بوحدة واحدة ، وهي بذلك تمثل التكلفة الاضافية الناجمة عن انتاج وحدة اضافية . ويمكن استخراجها بطرح التكاليف الكلية السابقة من التكاليف الكلية الاكبر اللاحقة . ورياضياً يمكن استخراجها كما يأتي:

$$MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q}$$

حيث ان :

MC	تمثل التكلفة الحدية
ΔTC	تمثل تغير التكاليف الكلية
ΔQ	تمثل تغير الانتاج

من ملاحظة الجدول (3-1) نجد ان العمود (1) يمثل وحدات الإنتاج والعمود (2) يمثل التكاليف الثابتة وكيف انها لا تتغير مهما كان مستوى الانتاج ، اما العمود (3) فهو يمثل التكاليف المتغيرة وكيف انها تتزايد بتزايد الانتاج اما العمود (4) فيمثل التكاليف الكلية والتي هي مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة ، اما العمود الخامس فيمثل التكلفة الحدية والتي يمكن استخراجها بطرح مجموع التكاليف الكلية السابقة من مجموع التكاليف الكلية اللاحقة ، اما العمود السادس فيمثل متوسط التكاليف الكلية والذي هو في الواقع خارج قسمة التكاليف الكلية على عدد الوحدات المنتجة.

الجدول (1.3) التكاليف الكلية والثابتة والمتغيرة ومعدل التكاليف والتكاليف الحدية

الكمية المنتجة (1)	التكاليف الثابتة (2)	التكاليف المتغيرة (3)	التكاليف الكلية (4)	التكلفة الحدية (5)	متوسط التكلفة (6)
صفر	250	صفر	250	–	∞
1	250	70	320	70	320
2	250	90	340	20	170
3	250	101	351	11	117
4	250	110	360	9	90
5	250	120	370	10	74
6	250	136	386	16	64.3
7	250	156	406	20	58
8	250	206	456	50	57
9	250	290	540	84	60
10	250	400	650	110	65

3-4 : الايرادات :

3-4-1: الايرادات الكلية : Total Revenue

وهو مجموع ما يحصل عليه البائع ثمناً للكمية التي يبيعها ومن ثم هو حاصل ضرب الكمية المباعة x السعر .

$$TR = Q \times p$$

حيث ان : -

TR تمثل الايراد الكلي

Q تمثل الكمية المبيعة

P تمثل سعر الوحدة

ومنحنى الايراد الكلي في سوق المنافسة التامة هو خط مستقيم يبدأ من نقطة الاصل وميله ثابت ويعتمد على السعر ، وبما ان السعر في سوق المنافسة التامة محدد بالنسبة للمنتج لأنه لا يستطيع التأثير في سعر السوق عن طريق زيادة او تقليل انتاجه لوجود عدد كبير من المنتجين ، لذلك فأن ميل خط الايراد الكلي لا يتغير . وكما موضح في الشكل (3-3)

3- 4- 2 : الايراد المتوسط : Average Revenue

هو الايراد المتحقق من الوحدة المباعة ، او هو نصيب الوحدة المبيعة من الايراد الكلي . ويستخرج من قسمة الايراد الكلي على عدد الوحدات المباعة .

$$AR = \frac{\mathrm{TR}}{\mathrm{Q}}$$

حيث ان : AR يمثل الايراد المتوسط

Q تمثل الوحدات المباعة

TR يمثل الايراد الكلي

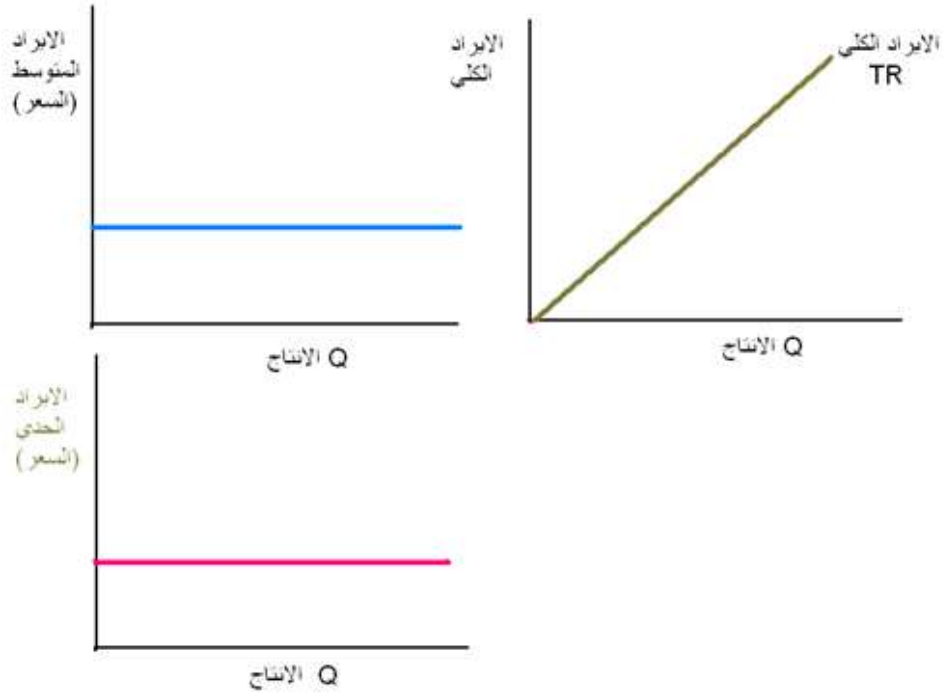

الشكل(3-3) الايراد الكلي والمتوسط والحدي

ان الايراد المتوسط في سوق المنافسة التامة لا يتغير بتغير الكمية المبيعة والسبب في ذلك ان السعر في سوق المنافسة التامة يكون ثابتاً لا يستطيع البائع التحكم فيه ، والايراد المتوسط هو السعر الذي تباع به السلعة وذلك لأنه عند قسمة الايراد الكلي على عدد الوحدات المبيعة نحصل على الايراد المتوسط وعند ضرب عدد الوحدات المبيعة في السعر نحصل على الايراد الكلي وعليه فأن الايراد المتوسط = السعر .

وبناء على هذه المساواة بين الايراد المتوسط والسعر فأن منحنى الايراد المتوسط يكون على شكل خط مستقيم مواز للمحور الافقي وكما موضح في الشكل (3-3) ، وحيث ان متوسط الايرادات يكون كذلك فأنه لا يختلف مهما تغيرت الكميات المبيعة وانه ليس من مصلحة البائع بل ليس باستطاعته ان يغير السعر لان انتاجه لا يشكل سوى مقدار ضئيل جداً من الانتاج الكلي . كما ان المنتج يستطيع ان يبيع أي مقدار ينتجه بالسعر السائد في السوق . ومن ثم لا فائدة يرجو تحقيقها من تخفيض السعر كما انه ليس من مصلحته رفع السعر لان ذلك يؤدي الى انصراف المشترين عنه لان سوق المنافسة التامة تفترض ان السلعة متجانسة.

3-4-3 : الايراد الحدي : Marginal Revenue

هو مقدار التغير في الايراد الكلي الناجم عن تغير الكمية المبيعة بوحدة واحدة ، او هو الايراد الناجم عن بيع وحدة اضافية من الانتاج .

$$MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q}$$

MR يمثل الايراد الحدي

ΔTR يمثل التغير في الايراد الكلي

ΔQ يمثل التغير في الوحدات المباعة .

ولما كان الايراد الكلي هو الكمية المبيعة مضروبة في السعر ، وان السعر ثابت فأن الايراد الكلي سيزداد عند بيع وحدة اضافية ما يعادل السعر وهذا يعني ان السعر في ظل المنافسة التامة يكون مساوياً للإيراد الحدي وان الايراد الحدي يكون ثابتاً عند تغير الكمية المبيعة ، أي انه سيأخذ خطاً مستقيماً موازياً للمحور الافقي وكما موضح بالشكل (3-3) .

3 - 5 : الارباح : profit

الربح هو عبارة عن الفرق بين الايرادات الكلية والتكاليف الكلية ، وان الافتراض الاساس في جميع التحاليل الاقتصادية هو ان الشخص يسعى الى تعظيم مستوى معيشته ويعمل بعقلانية نحو هذا الهدف . وبناء على هذا فأن المنظم يجب ان نفترض انه يحاول تعظيم الربح من مشروعه لذا فانه سوف ينتج المقدار الذي يحقق له اعظم ربح ممكن . حتى يصل الى هذه الحالة .

هنا يرد مفهوم الايراد الحدي ومفهوم الكلفة الحدية ، فالإيراد الحدي هو مقدار الاضافة للإيراد الكلي الناجم من بيع اخر وحدة منتجة ، اما الكلفة الحدية فهي مقدار الاضافة للتكاليف الكلية التي يتحملها المنظم من جراء انتاج الوحدة الاخيرة ، فإذا كان المنظم عند زيادة انتاجه يستطيع ان يضيف الى ايراده الكلي اكثر مما يضيف الى تكاليفه الكلية فانه يكون بذلك قد تمكن من زيادة ربحه الكلي ، اما اذا كان قد اضاف الى تكاليفه اكثر مما اضاف الى ايراداته فأنه يكون قد انقص من ربحه الكلي ، وانه سوف يعظم ارباحه عندما تكون التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدي

أي انه : **MC = MR**

يمكن التمييز بين نوعين من الارباح ، ارباح اعتيادية وارباح اقتصادية وكما يأتي :-

فالأرباح الاعتيادية تحصل عندما يتساوى متوسط الايراد (السعر) مع متوسط التكاليف الكلية وفي هذه الحالة يكون المنتج قد غطى تكاليفه المتغيرة والثابتة . اما اذا كان معدل التكاليف اعلى من متوسط الايراد (السعر) فأنهم يحصلون على شيء اقل من الربح الاعتيادي (خسارة جزء من التكاليف الثابتة) اما اذا كان معدل التكاليف (متوسط التكاليف) اقل من السعر فأنهم يحصلون على ربح اعلى من الربح الاعتيادي وتسمى بالأرباح الاقتصادية . وكما موضح بالشكل (3-4) .

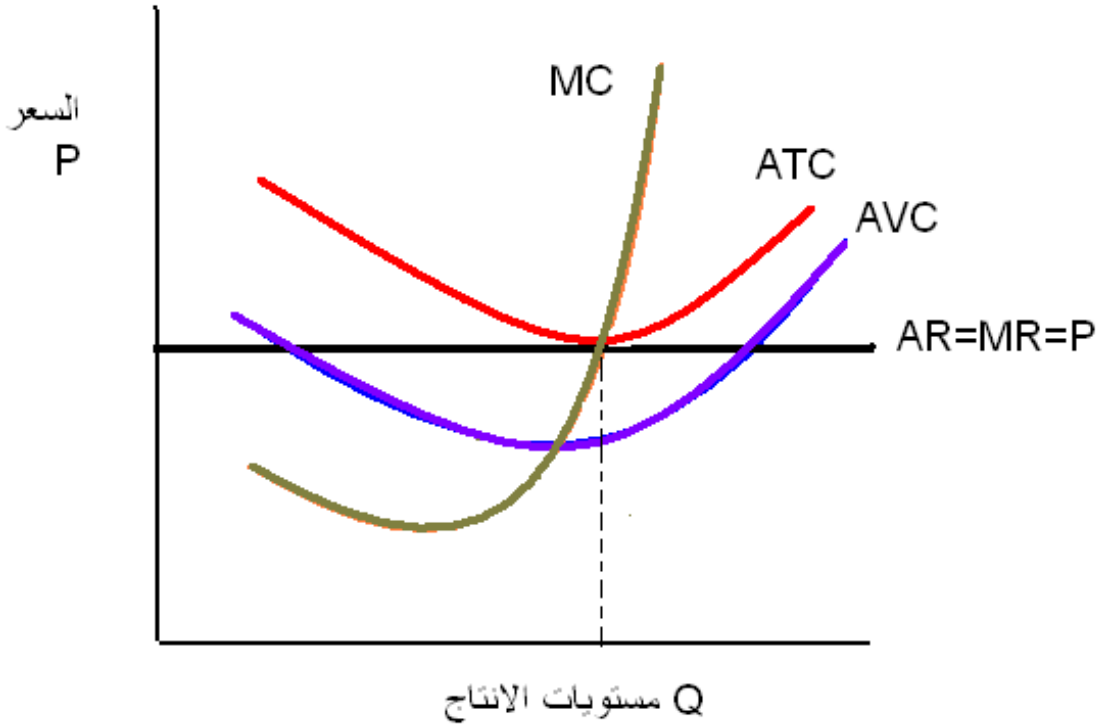

الشكل (3-4) يوضح تحقيق المنتج لأرباح اعتيادية عند انتاجه المستوىQ

اسئلة ونشاطات الفصل الثالث

س1 / عرف ما يأتي :

التكاليف الثابتة (مع اعطاء ثلاثة امثلة) ، التكاليف المتغيرة (مع اعطاء ثلاثة امثلة) ، متوسط التكاليف ، التكاليف الحدية , الايراد الحدي

س2 / املأ الفراغات الأتية :

1- ان الجزء الاكبر من التكاليف الزراعية هي _____ .

2- الربح هو عبارة عن الفرق بين _____ و _____

3- ان المنتج يقوم بتعظيم ارباحه عندما يتساوى _____ و _____ .

4- تعد تكاليف العمل الذي يؤديه افراد عائلة المزارع من التكاليف _____ بينما تعد اجور العمال من غير افراد العائلة من التكاليف _____ .

5- ان التكاليف الكلية تتألف من مجموع التكاليف _____ و _____

س3/ اكمل الجدول الاتي :

الكمية المنتجة	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	التكاليف الكلية	التكاليف الحدية	متوسط التكاليف
0	60	0			
1	60	30			
2	60	40			
3	60	45			
4	60	55			
5	60	75			
6	60	120			

الفصل الرابع

الاسعار الزراعية

- ⇐ مفهوم الاسعار الزراعية
- ⇐ الطلب (طلب المحاصيل الزراعية) : Demand
- ⇐ العوامل المحدة للطلب
- ⇐ مرونة الطلب السعرية Price elasticity of Demand
- ⇐ درجات مرونة الطلب السعرية
- ⇐ اهمية المرونة واستخداماتها
- ⇐ العرض : Supply
- ⇐ تفاعل قوى الطلب والعرض في تحديد الاسعار

أهداف الفصل الرابع

- تعريف الطالب بمعنى الاسعار وطريقة تحديدها وما هو دورها في توازن السوق .
- التعرف على قانون الطلب بشكل عام والطلب على السلع الزراعية بشكل خاص وعلى الطلب ومرونة الطلب وتفسيراتهما ومنحنيات الطلب واهم العوامل المؤثرة فيه .
- التعريف بالعرض بشكل عام وعرض المحاصيل الزراعية بشكل خاص ، واهم العوامل المؤثرة في عرض المحاصيل الزراعية ومعرفة مرونة العرض .
- التعرف بكيفية تحدد الاسعار من خلال تفاعل قوى العرض والطلب للوصول الى حالة التوازن .

الفصل الرابع

الاسعار الزراعية

4 -1 : مفهوم الاسعار الزراعية :

الاسعار الزراعية هي القيمة التبادلية للمحاصيل الزراعية معبراً عنها بالنقود . ان معرفة الاسعار الزراعية مهمة للمنتجين وللمستهلكين ، فالمنتجون يستفيدون من الاسعار في كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج الزراعي ، وتساعدهم كذلك على السيطرة في تدفق المحاصيل الزراعية الى الاسواق ، واهم ما يحتاجه المزارع هو معرفة اوقات ارتفاع او انخفاض الاسعار والاسباب التي تؤثر على ذلك لكي يستطيع اتخاذ القرارات المناسبة لإعداد منتجاته للأسواق وتصريف اكبر كمية ممكنة وتحقيق افضل ربح . حيث ان القرارات التي يتخذها المزارع في استثمار عوامل انتاجية لا تعتمد عل الاسعار الحالية بل على الاسعار المتوقعة في المستقبل . ولا ينكر ان الاسعار الزراعية لها تأثير كبير على دخل المزارع ، اذ ان دخله يتوقف بالدرجة الاولى على اسعار المحاصيل الزراعية التي يقوم بإنتاجها وتصريفها . ولذلك تساعد معرفة الاسعار المستهلكين على تحديد كمية ونوعية المحاصيل الزراعية التي يرغبون في استهلاكها . وغالباً ما تتصف اسعار المحاصيل بعدم استقرارها بحيث لا يستطيع المنتج التحكم فيها لأنها تتضمن عوامل طبيعية وبيولوجية ، أذ ان المزارع يبدأ في الزراعة بتاريخ معين ويبيع منتوجاته في تاريخ لاحق غير ذلك التاريخ ، فهو في الحالة هذه لا يستطيع ان يتحكم في مصير اسعار منتوجاته . فلو عرف المزارع مقدماً مقدار الاسعار التي سيحصل عليها عند بيع منتجاته لكان باستطاعته تكييف تلك المنتجات مع الاسعار المرتفعة التي يستطيع الحصول عليها .

ومن العوامل التي تؤثر على خفض اسعار منتجاته هو بيعها بعد حصادها مباشرة حيث تنخفض الاسعار بدرجة كبيرة جداً ويمكن تلخيص الاستفادة من وظائف نظام الاسعار في النواحي الاتية :

1- المفاضلة في استعمال الموارد الاقتصادية : ويكون ذلك بتحويل الموارد الاقتصادية من المحاصيل الزراعية ذات الاسعار الواطئة الى المحاصيل ذات الاسعار المرتفعة .

2- الاحلال بين عوامل الانتاج : يسعى المنتجون الى انتاج المحاصيل الزراعية باقل التكاليف ، لذلك نجدهم يحاولون احلال بعض عوامل الانتاج محل غيرها لتقليل التكاليف . فإذا كانت تكاليف رأس المال اقل من العمال مثلاً فالمنتج يسعى لإحلال رأس المال محل العمال لإيجاد اقل كلفة ممكنة .

3- توزيع المحاصيل الزراعية المعدة للاستهلاك : يعتمد توزيع المحاصيل الزراعية الاستهلاكية على مستوى الدخول ، فالأشخاص الذين يستلمون دخولاً عالية سيكون باستطاعتهم شراء نسبة اكبر من المحاصيل الزراعية الضرورية نسبة الى اصحاب الدخول الواطئة .

4 - 2 : الطلب (طلب المحاصيل الزراعية) : Demand

يعني الطلب الفردي على اية سلعة او خدمة بأنه الكمية التي يكون الفرد مستعداً لشرائها بسعر معين ووقت معين . فهو مجموع الكميات المطلوبة التي يرغب المشترون بشرائها في وقت معين وسوق معين شرط توفر القدرة على الدفع . أي توفر الرغبة والقدرة عل الشراء ويوضح الطلب العلاقة العكسية بين السعر والكمية فاذا انخفض السعر زاد الطلب على الكمية واذا ارتفع السعر قل الطلب على الكمية ، على فرض ان اسعار المحاصيل الاخرى تبقى ثابتة دون تغير ولقد اطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة باسم (قانون الطلب) والجدول (4-1) يوضح الكميات المختلفة من سلعة معينة التي يرغب المستهلكون في شرائها بأسعار مختلفة فهو يبين العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر.

الجدول (1.4) يوضح العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر

الحالة	السعر	الكميات المطلوبة من الرز في الاسبوع (طن)
A	600	5
B	500	8
C	400	13
D	300	18
E	200	25
F	100	40

ويوضح قانون الطلب العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة على افتراض ان سعر السلعة نفسها هو العامل المؤثر على الكمية المطلوبة ولا تتأثر الكمية المطلوبة بالعوامل الاخرى كأسعار السلع الاخرى (البديلة والمكملة) والدخل النقدي للمستهلك وذوق المستهلك ، والتي تعد ثابتة (رغم انها في الواقع ليست كذلك) لذا فالعلاقة تتمثل بين السعر والكمية المطلوبة وهي العلاقة التي يكون فيها السعر كونه متغيراً مستقلاً وليس العكس . وهذه العلاقة العكسية بين هاتين الظاهرتين هي ما يعرف بقانون الطلب .

4 -2 - 1 : منحنى الطلب :

يمكننا ان نحول المعلومات التي اعطيت في جدول الطلب الى رسم بياني ، فنرسم محوراً رأسياً يمثل مختلف اسعار الرز بالدينار ومحور اخر افقياً يمثل كميات الرز (بالأطنان) التي يمكن شراؤها في فترة معينة ، ثم نرسم منحنى يبين كمية الرز الذي يرغب المستهلك في شرائها كما

مبين في الشكل (4-1) ويلاحظ ان كل نقطة تقع على هذا المنحنى تشير الى العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة من تلك السلعة . فمثلاً تشير النقطة A في الشكل (4-1) انه اذا كان سعر الكيلو غرام من الرز 600 دينار يكون المستهلكون في ذلك السوق على استعداد لشراء (5) أطنان منه في الاسبوع ، بينما تشير النقطة B ان السعر اذا انخفض الى 500 دينار للكغم فأن المستهلكين سيكونون على استعداد لشراء (8) أطنان منه وهكذا .

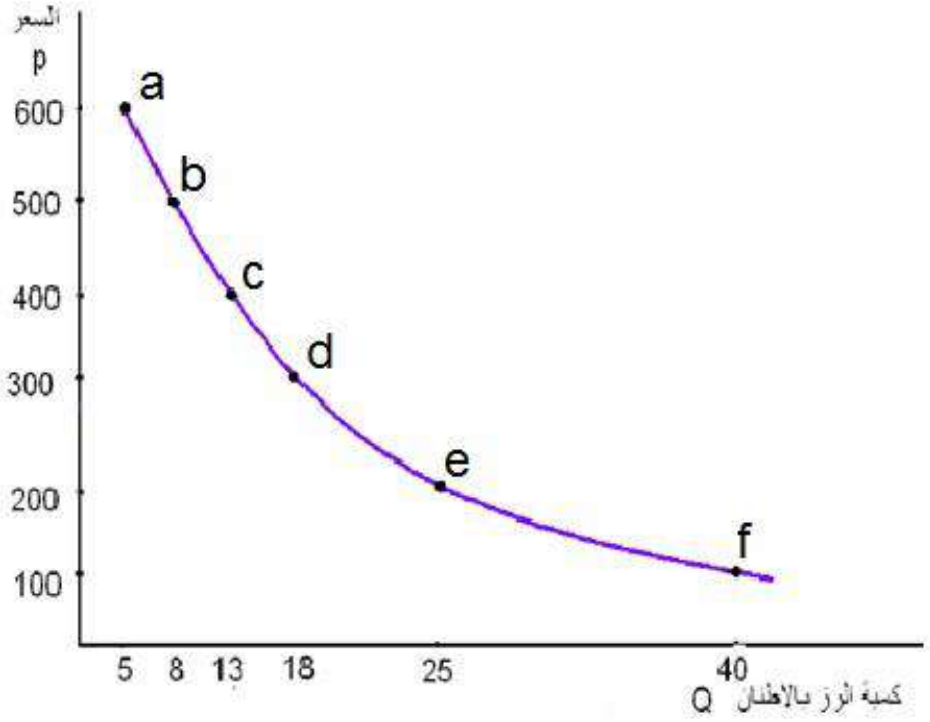

الشكل (1.4) منحنى الطلب(D)

4- 2-2 : العوامل المحددة للطلب :

يتحدد الطلب على محصول ما بالإضافة الى السعر على عوامل اخرى هي :

1- اسعار السلع المنافسة والمكملة

أ- اسعار السلع المنافسة (البديلة)

يقوم المستهلك باستهلاك عدد من السلع التي تحل احدهما محل الاخرى وتعطي نفس الاشباع وبذلك فان الكمية المطلوبة من سلعة معينة ممكن ان تتأثر بسعر سلعة اخرى ، فإذا ارتفع سعر اللحوم الحمراء مثلاً ارتفاعاً كبيراً فان ذلك قد يؤدي الى زيادة الطلب على لحوم الدواجن اذا بقي سعرها ثابتا لأنها في هذه الحالة تكون ارخص نسبياً لذا ينتقل اليها المستهلكون لأنها تعد بديلاً ، أي ان العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة واسعار السلع المنافسة لها علاقة طردية . ولقد ازداد الطلب على لحم الدجاج مع ان سعره لم ينخفض وانما بسبب ارتفاع سعر السلعة المنافسة .

ب - اسعار السلع المكملة : السلع تكون مكملة لبعضها عندما يجب ان يكون استهلاكها معاً ، فمثلاً تعد سلعتا الشاي والسكر في العراق سلعتين متكاملتين ، فاذا انخفض ثمن السكر مثلاً وازداد الطلب عليه فيزداد الطلب على الشاي ايضاً (بالرغم من عدم تغير سعر الشاي)

2- الدخل :

يؤثر التغير الحاصل في دخل المستهلك على الكمية المطلوبة من السلع . فاذا ارتفع دخل المستهلك فان ذلك سيدفعه الى زيادة انفاقه ، أي يزيد طلبه وبالعكس اذا انخفض دخل المستهلك او اذا كان هناك توقع بانخفاضه فان ذلك من شانه ان يلزم المستهلك بان يقلل من طلبه على السلع عموماً وعلى بعض السلع بشكل خاص .

3- تغير اذواق المستهلكين :

ان حدوث أي تغير في اذواق وعادات المستهلكين او زيادة تفضيلهم لسلع معينة سيؤثر كثيراً في الطلب على تلك السلع ، فعندما يقلل المستهلكون تفضيلهم لسلع معينة فانهم سيتحولون عنها الى سلع أخرى فينخفض الطلب عليها . فمثلاً تحول اذواق المستهلكين من شرب الشاي الى شرب القهوة يؤدي الى انخفاض الطلب على الشاي على الرغم من عدم تغير سعره او تغير دخولهم .

4- 2- 3 : انواع الطلب :

ا- الطلب المشتق : Derived Demand

يكون الطلب مشتقاً بالنسبة لأية سلعة او خدمة عندما تطلب تلك السلعة او الخدمة كنتيجة للطلب على سلعة او خدمة اخرى ، فالطلب على القمح يكون مشتقاً من الطلب على الخبز .

ب - الطلب المتصل او المشترك : Joint Demand

يعد الطلب مشتركاً عندما تُطلب سلعتان او اكثر معاً في الوقت نفسه ، او بمعنى اخر عندما يرغب المستهلك الحصول على سلعة معينة فيضطر الى قبول سلع اخرى متصلة بها ومثال على ذلك ان زيادة الطلب على الشاي يؤدي الى زيادة الطلب على السكر .

ج - الطلب المركب : Composite Demand

الطلب المركب هو الطلب على سلعة يمكن استعمالها لعدة اغراض مثل الطلب على الجلود لصنع الحقائب ومحافظ النقود والأحذية والاثاث .

4 - 2- 4 : مرونة الطلب السعرية Price elasticity of Demand

يقصد بمرونة الطلب العلاقة بين نسبة التغير في الاسعار ونسبة التغير في الكميات المطلوبة من سلعة معينة ، فعندما تنخفض الاسعار يزداد الطلب (ويهمنا ان نعرف درجة الزيادة في الطلب) وعندما ترتفع الاسعار ينكمش الطلب ويهمنا ان نعرف ايضاً درجة انكماش الطلب ، ونستطيع ايضاً ان نعرف مرونة الطلب بانها درجة حساسية او استجابة الطلب لتغير الاسعار .

اولاً : قياس مرونة الطلب السعرية :

تقاس مرونة الطلب السعرية على وفق الصيغة الاتية : -

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

$$\text{او} \quad = \frac{\dfrac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية المطلوبة}}}{\dfrac{\text{التغير في السعر}}{\text{السعر}}}$$

ويمكن التعبير عنها بالرموز :

$$E_{dp} = \frac{\frac{\Delta Q_d}{Q_d}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta Q_d}{Q_d} \cdot \frac{P}{\Delta P}$$

ويمكن كتابتها بالشكل الاتي :-

$$E_{dp} = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q_d}$$

حيث ان :

Q : الكمية المطلوبة

P : السعر

Edp : مرونة الطلب السعرية

ثانياً : درجات مرونة الطلب السعرية :

تختلف استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات في السعر فقد تكون كبيرة ، فيقال في هذه الحالة ان الطلب مرن او تكون صغيرة فيكون غير مرن ، او تكون درجة الاستجابة متكافئة وبذا يكون الطلب احادي المرونة ، او ان لا تكون هناك اية استجابة فيكون الطلب عديم المرونة او تكون درجة الاستجابة لانهائية فيقال ان الطلب لانهائي المرونة ، ومما تقدم نستنتج ان المرونة تتراوح بين الصفر وما لانهاية .

1- الطلب المرن : Elastic demand

يقال ان الطلب مرن اذا كان التغير النسبي في الكمية المطلوبة اكبر من التغير النسبي في السعر ، أي انه خارج قسمة الاول على الثاني يكون اكبر من واحد بعد اهمال الاشارة السالبة ، لان مرونة الطلب السعرية عادة ما تكون سالبة لأنها تعكس العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر ، فنقول ان المرونة اكبر من واحد بغض النظر عن الاشارة ، ويكون شكل منحى الطلب المرن كما موضح بالشكل (4-2) .

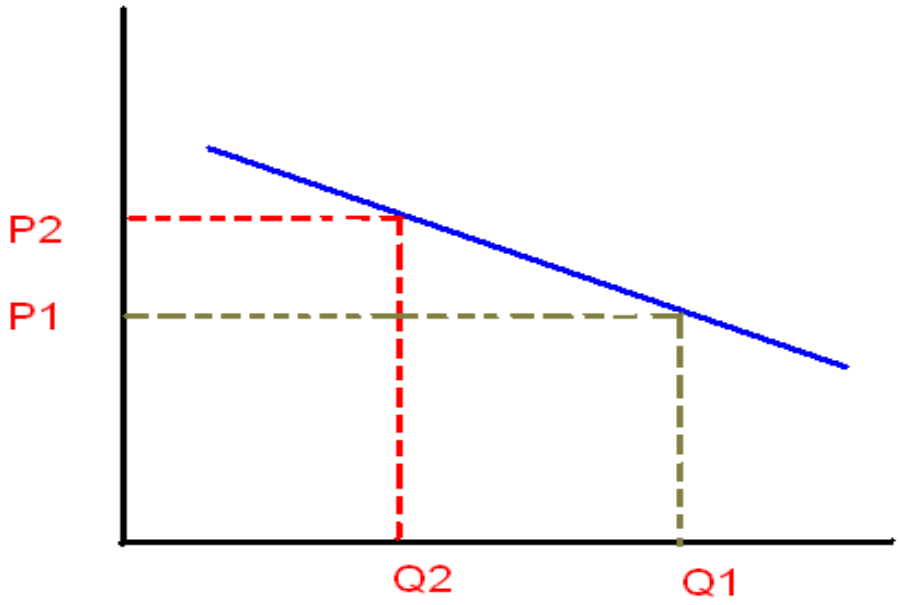

الشكل (4-2)يوضح الطلب المرن (تغير نسبي في السعر يؤدي الى تغير اكبر في الكمية المطلوبة)

2- الطلب غير المرن : Inelastic demand

يقال ان الطلب غير مرن اذا كان التغير النسبي في الكمية المطلوبة اقل من التغير النسبي في السعر ، أي ان خارج القسمة (الاول على الثاني) اقل من واحد . ويمكن تمثيل الطلب غير المرن بيانياً كما في الشكل (3.4) .

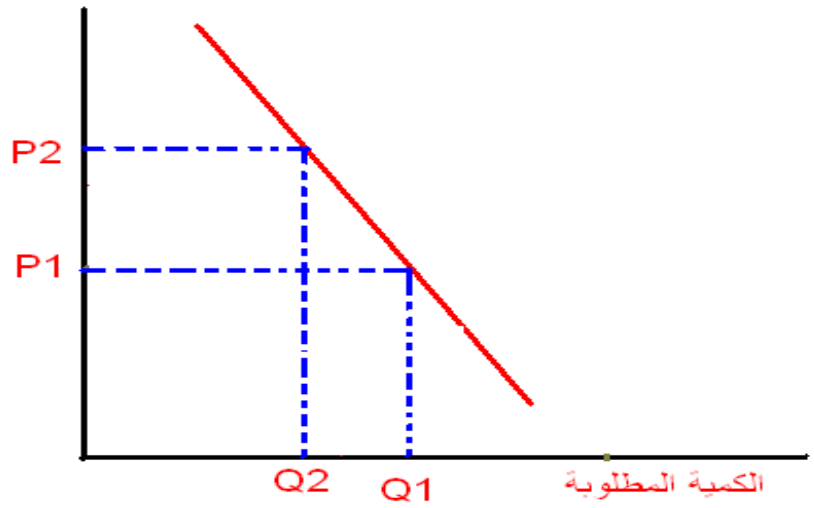

الشكل (4-3) الطلب غير المرن (تغير نسبي في السعر يؤدي الى تغير اقل في الكمية المطلوبة)

3- الطلب احادي المرونة :Unit Elasticity Demand

يكون الطلب احادي المرونة (متكافئ المرونة) اذا كان التغير النسبي في الكمية المطلوبة مساوياً للتغير النسبي في السعر . اي ان خارج القسمة يكون واحداً ويمكن تمثيل الطلب احادي المرونة بالشكل البياني كما في الشكل (4-4)

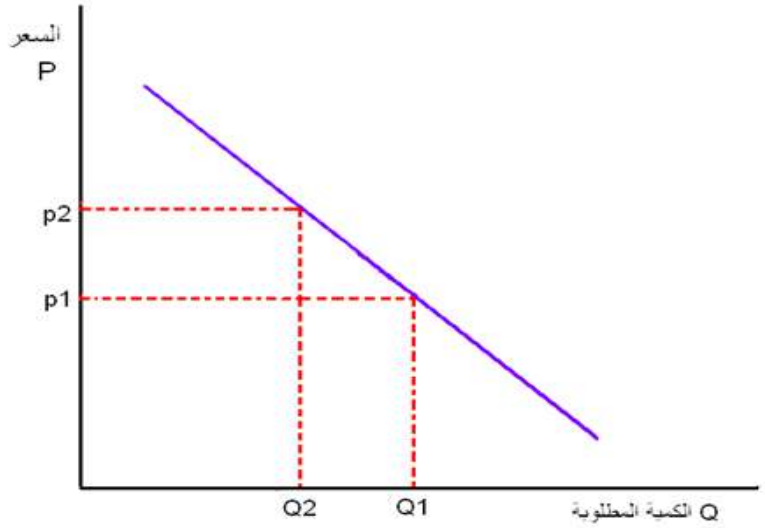

الشكل (4-4) طلب احادي المرونة (تغير نسبي في السعر يؤدي الى تغير مساولة في الكمية المطلوبة)

4 ـ الطلب عديم المرونة : Perfectly Inelastic

يقال ان الطلب عديم المرونة اذا كان التغير في السعر لن يؤدي الى أي تغير في الكمية المطلوبة أي ان خارج قسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في السعر يكون صفراً ، والشكل البياني لهذا النوع من المرونة يوضحه الشكل (4-5) .

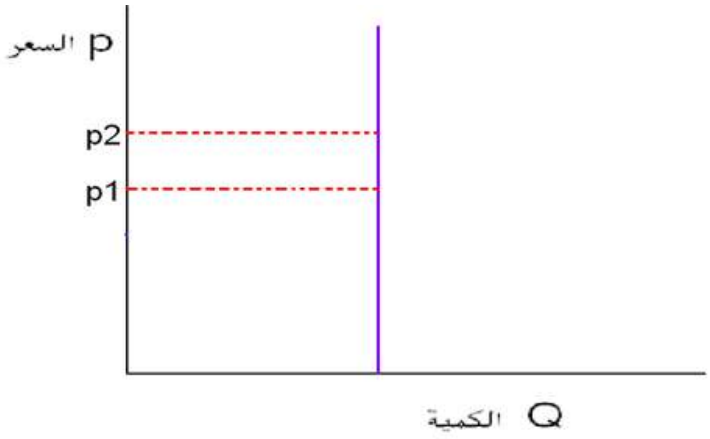

الشكل (4-5) الطلب منحنى عديم المرونة

5ـ طلب لانهائي المرونة : perfectly elasticity

يعتبر الطلب لانهائي المرونة اذا كان تغيراً طفيفاً جداً في السعر يؤدي الى تغير لانهائي في الكمية المطلوبة ، أي ان خارج قسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في السعر يكون ما لانهاية (&) والشكل (4-6) يبين الطلب لانهائي المرونة .

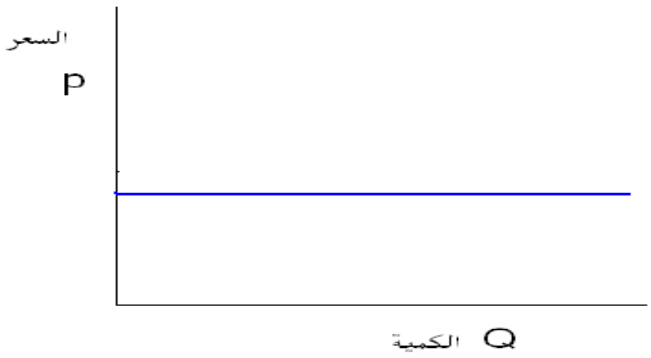

الشكل(4-6) منحنى طلب لا نهائي المرونة

الطلب لا نهائي المرونة (بسعر معين يمكن شراء أي كمية من قبل المشترين ولكن عند ارتفاع السعر ولو بشكل طفيف لا يوجد أي واحد مستعد للشراء)

مثـــــال :

في سوق معين كان سعر الرز (100) دينار وكانت الكمية المطلوبة منه (1000) كغم وعند ارتفاع سعره الى (125) ديناراً ادى ذلك الى انخفاض الكمية المطلوبة منه الى (800) كغم احسب مرونة الطلب السعرية للرز وفسر النتيجة :

$$E_{dp} = \frac{\frac{\Delta Q_d}{Q_d}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\frac{Q_1 - Q_2}{Q_1}}{\frac{P_1 - P_2}{P_1}}$$

$$\frac{\frac{1000-800}{1000}}{\frac{100-125}{100}} = \frac{200}{1000} \div \frac{-25}{100} = \frac{200}{1000} \times \frac{100}{-25}$$

$$\frac{1}{5} \times \frac{4}{-1} = \frac{4}{-5} = -0.8 \quad < 1 \quad \text{غير مرن}$$

في هذه الحالة يقال ان الطلب غير مرن ، وذلك لان التغير النسبي في الكمية المطلوبة كان اقل من التغير النسبي في السعر ، أي ان زيادة الاسعار بنسبة 100% تؤدي الى انخفاض في الكمية المطلوبة في الرز بنسبة 80% ويجب ملاحظة انه ما دامت العلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة والسعر فان مرونة الطلب السعرية تكون دائماً سالبة ولكن عند اخذ القيمة المطلقة // بغض النظر عن الاشارة يمكن القول ان المرونة هي اكبر من واحد او اقل من واحد ،وهي هنا في المثال اقل من (1) اذ بلغت 0.8 .

ثالثاً : اهمية المرونة واستخداماتها :

تحتل المرونة اهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية وذلك بسبب تعدد مجالات استخدامها حيث ان المرونة تستخدم في السياسات المالية والسياسات النقدية والسياسات التجارية. فعلى سبيل المثال عند فرض ضريبة معينة، واذا كان الهدف من فرض هذه الضريبة هو الحصول على ايراد

ضريبي اكبر فانه من الضروري التعرف على مرونة الطلب على السلعة التي ستفرض الضريبة عليها، فاذا كان الطلب على هذه السلعة مرناً فان الضريبة في هذه الحالة تؤدي الى زيادة الاسعار،

وبما ان الطلب مرن فان هذا الارتفاع بالسعر سوف يؤدي الى انخفاض نسبي كبير في الكمية المطلوبة مما يؤدي الى انخفاض الايراد بدلاً من ان يزداد اما اذا كان الطلب على هذه السلعة غير مرن فان فرض الضريبة سيحقق اهدافه .

4 - 3 : العرض Supply :

يعرف العرض من سلعة معينة بانه تلك الكمية التي يكون المنتجون (البائعون) مستعدين لبيعها في السوق عند سعر معين وفي زمن معين مع افتراض بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، وعرض المحاصيل الزراعية هي عبارة عن الكميات التي يرغب المنتجون في انتاجها وبيعها بأسعار واوقات معينة .

ويختلف العرض باختلاف السعر فكلما زاد السعر زادت الكميات المعروضة ، ومن هذا يظهر ان هناك علاقة طردية بين السعر والكميات المعروضة . بينما لاحظنا بالنسبة للطلب ان تلك العلاقة كانت عكسية . والجدول (4-2) يوضح العلاقة بين الاسعار والكميات التي يرغب المنتجون في انتاجها وبيعها من سلعة معينة .

الجدول (4-2) يبين العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر

الحالة	سعر الكغم من الرز (بالدينار)	الكمية المعروضه من الرز (بالطن)
A	600	34
B	500	30
C	400	24
D	300	18
E	200	12
F	100	2

ومن جدول العرض نجد انه كلما ارتفع السعر زادت الكميات المعروضة وكلما انخفض السعر قلت الكميات المعروضة ، فعند السعر 600 دينار للكغم كانت الكميات المعروضة من الرز 34 طناً وعند هبوط السعر الى 500 دينار هبطت الكميات المعروضة الى 30 طناً ، وهكذا كلما

انخفض السعر انخفضت الكميات المعروضة حتى اصبح العرض طنين فقط عندما انخفض السعر الى 100 دينار لكل كغم .

واذا ما حولنا الارقام المعطاة في جدول العرض اعلاه الى رسم بياني نحصل على منحنى العرض الذي يمثل العلاقة بين الكميات المعروضة واثمانها كما هو موضح في الشكل (4-7) ويلاحظ من الرسم ان منحنى العرض S يكون متجهاً من الاسفل الى الاعلى والى ناحية اليمن وهذا يعني كلما زاد السعر زادت الكميات المعروضة .

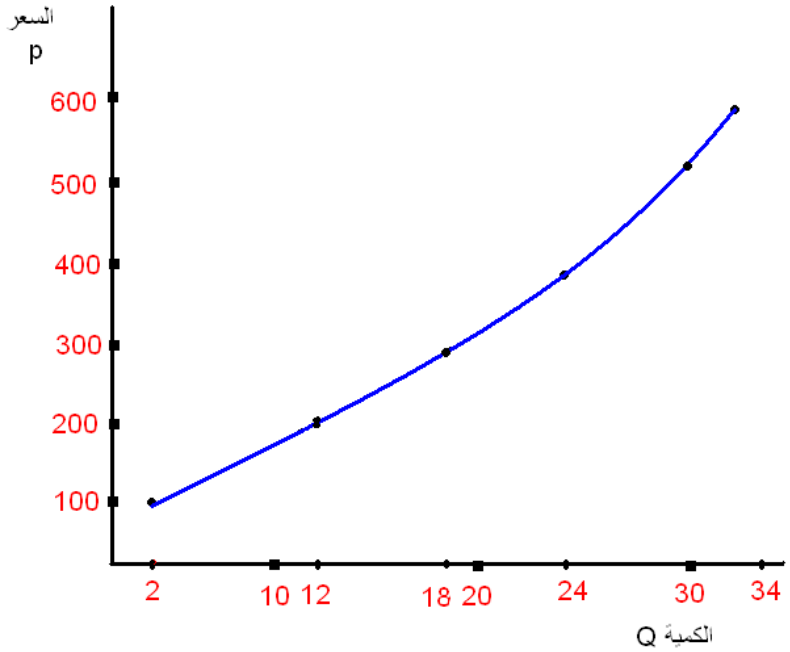

الشكل(4-7) منحنى العرض(s)

ويشير الانتقال في اية نقطة على منحنى العرض الى نقطة اخرى تقع على نفس المنحنى الى التغير في الكميات المعروضة ، أي ان الكميات المعروضة تتأثر بتغيرات الاسعار .

العوامل التي تؤثر في العرض :

هناك عوامل عديدة تؤثر في العرض فتغيره ومن اهم هذه العوامل هي :

1- اسعار المحاصيل الزراعية المعروضة :

كلما زادت اسعار السلع المعروضة زاد المنتجون عرض منتجاتهم من المحاصيل الزراعية لزيادة الارباح المتوقعة وكلما قل السعر قل العرض لانخفاض الارباح .

2- اسعار المحاصيل الزراعية البديلة :

يتوقف عرض المحاصيل الزراعية ايضاً على اسعار المحاصيل الاخرى التي يمكن ان تحل محلها ، اذ إن زيادة اسعار المحاصيل الاخرى سوف لا يشجع المنتجين على انتاج المحاصيل الزراعية التي لم ترتفع اسعارها .

3- تكاليف عوامل الانتاج :

اذا ارتفع سعر احد عوامل الانتاج لسلعة معينة وكان ذلك العامل يشكل نسبة كبيرة من تكاليف تلك السلعة فسيؤدي هذا الى زيادة كبيرة في سعرها فينخفض العرض اما اذا قلت التكاليف وازداد الطلب ازداد العرض ايضاً ، فمثلاً اذا زادت الاجور تزداد تكاليف الانتاج فيقل الطلب بسبب ارتفاع الاسعار وهذا بدورة يؤدي الى انكماش العرض .

4- العوامل المناخية :

يتأثر العرض ايضاً في الانتاج الزراعي بالعوامل المناخية غير المتوقعة كالعواصف الرملية والفيضانات والحرائق والانجماد فيقل العرض وقد تكون تلك العوامل ملائمة للإنتاج كوفرة الامطار واعتدال المناخ فيزداد العرض .

5- توقعات المنتجين :

اذا توقع المنتجون ارتفاع اسعار سلعة معينة تشجعوا على انتاجها وزيدوا العرض . كذلك اذا تخوف المنتجون من الانتاج بسبب المخاطر التي يتوقعونها قل العرض بالنسبة الى تلك السلع التي يكون انتاجها محفوفاً بالمخاطر كالسلع الزراعية .

6ـ استخدام الفنون الانتاجية (العامل التكنولوجي) :

ان مقدار ما ينتج من السلع وكيفية انتاجه يعتمد على المعلومات المتوفرة لدى المنتجين ومدى استخدامهم للفنون الانتاجية ، فاذا استخدمت فنون انتاجية جديدة ، كاستخدام ماكنة جديدة في الانتاج . فسيؤدي ذلك الى تقليل التكاليف فيزداد العرض .

7 – اسعار الموسم الماضي او السنة الماضية :

اذ ان المزارعين لا يستطيعون الاستجابة للتغيرات الحاصلة بالأسعار للموسم الحالي بسبب موسمية الانتاج اذ ان المحصول المعروض حالياً قد تم زراعته قبل عدة اشهر ولا يستطيع المزارع زيادة انتاجه عندما تكون الاسعار عالية ، ولكنه يستطيع زيادة انتاجه في الموسم القادم ، ولذلك فأن المنتج الزراعي يستجيب للتغيرات في الاسعار للسنة او الموسم السابق .

4ـ4 : تفاعل قوى الطلب والعرض في تحديد الاسعار :

بعد دراسة كل من العرض والطلب يمكن ان نبين كيف يتوازن السعر والكمية بتفاعل قوى العرض والطلب ، فمن المهم ان نشير الى ان جدول الطلب وحده او جدول العرض وحده لا يمكن ان يحدد لنا السعر ، ولكن عند الجمع بين الجدولين في جدول واحد نستطيع تحديد السعر والكمية المطلوبة والمعروضة كما مبين في الجدول (4-3)

الجدول (4-3) يوضح حالة التوازن بين الطلب والعرض على الرز .

الحالة	سعر الكغم من الرز (بالدينار)	الكمية المطلوبة من الرز في الاسبوع بالطن	الكمية المعروضة من الرز في الاسبوع بالطن	حالة السعر
A	600	5	34	هبوط
B	500	8	30	هبوط
C	400	13	24	هبوط
D	300	18	18	توازن
E	200	25	12	ارتفاع
F	100	40	2	ارتفاع

نلاحظ من الجدول (4-3) انه عند السعر المرتفع (600 دينار/ كغم) يعرض المنتجون 34 طناً من الرز بينما يطلب المستهلكون خمسة اطنان فقط فتتجمع السلع لدى المنتجين مما يؤدي الى انخفاض السعر وانخفاض السعر سيشجع المستهلكين على استهلاك كميات اكبر ، وكلما رغب المنتجون زيادة تصريف منتجاتهم اضطروا الى تخفيض السعر وبالمثل عندما يكون سعر الرز منخفضاً جداً (100 دينار/ كغم) تكون الكميات المطلوبة 40 طناً ، اما الكميات المعروضة فتكون طنين فقط وهنا يكون العرض غير كاف لمواجهة الطلب فيتنافس المستهلكون على الشراء فترتفع الاسعار ، وهكذا يخفض المنتجون اسعار السلع المعروضة ويرفع المستهلكون اسعار السلع المطلوبة بصورة تدريجية حتى يصلوا الى ثمن التوازن (300 دينار/ كغم) والذي تتساوى عنده الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة . ويكون السعر في حالة توازن عندما يوافق المنتجون والمستهلكون على بيع وشراء نفس الكميات بثمن معين هو ثمن التوازن .

ويمكن تصوير الجدول السابق بالشكل (8.4)، فنضع كمية الرز على المحور الافقي (المحور السيني) ونضع السعر على المحور الرأسي (المحور الصادي) ، ويشير منحنى الطلب D الى كميات الرز التي يرغب المستهلكون بشرائها عند كل سعر من اسعار السوق

(بشرط ان تبقى العوامل الاخرى التي تؤثر بالطلب على حالها دون تغيير) اما منحنى العرض S فهو يشير الى كميات الرز التي يرغب البائعون في بيعها عند كل سعر من اسعار السوق ، وتعتبر النقطة N وهي النقطة التي يتقاطع عندها منحنى العرض مع منحنى الطلب (نقطة التوازن) حيث يوافق البائعون على انتاج وبيع (18) طناً من الرز بـ (300) دينار للكغم وكذلك يوافق المشترون على شراء نفس الكمية بذلك السعر، وفي هذه النقطة يكون العرض مساوياً للطلب ويكون السوق في حالة توازن .

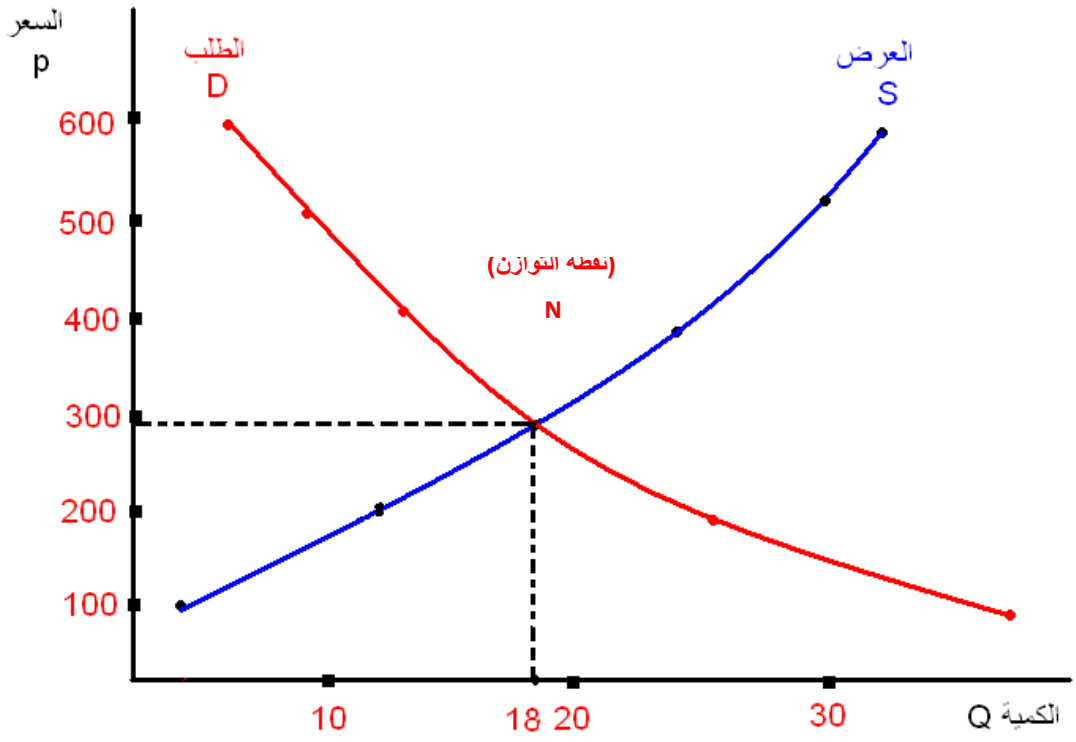

الشكل (4-8) حالة التوازن بين الطلب والعرض

اسئلة ونشاطات الفصل الرابع

س1 : أ - كيف يمكن الاستفادة من وظائف نظام الاسعار؟

ب - ماهي العوامل المؤثرة في العرض عددها مع التوضيح ؟

س2 /عرف ما يأتي :

1- الطلب الفردي 2- قانون الطلب 3-المرونه السعرية 4- العرض

س3 /اجب بصح او خطأ ثم صحح الخطأ ان وجد :

1- ان علاقة سعر السلعة مع الكمية المطلوبة منها هي علاقه طردية ، والتي تدل على انه بارتفاع الاسعار تزداد الكميات المطلوبة من السلعة .

2- ان سعر السلعة هو العامل الوحيد الذي يؤثر على الكمية المطلوبة من السلعة .

3- ان زيادة سعر السلعة المنافسة او (البديلة) لسلعة معينه يؤدي الى زيادة الطلب على تلك السلعة .

4- ان ارتفاع دخل الفرد يؤدي الى تقليل الكميات المطلوبة من سلعه معينة .

5- ان انخفاض سعر السلعة المكملة لسلعة معينة يؤدي الى انخفاض في الكمية المطلوبة من تلك لسلعة .

6- يعد الطلب مشتقا بالنسبة لسلعة او خدمة معينة عندما تطلب تلك السلعة او الخدمة كنتيجة للطلب على سلعة او خدمة اخرى .

7- ان علاقة سلعتين تستهلكان معاً كالسكر والشاي تعد طلبا مركباً .

8- يقصد بمرونة الطلب السعرية العلاقة بين التغير في الاسعار والتغير في الكميات المطلوبة من سلعة معينة .

س4: أ- ارسم مع التعليق على كل رسم درجات مرونة الطلب السعرية .

ب- ارسم مع التعليق حالة التوازن بين العرض والطلب .

س5 : اذا كان سعر العدس في سوق معينة (250) ديناراً وكانت الكمية المطلوبة منه (800) كغم وعند انخفاض سعره الى (200) دينار ،ادى ذلك الى ارتفاع الكمية المطلوبة الى (1000) كغم ،احسب مرونة الطلب السعرية للعدس وفسر النتيجة ؟

الفصل الخامس

اقتصاديات الانتاج الزراعي

- ⇐ تعريف اقتصاديات الانتاج الزراعي
- ⇐ الانتاج
- ⇐ دالة الانتاج
- ⇐ قانون الغلة المتناقصة : The Law of diminishing
- ⇐ الناتج الكلي والناتج المتوسط والناتج الحدي

أهداف الفصل الخامس

- تعريف الانتاج ودوره في العملية الاقتصادية والعوامل التي تتكون من خلالها العملية الانتاجية .
- التعريف بالدالة الانتاجية وشكلها وكيف تكون العلاقة التي تربط العامل الانتاجي بالإنتاج في الآجل القصير والطويل .
- تعريف الطالب ما يميز الانتاج الزراعي من حيث خضوعه لقانون الغلة المتناقصة وكيفية تكون مراحل الانتاج .
- التعريف بالمشتقات الاقتصادية لدالة الانتاج كالإنتاج الحدي ومتوسط الانتاج .

الفـصل الخامس

اقتصاديات الانتاج الزراعي

5-1: تعريف اقتصاديات الانتاج الزراعي :

هو احد مباحث علم الاقتصاد الزراعي التطبيقية والذي يقوم بدراسة كل النواحي المتعلقة باستعمال الموارد الزراعية (الارض والعمل ورأس المال والادارة) وكيفية الوصول الى معدلات الانتاج الزراعي التي تحقق الرفاهية الاقتصادية القصوى للمستهلكين ، والوصول الى الاستعمال الامثل للموارد الاقتصادية الزراعية .

وتهدف اقتصاديات الانتاج الى : -

1- الوصول الى اكفأ استخدام لعناصر الانتاج الزراعي .

2- مساعدة المزارعين في تحقيق اهدافهم بالحصول على اقصى ارباح ممكنة .

وبصورة عامة فان اقتصاديات الانتاج الزراعي تهتم بكل الظواهر المتصلة بالكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الزراعية .

5-2: الانتاج :

اتفق العديد من الاقتصاديين ان الانتاج عبارة عن (خلق المنفعة او زيادتها) ويعد الناتج القومي احد مصادر قوة الدولة ورفاهيه الافراد . وان المنفعة التي يؤديها الانتاج يمكن ان تقسم الى : -

1- **منفعة شكلية** : وتعني احداث تغير في شكل المادة كتحويل العناصر الموجودة في التربة الى محصول .

2- **منفعة مكانية** : ويقصد بها نقل محصول ما الى مكان ترتفع فيه المنفعة المتأتية منه ، فنقل محصول الرز من مكان انتاجه حيث يكثر المعروض منه الى مراكز الاستهلاك يضيف عليه منفعة مكانية .

3ـ منفعة زمنية : تنشأ نتيجة خزن المحاصيل الى وقت تكون فيها اكثر نفعاً كتخزين الحبوب في صوامع في حالة زيادة عرضها في وقت الحصاد الى حين زيادة الطلب عليهما .

4ـ منفعة تملكية : وتعني زيادة منفعة السلعة عند انتقالها من افراد لا يستخدمونها الى مستهلكين يمكنهم الانتفاع بها .

3-5 : دالة الانتاج :

وهي عبارة عن العلاقة الفنية بين المدخلات المادية المستخدمة من عوامل الانتاج كمتغير مستقل وبين الانتاج من سلعة معينة كمتغير تابع (المتغير المستقل هو المتغير الذي يؤثر بالمتغير التابع ولا يتأثر به) ، وهي تصف قوانين الانتاج وتعني بتحويل العوامل المستخدمة الى منتجات في اية فترة زمنية . كما تعبر عن المستوى التكنولوجي في المنشأة او الصناعة او الاقتصاد ككل ونفترض الكفاءة رغم ان هذا الافتراض قد لا يكون صحيحاً دائماً ، ويمكن التعبير عن دالة الانتاج رياضياً بالمعادلة الآتية :

$$y = f(x_1 , x_2)$$

حيث ان : y : تمثل الكمية المنتجة من سلعة معينة .

F : دالة

x_1 , x_2 : تمثل عوامل انتاجية .

أي ان السلعة (y) (وهي متغير تابع) وهي دالة للمقادير المستخدمة من كل من العاملين الانتاجين(x_1 , x_2) وهي متغيرات مستقلة . وهناك نوعان من العلاقات التي تربط العامل الانتاجي بالإنتاج وهي :

الاول : هو العلاقة التي تكون فيها بعض عوامل الانتاج ثابتاً والبعض الاخر متغيراً .

الثاني : هو العلاقة التي تكون فيها جميع العوامل الانتاجية متغيرة .

العوامل الثابتة : Fixed Factors

وهي تلك العوامل التي تكون كميتها في الاجل القصير ثابتة ، وعندما يتطلب السوق تغيير الناتج مباشرة فليس من السهولة تغير كميتها ومن امثلتها المباني والمكائن والموظفين الاداريين .

العوامل المتغيرة : Variable Factors

وهي تلك العوامل التي يمكن تغيير كميتها في الاجل القصير اذا تطلب السوق تغيير الانتاج ومن امثلتها خدمات العمل والموارد الاولية .

5-3-1 : الاجل القصير والاجل الطويل :

الاجل القصير : Short—run

وهي الفترة الزمنية التي تسمح بتغيير الانتاج من خلال اجراء التغيرات في العوامل المتغيرة فقط لأنها من القصر بحيث لا تسمح بتغير العوامل الانتاجية الثابتة .

الاجل الطويل : Long –run

وهي الفترة الزمنية التي تسمح بتغيير الانتاج من خلال اجراء تغيرات في جميع عوامل الانتاج ، لأنها من الطول بحيث تسمح ان تكون فيها جميع العوامل متغيرة ، وعلى سبيل المثال يستطيع المنتج في الاجل القصير ان يوسع انتاجه بتشغيل العاملين في مزرعته ساعات اضافية لكنه في الاجل الطويل قد يكون اقتصادياً له ان يوسع المساحة المزروعة او المخصصة لزراعة ذلك المحصول .

5 - 3 -2 : النسب الثابتة والنسب المتغيرة :

النسبة الثابتة تعني ان هناك نسبة مزج واحدة من العوامل الانتاجية التي تستخدم في انتاج السلعة فقط . وان توسيع الانتاج او تقليصه يتطلب توسيع وتقليص المستخدمات (العوامل الانتاجية) بنفس النسبة . مثلاً استخدام مجرفة واحدة لكل عامل عند حفر جدول ماء بالأيدي ، فإضافة مجرفة ثانية لهذا العامل لا تؤدي الى زيادة معدل الانتاج . اما النسب المتغيرة فهي تعني انه من الممكن مزج عوامل الانتاج اللازمة لإنتاج سلعة معينة بنسب متفاوتة . وتحت هذه الحقيقة يرد مفهومان متميزان :

الاول : انتاج كمية معينة من سلعة ما يمكن ان يتم بأكثر من طريقة مزج للعوامل الانتاجية . فمثلاً يمكن انتاج (100) وحدة من سلعة معينة باستخدام (9) وحدات من عنصر العمل ووحده واحدة من عنصر رأس المال . ولكن (في حدود معينة) يمكن انتاج الكمية نفسها (100) وحدة باستخدام وحدات اقل من العمل ووحدات اكثر من رأس المال . مثلاً استخدام (6) وحدات من العمل ووحدتين من رأس المال ، فالفرق في هذه الحالة لن يتمثل في كمية الانتاج بل في نسبة مزج عناصر الانتاج ، فقد كانت نسبة العمل الى رأس المال 9 :1 فأصبحت 6 : 2 .

الثاني : انتاج كمية مختلفة من الانتاج يمكن ان يتم من خلال زيادة بعض عناصر الانتاج المستخدمة دون البعض الاخر ، ففي مثالنا السابق عند استخدام (6) وحدات من العمل ووحدتين من رأس المال أمكن انتاج (100) وحده من السلعة ، فأن من الممكن زيادة الانتاج الى (150) وحده عند استخدام وحدات اكثر من العمل دون زيادة وحدات رأس المال. وفي هذه الحالة ن الانتاج قد تغير نتيجة لتغير مقدار العناصر المتغيرة فقط دون العناصر الثابتة .

وعلى هذا المفهوم ينصب قانون النسب المتغيرة او قانون الغلة المتناقصة

4-5 : قانون الغلة المتناقصة : The Law of diminishing

يهتم قانون الغلة المتناقصة بوصف ما يحدث للناتج (الغلة) من تغير عند تغير الكمية المستخدمة من احد عناصر الانتاج مع بقاء الكمية المستخدمة من العناصر الانتاجية الاخرى ثابتة ، ويسمى هذا القانون احياناً (قانون النسب المتغيرة) لوصف ما يحصل من تغير في نسب مزج عناصر الانتاج .

1-4-5: الناتج الكلي والناتج المتوسط والناتج الحدي :

ولفهم قانون الغلة المتناقصة لابد من التمييز بين ثلاثة انواع من مقاييس الناتج هي الناتج الكلي والناتج المتوسط والناتج الحدي. فالناتج الكلي (total product) يشير الى مجموع الكمية المنتجة من السلعة خلال العملية الانتاجية . ويرمز له اختصاراً (TP) . اما الناتج المتوسط Average) (product فهو عبارة عن الناتج الكلي مقسوم على الكمية المستخدمة من عنصر الانتاج المتغير . ويرمز له اختصاراً (AP) .

في حين ان الناتج الحدي (Marginal product) يمثل مقدار التغير في الناتج الكلي الناجم عن استخدام وحدة اضافية من عنصر الانتاج المتغير ، كما يعرف بانه انتاج الوحدة الاخيرة المستخدمة من عنصر الانتاج المتغير . ويرمز له اختصاراً (MP) .

وباستخدام مفهوم الناتج الكلي يمكن وصف قانون الغلة المتناقصة بما يأتي :

عند اضافة وحدات متتالية من عنصر الانتاج المتغير الى عناصر الانتاج الثابتة فان الناتج الكلي يزداد اولاً بمعدل متزايد الى ان يصل الى نقطة الانقلاب . بعدها يستمر في التزايد ولكن بمعدل متناقص حتى يصل الى اعلى مستوى له وبعد ذلك يبدأ في التناقص المطلق . اما عند استخدام مفهوم الناتج الحدي فيوصف القانون كما يأتي :

عند اضافة وحدات متتالية من عنصر الانتاج المتغير الى عناصر الانتاج الثابتة ، فان الناتج الحدي يزداد اولاً ثم يتناقص حتى يصل الى الصفر وعند الاستمرار في استخدام وحدات اضافية من عنصر الانتاج المتغير فان الانتاج الحدي يصبح سالباً . ان استخدام مفهوم الناتج الكلي في وصف قانون الغلة المتناقصة لا يختلف في جوهره عن استخدام مفهوم الناتج الحدي ، وذلك لان الناتج الحدي ، كما ذكرنا سابقاً هو مقدار التغير في الناتج الكلي ، لذا فأن الناتج الكلي لا يمكن ان يزداد بمعدل متزايد الا اذا كان الناتج الحدي متزايداً ولكي يتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص لابد ان يكون الناتج الحدي متناقصاً وفي حالة بلوغ الناتج الكلي اقصى مستوى له لابد ان يكون الناتج الحدي صفراً ، اما عندما يبدا الناتج الكلي في التناقص فان الناتج الحدي يجب ان يكون سالباً . ومن اجل توضيح قانون الغلة المتناقصة والمراحل التي يمر بها الناتج نضرب المثال الآتي :

لو فرضنا ان هنالك مجموعة من عناصر الانتاج الثابتة وهي قطعة ارض بمساحة محدودة فيها الة للحراثة ومقدار محدد من السماد والبذور وان هنالك عاملاً انتاجياً متغيراً واحداً هو العمل ومن ملاحظة الجدول (1.5) نجد عند استخدام عامل واحد فان الناتج الكلي بلغ ستة اطنان ، وعند قسمة الناتج الكلي على العدد المستخدم من العمال يكون معدل الانتاج (6) اطنان ، ولكن عند استخدام عامل اضافي اخر ليكون هنالك عاملان فان الناتج الكلي سيرتفع الى (18) طناً، وهكذا نجد ان معدل الانتاج قد ارتفع الى (9) اطنان أي ان الناتج الكلي قد تغير بـ (12) طناً

وهو يساوي الناتج الحدي للعامل الثاني ، وهذا الارتفاع في المعدل يعود الى ان قطعة الارض والعناصر الثابتة الاخرى هي اكثر من ان يستخدمها عامل واحد بكفاءة ، لذا عندما استخدم عاملان ارتفع معدل الانتاج ، وعند استخدام ثلاثة عمال نجد ان الانتاج الكلي قد ارتفع الى (33) طناً أي ان معدل الانتاج قد ارتفع الى (11) طناً وذلك لان الناتج الحدي للعامل الثالث قد ارتفع الى (15) طناً وهذا يعني ان العناصر الانتاجية الثابتة هي اكبر من ان يستخدمها عاملان بكفاءة مقارنة باستخدام ثلاثة عمال ، وهكذا نجد ان هذه المرحلة تتميز بأن الانتاج الكلي فيها يتزايد بمعدل متزايد وتسمى هذه المرحلة بمرحلة تزايد الغلة . ولكن لو استخدم أربعة عمال نجد ان

الناتج الكلي يرتفع الى (40) طناً أي ان معدل الانتاج قد انخفض الى (10) طناً وذلك لان الناتج الحدي قد انخفض الى (7) اطنان وباستمرار استخدام العمال نجد ان الناتج الكلي يتزايد ولكن بمعدل متناقص حتى يصل الى اعلى مستوى له وهو (49) طناً عند استخدام العامل السابع, وعند استخدام العامل الثامن لم يتغير الناتج الكلي وذلك لان الناتج الحدي كان صفراً ، وهكذا نجد ان هذه المرحلة تتميز بأن الانتاج فيها يتزايد ولكن بمعدل متناقص ، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الغلة المتناقصة ، ولكن عند استخدام العامل التاسع نجد ان الانتاج الكلي قد انخفض الى (45) طناً.

الجدول (1.5)الناتج الكلي والمتوسط والحدي (بالطن)

العامل المتغير	الناتج الكلي بالطن	الناتج المتوسط طن	الناتج الحدي طن	المرحلة
1	6	6	6	المرحلة الاولى مرحلة الغلة المتزايدة
2	18	9	12	
3	33	11	15	
4	40	10	7	المرحلة الثانية مرحلة الغلة المتناقصة
5	45	9	5	
6	48	8	3	
7	49	7	1	
8	49	6,1	صفر	
9	45	5	-4	المرحلة الثالثة مرحلة التناقص المطلق

وذلك لان الناتج الحدي في هذه المرحلة كان سالباً ولذا تسمى المرحلة بمرحلة التناقص المطلق للغلة . وان السبب في تزايد الغلة أو تناقصها ، هو ان جمع عناصر الانتاج من الناحية الفنية البحثية يكون اكفأ ما يمكن اذا جمعت بنسب مثلى دون غيرها . فالذي يحصل في بداية الامر هو انه عند استخدام وحدات العامل المتغير يكون هذا العامل غير متناسب تناسباً تاماً مع العناصر الثابتة لان الاخير اكبر منه طاقة ، لذا نجد ان الناتج الحدي للعامل يزداد الى ان يصل الى النسبة المثلى لتحقيق الكفاءة . فاذا زاد العامل المتغير عن هذه النسبة ادى ذلك الى وفرته نسبياً فيكون

تناسب العناصر الثابتة عندئذ مع العنصر المتغير اقل طاقة عما يجب ، مقارنة مما كان عليه في المرحلة الاولى فيؤدي ذلك الى تناقص الناتج الحدي . ان نسبة جمع العوامل الانتاجية تتحدد في ضوء عاملين :

الاول : اسعار خدمات هذه العوامل في السوق .

الثاني : أسعار المنتجات النهائية التي تسهم هذه العوامل في انتاجها .

وبناء على هذا فأن المشكلة هي ليست مشكله فنية انما هي مشكلة اقتصادية تستدعي من المنظم المقارنة بين مختلف الاوجه التي يمكن ان تستخدم فيها هذه العوامل الى ان يصل الى اكفأ هذه الفرص ، لذا نجد ان المنظم لن يقوم بالإنتاج في المرحلة الثالثة حتى لو تمكن من استخدام العمال (العامل المتغير) بدون أجر وذلك لان الناتج الكلي الذي سيحصل عليه في هذه المرحلة يأخذ في التناقص كلما زاد عدد العمال المستخدمين . اما في المرحلة الاولى فانه ليس من مصلحته التوقف فيها طالما ان قيمة الناتج الحدي أكبر من سعر العامل المستخدم ، لذا نجده سيستمر بالإنتاج الى المرحلة الثانية وهي المرحلة التي يكون فيها الناتج الحدي اقل من الناتج المتوسط وهي المرحلة التي تعنينا اقتصادياً ، ففي هذه المرحلة يحاول المنتج ان يختار المقدار الذي يقوم بإنتاجه في ضوء اسعار عناصر الانتاج المتغيرة واسعار السلع التي سينتجها والتي اسهمت هذه العناصر في انتاجها . وكما موضح في الشكل (5-1) والذي يبين مراحل قانون الغلة المتناقصة.

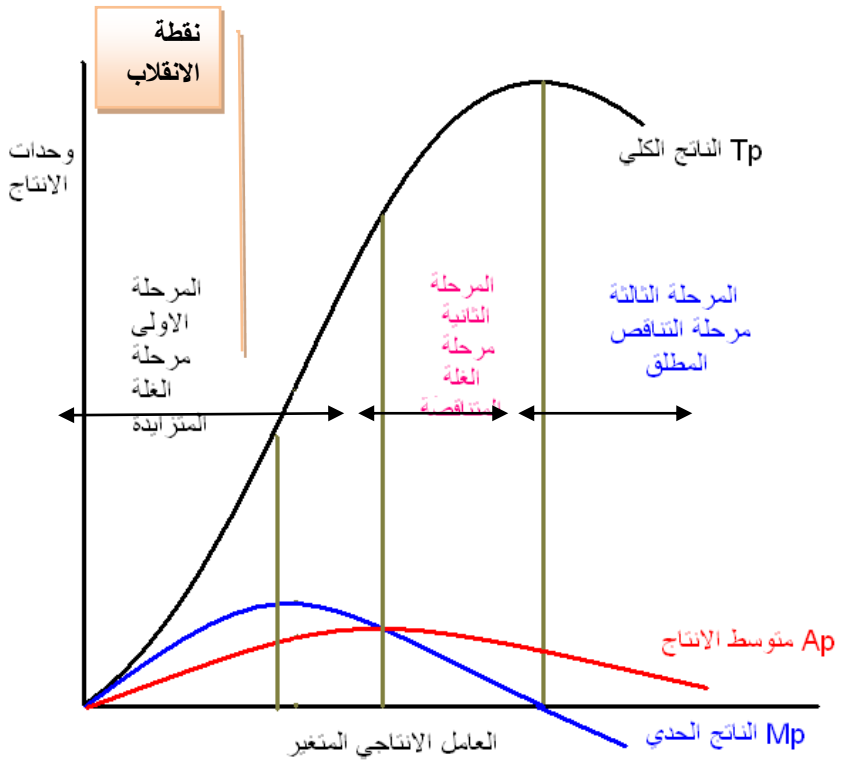

الشكل (5-1) مراحل قانون الغلة المتناقصة

5-4-2 : حدود ومميزات مراحل الغلة :

المرحلة الاولى : تبدأ من نقطة الاصل وتنتهي عند مستوى الانتاج الذي يتساوى فيه الناتج المتوسط مع الناتج الحدي وتتميز بما يأتي :

1- ان الناتج الكلي فيها يتزايد بمعدل متزايد .

2- ان الناتج الحدي يكون اكبر من الناتج المتوسط .

المرحلة الثانية : تبدأ من مستوى الانتاج الذي يتساوى فيه الناتج المتوسط مع الناتج الحدي وتنتهي عندما يكون مستوى الانتاج عند حده الاقصى وهو المستوى الذي يكون الناتج الحدي فيه مساوياً للصفر ، وتتميز هذه المرحلة بما يأتي :

1- ان الناتج الكلي فيها يتزايد بمعدل متناقص.

2- ان الناتج الحدي يكون اقل من الناتج المتوسط .

المرحلة الثالثة : تبدأ عندما يكون الانتاج الكلي عند حده الاقصى ويستمر الانتاج الكلي فيها بالتناقص وتتميز بما يأتي :

1- ان الانتاج الكلي فيها يكون متناقصاً .

2- ان الانتاج الحدي يكون فيها سالباً .

3-4-5 : شروط تحقيق قانون تناقص الغلة : ان قانون تناقص الغلة هو حقيقة واقعة ، وان الظواهر الاقتصادية تؤيد صحة سريانه ، اذ لو لم يكن كذلك لامكن الحصول على كل ما يحتاجه بلد ما او حتى العالم كله من محصول معين كالقمح مثلاً من زراعه قطعة ارض محدودة . غير ان صحة القانون ونفاذة يتطلب شروطاً معينة لابد من توافرها وفي حالة عدم توفر هذه الشروط فأن اثر قانون الغلة المتناقصة لا يظهر والشروط هي :

ا- وجود عناصر انتاج ثابتة واخرى متغيرة فلو كانت جميع عناصر الانتاج متغيرة لكان من الممكن تجنب الوصول الى مرحلة الغلة المتناقصة .

ب - تجانس وحدات عنصر الانتاج المتغير .

ج – ثبات المستوى التكنولوجي ، وذلك لان التحسينات التكنولوجية ، وايجاد الطرائق الانتاجية الجديدة من شأنها تأخير مرحلة الغلة المتناقصة .

اسئلة ونشاطات الفصل الخامس

س1: عرف اقتصاديات الانتاج الزراعي . وما هي اهدافه ؟

س2: ماهي المنافع التي يؤديها الانتاج .عددها مع التوضيح لكل منها؟

س3 : عرف ما يأتي :

1- العوامل الثابتة 2- الاجل الطويل 3- النسبة الثابتة و النسبة المتغيرة

4- قانون الغلة المتناقصة 5- الناتج الحدي.

س4 : اكمل الجدول الآتي :

العامل المتغير	الناتج الكلي طن	الناتج المتوسط طن	الناتج الحدي	المرحلة الانتاجية
0	0			
1	2			
2	5			
3	9			
4	12			
5	14			
6	15			
7	15			
8	14			
9	12			

س5: ارسم دالة الانتاج موضحاً مراحل الغلة ؟

الفصل السادس

التـسـويق الـزراعي

- ⇐ مفهوم التسويق الزراعي
- ⇐ اهداف التسويق الزراعي
- ⇐ الخدمات او العمليات التسويقية Marketing services
- ⇐ العمليات المتعلقة بالنقل
- ⇐ الوسائل المساعدة للعمليات التسويقية
- ⇐ العمليات المتعلقة بالتصنيع الزراعي
- ⇐ العمليات المتعلقة بالتبادل
- ⇐ انواع الاسواق
- ⇐ الوسطاء والهيئات التسويقية

أهداف الفصل السادس

- التعريف بمفهوم التسويق الزراعي واهميته الاقتصادية كمكمل للعملية الانتاجية .
- التعريف بأهداف التسويق وما هي اهم العمليات التسويقية .
- التعريف بأنواع الاسواق التي تصل لها السلعة وما المقصود بالتكاليف التسويقية .
- التعرف على الوسائل المساعدة للعمليات التسويقية .

الفصل السادس

التسويق الزراعي

Agricultural Marketing

1-6 : مفهوم التسويق الزراعي :

تتضمن دراسة التسويق الزراعي جميع الخدمات والعمليات ، المرتبطة بتواصل المنتجات الزراعية والحيوانية او نقل ملكيتها من المنتج الى المستهلك . وتدخل في دراسة هذا الموضوع وظائف العمليات التسويقية والعوامل التي تؤثر في طلب وعرض الكمية المنتجة سنوياً . وتدخل كذلك ضمن هذا الموضوع دراسة تكاليف النقل ونوعيته ، وتصنيع المنتوجات الزراعية لتسهيل عملية تصريفها وتحويلها من المنتج الزراعي الى المستهلك . كما يهتم هذا الموضوع بجمع الاحصائيات والمعلومات اللازمة عن الاسعار والاسواق التي تباع فيها المنتوجات الزراعية لتمكين المزارعين من السير على ضوئها في انتاج الكمية المطلوبة والنوعية المرغوب فيها ، وهذه الدراسات طبعاً تحتاج الى وضع سياسة تسويقية سليمة ، ولذلك يهتم هذا الموضوع ايضاً بوضع السياسة التسويقية للمحاصيل الزراعية وكذلك الخطط التسويقية .

لقد اصبح التسويق الزراعي جزءاً من البيان الاقتصادي فهو مكمل ومتمم لعملية الانتاج الزراعي فليس من المعقول انتاج محصول معين قبل التفكير في طريقة تصريفه ووضعه في ايدي من يستهلكونه . فالإنتاج كما عرفنا هو تكوين المنافع او زياداتها وحيث ان التسويق يستطيع تكوين المنافع الاتية : المنفعة الشكلية و المنفعة الزمانية والمنفعة التمليكية ويضيفها الى العمليات الانتاجية فهو جزء اساسي في العملية الانتاجية بل انه يعتبر عملاً منتجاً سواء نقلت هذه المنتجات بدون اجراء تغير في شكلها او بعد اجراء التغيير فيها لتزيد من منفعتها الاقتصادية .

لقد بدأت الحاجة الى نظام التسويق الزراعي تظهر شيئاً فشيئاً بعد ظهور التخصيص ، وتكوين مناطق زراعية واخرى صناعية ، واعتماد احدهما على الاخرى ، ويستند التسويق على ثلاثة اسس رئيسة هي المنتج والوسيط والمستهلك ويمكن وضع العلاقة بالصورة الأتية:

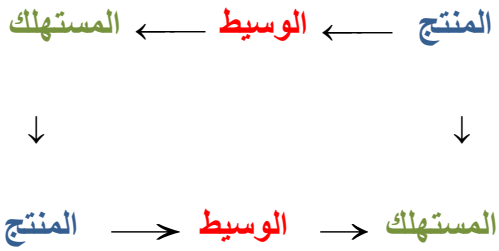

فالمنتج الزراعي يحاول تصريف منتوجاته والحصول على افضل الاسعار لبيعها ، والمستهلك يحاول الحصول على المحاصيل الزراعية لسد حاجاته باقل الاسعار .

والوسيط هو الذي يقوم بتقديم خدماته لتكوين حلقة الاتصال بين المنتج والمستهلك ويتقاضى أجراً لقاء ذلك ، الجدير بالذكر ان كل منتج هو مستهلك وكل مستهلك هو منتج اما الوسيط فيبقى وسيطاً في الحالتين ، وهو ايضاً يعتبر مستهلكاً مباشراً .

اهداف التسويق الزراعي :

هنالك عدة اهداف يسعى التسويق الزراعي لتحقيقها واهمها هي :

أ- تجميع المحاصيل الزراعية سواء كانت مواد خام غذائية او مواد مصنوعة في نقطة مركزية ليسهل نقلها .

ب- توزيع او تصريف المنتوجات الزراعية على الاسواق ومنها الى المستهلك ، وهذا يساعد على توزيع الثروة غير الكافية توزيعاً صحيحاً .

ج- يعمل على الموازنة بين العرض والطلب على اساس مراعاة الزمن والكمية .

2-6 : الخدمات او العمليات التسويقية :- Marketing services

توجد سلسلة ذات حلقات متعددة من العمليات بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين ، فالمحصول الزراعي يمر خلال هذه الحلقات الطويلة قبل وصوله الى المستهلك ، وكلما تباعدت المسافات بين المنتج والمستهلك ازدادت حلقات تلك السلسلة من العمليات . ونستطيع تقسيم هذه السلسلة من العمليات التسويقية الى اربعة اقسام رئيسة هي :

1- العمليات المتعلقة بالنقل : - **Physical Handling Function** وتتضمن التجميع والتصنيف والتقسيم والتغليف والتخزين والنقل .

2- الوسائل المساعدة للعمليات التسويقية : Facilitating Functions

وتتضمن التمويل ، وتحمل المخاطر ، واعداد المعلومات التسويقية .

3- العمليات المتعلقة بالتصنيع الزراعي: Processing Functions

وتتضمن تحويل المحاصيل الزراعية الخام الى مواد غذائية معدة للاستهلاك المباشر كالتعليب .

4 - العمليات المتعلقة بالتبادل : Exchange Functions وتتضمن عمليات الشراء والبيع.

اولاً : العمليات المتعلقة بالنقل : وتتضمن عده فعاليات هي :

أ - التجميع :

وهي الحلقة الاولى من عمليات التسويق ، اذ يتم فيها تجميع المنتوجات الزراعية المتشابهة في مراكز معينة وقريبة من محل الانتاج لغرض تصنيفها ونقلها والاقتصاد في التكاليف ، ومن مزايا التجميع زيادة قوة المساومة عن طريق المساومة الجماعية .

ب - تصنيف المحاصيل الزراعية :

وهي العملية التي يتم بواسطتها تصنيف المحاصيل الزراعية طبقاً للمقاييس والخواص المعترف بها من حيث الشكل والحجم ودرجة النضوج . ويتوقف تصنيف كل محصول على طبيعة ذلك المحصول الزراعي .

يجري حفظ الفواكه والخضروات بأوعيتها على اساس الرتب والقياسات ، ويتم هذا العمل اما في محلات انتاجها او بعد ان تنقل الى مراكز التسويق سواء اكانت شخصية ام تعاونية . وفي هذه الحالات يتم فرز المنتوج الزراعي الى الرتبة اللازمة له بواسطة العمال او المكائن المتخصصة بهذا العمل ، كما هو الحال في منتوج التفاح والخوخ والعرموط والبرتقال والبيض وغيرها .

ان قياسات التصنيف لكل محصول زراعي من فاكهة وخضروات مصنفة ، هي عبارة عن الصفات المكتوبة الواجب توفيرها في كل صنف . وتباع في الاسواق وتعين اسعارها طبقاً لدرجة صنفها . اما قياسات الاوعية فيتبع نظام الاوزان لكل بلد ، اذ يتطلب وضع المحاصيل في اوعية ذات حجوم واوزان معينة وتحمل تلك الاوعية اسم المحصول ورتبته ووزنه .

ولا ينكر ان عملية التصنيف تساعد كلا البائعين والمشترين وذلك بتوفير المعلومات الكافية عن السلعة عند القيام بعملية التبادل . وهذا بدوره يساعد على اعطاء معلومات وافية عن المحصول الذي يرغب المشتري الحصول عليه دون ان يراه .

واهم الفوائد التي تجنى من عملية التصنيف :

1- تقليل الاضرار الناتجة عن بقاء الوحدات الرديئة .

2- تسهيل اجراء عملية المقارنة والتسويق .

3- تدفع المنتجين الى تحسين منتجاتهم عندما يشاهدون ان الاثمان العالية تدفع الى الاصناف الجيدة .

4- تقليل التكاليف وذلك بأبعاد الوحدات التالفة .

5- ايجاد اصناف معترف بها في البورصة .

6- تقليل الغش والتلاعب بالأسعار لقيام الحكومة بالأشراف .

7- تساعد في الحصول على السلف الزراعية في مراحل التسويق .

8- تساعد في حل المنازعات عند حصول نقص او تلف في المحصول .

ج ـ عمليات التخزين :

هي العمليات التي يتم بواسطتها حفظ المحاصيل الزراعية بصورة جيدة الى ان يتم بيعها الى المستهلك . وتعد عملية الخزن من العمليات الضرورية التي يركن اليها المزارع بعد تجميع محاصيله وتهيئتها للبيع . اذ بواسطة هذه العملية يمكن المحافظة على المحاصيل الزراعية من التقلبات الجوية والمحافظة عليها من التلف قبل نقلها الى الاسواق ، ومن فوائد الخزن انها تساعد على التوازن بين العرض والطلب ، أي الموازنة بين الاوقات التي تكثر فيها المحاصيل الزراعية والاوقات التي تقل فيها ، وتظهر اهمية الخزن واضحة عندما تكون الظروف غير ملائمة لبيع بعض المحاصيل الزراعية بالأسعار المناسبة بعد حصدها او جنيها فالتمور العراقية قد يضطر اصحابها الى خزنها لوقت طويل الى ان تشحن الى الاسواق الخارجية وتتضمن عمليات الخزن حفظ المحاصيل الزراعية في مخازن مبردة او تجميدها او وضعها في مخازن غازية .

د- النقل :

هي العملية التي يتم بواسطتها نقل المحاصيل الزراعية الى الاسواق التي تطلبها ، وتعتبر خدمات النقل من الخدمات الضرورية للمحاصيل الزراعية وخاصة سريعة التلف منها . وقد تتطلب المحاصيل الزراعية في اغلب الاحيان وسائط نقل خاصة كالسيارات المتخصصة لنقل المواشي أو الفواكه أو الالبان . ان أي تحسين في طرائق وسائط نقلها سيؤدي الى زيادة دخول المنتجين بالإضافة الى المحافظة على عدم تعرض المحاصيل للتلف .

اما في الوقت الحاضر بعد تحسين وسائط النقل وطرائق التبريد فقد اصبح في امكان المزارع ان يزرع في اماكن بعيدة عن السوق ، وهذا مما ادى الى امكانية التخصص أي كل منطقة تتخصص في انتاج المحاصيل التي تلائمها .

واصبح باستطاعة المزارع الان ان يزرع في كثير من المناطق التي لم يسبق ان زرعها من قبل ، بسبب توفر سيارات النقل المبردة او عربات السكك الحديد او البواخر المكيفة للهواء وبهذا فتحت ابواب جديدة لتسويق المحاصيل التي يمكن انتاجها بعيداً عن الاسواق ونقلها الى المستهلكين دون ان يطرأ عليها أي نقص في وزنها او تلف نوعيتها.

وقد انتشر استعمال الطائرات في الوقت الحاضر لنقل المحاصيل الزراعية ، وبهذه الطريقة استطاع المزارعون تصريف محاصيلهم وعدم تعرضها للتلف بسبب النقل .

هـ - الفرز والتقسيم والتغليف :

ان عمليات الفرز هي العمليات التي يتم بواسطتها عزل المنتجات ذات النوعيات المختلفة كفرز البرتقال الكبير والمتوسط والصغير ، اما التقسيم فهي العملية التي يتم بواسطتها تجزئة الشحنة الواحدة الى اجزاء صغيرة تساعد تجار التجزئة على اجابة طلبات المستهلكين حسب اذواقهم وحاجاتهم ، ونعني بالتغليف وضع المحاصيل الزراعية داخل اوعية تساعد في المحافظة على المحاصيل ونقلها بصورة صحيحة . ويتوقف على نوع المحصول الزراعي ، ومن امثالها

العلب الصغيرة الجذابة والسلال المعبأة والاكياس والصناديق وغيرها ، وتساعد هذه العمليات على زيادة الكفاءة التسويقية بما يأتي :

1ـ تساعد على تقليل حجم المحاصيل المنقولة ، وتقليل تكاليفها ، كما هو الحال في بالات القطن

2ـ تسهيل عملية الخزن والنقل والبيع .

3ـ تقليل مقدار التلف الذي تتعرض له المحاصيل الزراعية بعملية التعليب .

4ـ تسهيل عملية التعرف على نوعية المحاصيل المطلوبة واختيارها كوضع البيض في الكارتونات

5ـ تساعد في الاعلان عن المحاصيل الزراعية وتعمل على زيادة تصريفها ، ومن الجدير بالذكر ان العمليات المتعلقة بالتجميع والتقسيم والتغليف تستعمل في مختلف المراحل التسويقية.

ثانياً : الوسائل المساعدة للعمليات التسويقية :

وهي العمليات التي تساعد على التبادل والنقل والخزن والتغليف والتي لا يمكن ان ينظم التسويق بدونها وتتضمن العمليات الأتية :

أ ـ التمويل :

وهي الطريقة التي بواسطتها تتم عملية تهيئة الاموال والقروض المطلوبة لنقل المحاصيل الزراعية في مراحلها التسويقية المختلفة . وهذه الاموال المقترضة لابد من دفع فوائد عنها ، وهي تعتبر من التكاليف التسويقية الضرورية ، ولأجل تحسين حالة المزارع وتخليصه من المرابين والتجار ينبغي ايجاد تسهيلات تسليفية بحيث يتمكن الفلاح الصغير من الحصول على الاموال التي يحتاجها بشروط سهلة .

ب ـ تحمل المخاطر :

يتحمل المنتج خلال العمليات التسويقية كثيراً من الاضرار والمخاطر ، وقد تحدث المخاطر في كل مرحلة من المراحل التسويقية وعلى المنتج تحملها.

ج : تقديم المعلومات التسويقية :

هي الطريقة التي بواسطتها يمكن اعداد الحقائق والتوضيحات التسويقية حول الاسعار والقيمة السوقية الحاضرة والمستقبلية . ففي البلدان المتقدمة تنشر أسعار المنتجات الزراعية بالجملة الى الجمهور يومياً بواسطة وسائل الاعلام. حيث يتصل موظفو اسواق الفاكهة والخضروات في أي سوق زراعي مهم بالمزارعين او وكلائهم أو اصحاب العمولة او أي شخص يقوم ببيع المنتوج في تلك الاسواق اثناء عملهم في الصباح الباكر ، وعليهم ان يسجلوا السعر الادنى والاعلى لأي منتوج حسب أوعيته واصنافه وانواعه ، وكذلك يتصل موظفو اسواق الحيوانات والدواجن بالبائعين في تلك الاسواق ويسجلون السعر الادنى والسعر الاعلى حسب سعر وحدة الوزن المتعارف عليها في تلك الاسواق .

ان عملية نشر واذاعة اخبار الاسعار الزراعية لها اهمية كبرى للمزارع ، اذ انها تزود المزارعين بالمعلومات اللازمة عن حالة السوق والعرض والطلب لمحاصيلهم، وكذلك تساعد على تكوين اسواق منتظمة واستقرار السوق، كما انها تستعمل كعامل مساعد في التخطيط الاقتصادي، وتعتبر

هذه المعلومات ذات فائدة كبيرة للمنتجين الزراعيين والوسطاء والمستهلكين ، فالمنتج الزراعي يحتاج الى المعلومات التي سيقوم بإنتاجها .

وتتضمن المعلومات التسويقية التي تحتاجها ما يأتي :

1- المعلومات المتعلقة بكمية المنتوج ومكانه والمقدار المعروض منه او يتوقع عرضه .

2- المعلومات المتعلقة بشراء المحاصيل الزراعية واسعارها في مختلف المراحل التسويقية . وامكانية الاستهلاك والوسطاء .

3-المعلومات المتعلقة بالتغيرات الطبيعية غير الاعتيادية .

4-المعلومات المتعلقة بالأسعار والتقلبات غير المتوقعة .

ثالثاً : العمليات المتعلقة بالتصنيع الزراعي :

وهي العمليات التي يتم بواسطتها تحويل المنتوجات الزراعية الخام الى مواد جديده اكثر ملاءمة للاستعمال، كتحويل البذور الى زيوت نباتية، وتحويل الفواكه الى معلبات وتحويل البرتقال والعنب الى عصير، وتعليب اللحوم وتحويل القمح الى طحين، وما الى ذلك. ونظراً للتقدم التكنولوجي في الوقت الحاضر فقد اصبح التصنيع الزراعي ضرورياً لتوفير المحاصيل الزراعية في مختلف الفصول والمواسم .

رابعاً : العمليات المتعلقة بالتبادل :

وهي العمليات التي يتم بواسطتها الشراء والبيع، وتتضمن الفعاليات التي تقوم بنقل ملكية المحاصيل الزراعية من المنتج الزراعي الى المستهلك، وقد يكون بيع المحاصيل الزراعية الى المستهلكين بصوره مباشرة اوعن طريق الوسطاء كتجار الجملة والتجزئة وغيرها، وتعتبر عملية

البيع من العمليات المهمة التي تحتاج الى دراسة واسعة عن الاسواق وسلوك المستهلكين وتحليل قوى العرض والطلب .

3-6 : انواع الاسواق :

تقسم الاسواق التي يتم فيها تبادل المنتوجات الزراعية الى خمسة اقسام رئيسة هي :

1- الاسواق المحلية :

وهي الاسواق القريبة من المزارع المنتج حيث يتم فيها تجميع الزروع من عدد كبير من المنتجين وتخزن فيها المحاصيل القابلة للتخزين الى ان يتم جمع كمية كافية يمكن شحنها الى الاسواق المركزية . وهذه الاسواق تختلف باختلاف نوع المحصول الزراعي فأسواق الحبوب والقطن تختلف عن اسواق الفواكه والخضر ، وكذلك تختلف عن اسواق الحيوانات .

كما انه ليست هنالك طريقة موحدة للبيع في هذه الاسواق اذ توجد عدة طرق للبيع منها :

اولاً / طريقة البيع المباشر للمستهلكين : وهي الطريقة التي لا يكون فيها وسيط بين المزارع والمستهلك . ومن امثالها البيع على جوانب الطرق في المناطق الريفية الموصولة الى المدن ، حيث تباع المحاصيل في هذه الحالة بالتجزئة العامة .

ثانياً / طريقة البيع بواسطة الوسطاء المحلين : وهي الطريقة التي يبيع فيها المزارعون محاصيلهم للوسطاء المحليين ، وهم الذين يقومون غالباً بتمويل المزارعين للقيام بعملية الانتاج ومتصلين بوسطاء اخرين خارج المنطقة ، ويقوم هؤلاء الوسطاء بتأسيس مخازن محلية يجمعون

فيها ما يحصلون عليه لغرض شحنها الى الاسواق عند الطلب . وقد انتشرت مؤخراً المزادات المحلية ، فهنالك مزادات للماشية وللخضر والفاكهة وقد زاد الاهتمام حديثاً بهذه المزادات وتحسينها ، وتعقد هذه المزادات في ايام معينة من الاسبوع وفي مكان معين ، حيث يأتي الوسطاء الى هذه الاماكن من خارج المنطقة ، اذ يقدم المزارعون منتوجاتهم للبيع.

ثالثاً / البيع للمصانع والمطاحن : وهي الطريقة التي يبيع فيها المزارعون محاصيلهم الى المصانع خارج مناطقهم ، وهذه الصفقات تتم حسب شروط وعقود خاصة .

2- الاسواق المركزية :

وهي اسواق مركزية عامة يجمع التجار محاصيلهم الخام النباتية والحيوانية من الاسواق المحلية ويرسلونها الى هذه الاسواق المركزية ، وغالباً ما تكون بكميات كبيرة وتوجد هذه الاسواق في المدن وفي المناطق المنتجة حيث توجد المخازن المناسبة ، وهي مراكز مهمة لتسويق المنتوجات النباتية والحيوانية وتصريفها ، وتباع في هذه الاسواق المحاصيل التي تعتبر مواد خام حيث لاتباع في محلات التجزئة ولا في اسواق الموزعين .

3- اسواق الجملة :

هي الاسواق التي تتجمع فيها المحاصيل الزراعية المشحونة اليها من الاسواق المحلية ، وفيها يتم تسليم المحاصيل وتجميعها وتصنيفها وخزنها ثم شحنها الى اسواق التجزئة ، ويعين لكل محصول زراعي او لجملة محاصيل متشابهة اسواق للجملة تختلف سعتها حسب مقدار المحصول ، ويكون مركزها غالباً في المدن حيث تتوفر وسائط النقل والخزن والحفظ ، بالإضافة الى المؤسسات وغيرها من العمليات الضرورية لتسهيل عملية التسويق ، وتقوم اسواق الجملة بتقديم المعلومات التسويقية اللازمة للوسطاء ، وكذلك تقوم بتقديم الاسواق الضرورية لنقل المحاصيل الزراعية في المراحل التسويقية المختلفة وفي بعض الاحيان يقوم تجار الجملة بعملية التكامل في التسويق ، والتي بواسطتها يصبح بالإمكان تقديم الخدمات التسويقية باقل التكاليف فيستفيد منها المنتج والمستهلك . وقد شجع التقدم العلمي هذا النوع من التسويق الذي يقوم بعدة فعاليات تحت ادارة واحدة تسمى المؤسسات المتكاملة فهذه المؤسسات تقوم بأعمال تاجر الجملة والتجزئة معاً .

4-اسواق التصدير :

هي الاسواق التي تقوم بأعداد المحاصيل الزراعية لغرض تصديرها الى خارج البلد . وهذه الاسواق تتسلم المحاصيل الزراعية من اسواق الجملة المركزية ، كما تتسلمها من الاسواق المحلية التجميعية ، وفي هذه الاسواق تتم عملية التفريغ والشحن والتخزين والتدريج ونشر واذاعة الاخبار التسويقية ، والقيام بمراسلة المستوردين للمحاصيل . وغالبا ما تقع هذه الاسواق في المدن الساحلية .

5-اسواق التجزئة :

هي الاسواق او المخازن التي تقوم ببيع المحاصيل الزراعية بالمفرد مباشرة . وهذه المخازن تكون متعددة ومنتشرة في القرى والمدن على شكل دكاكين او مخازن او محلات القصابين ومحلات بيع الخضر والفواكه . ويقوم تاجر التجزئة (المفرد) بمثابة وكيل شراء بالنسبة للمستهلك فهو الذي ينقل طلبات المستهلكين الى المنتجين ، ويقوم كذلك بتجميع وتسعير وترتيب المحاصيل الزراعية التي يرغب في شرائها المستهلكون .

لقد جرى بعض التغير على مخازن بيع التجزئة فظهرت في الوقت الحاضر مخازن السوبر ماركت Super – Markets والتي يقوم المستهلك في هذه الاسواق بخدمة نفسه بنفسه ، حيث ان الاشياء الموجودة في المخازن موزونة ومسعرة ومكتوب عليها السعر ، وما على المستهلك الا جمع الاشياء التي يحتاجها ودفع ثمنها ، ومن مميزات هذه المخازن انها تعد للمستهلك كل ما تحتاجه العائلة من مختلف السلع بأسعار معتدلة، هذا بالإضافة الى ان لديها اماكن ملائمة لوقوف السيارات وتسهيل عمليات التسويق .

4-6 : الوسطاء والهيئات التسويقية :

الوسطاء هم الاشخاص المختصون بمعرفة حالة السوق وطبيعة الطلب على المحاصيل الزراعية ، وقد يقوم هؤلاء الوسطاء بالتسويق على شكل جماعات او هيئات بصورة جماعية . ان العملية التي يقوم بها الوسطاء من الصعب على المزارعين القيام بها لعدم استطاعتهم التفرغ لها ومعرفة جوانبها بجانب مهنتهم الاساسية في الانتاج الزراعي ، لذلك تركت هذه المهنة لمن يجيدونها وهم الوسطاء ويطلق على المختصين بحالة الاسواق وطلبهم اسم الوسطاء او التجار ، وهم الذين يقومون ببيع وشراء المحاصيل الزراعية التي انتجها غيرهم ، فيشترون من المنتج ويبيعون الى المستهلك ، هؤلاء الوسطاء هم :

1- التجار المحليون : Local Merchants

وهم الذين يشترون من المنتج الزراعي ، ويقومون بعملية التجميع المحلي للمحاصيل الزراعية قبل شحنها الى سوق الجملة ، وفي نفس الوقت يقوم البعض منهم بتجار التجزئة داخل المحلة .

2- تجار الجملة : Wholesalers

هم الاشخاص أو الهيئات أو المؤسسات التي تقوم بتسويق المنتجات الزراعية في اسواق الجملة بكميات كبيرة سواء اكانت منتجات شتوية أم صيفية ، وهم الذين يشترون المحاصيل الزراعية الكبيرة من المنتجين او الوسطاء المحليين لبيعها الى وسطاء اخرين او الى تجار التجزئة ليقوموا هم بدورهم بيعها الى المستهلكين ويكون تجار الجملة على اتصال دائم مع المنتجين في مختلف الفصول .

ولتجار الجملة وظائف عديدة يقومون بها ومنها :

أ- تسلم المنتجات الزراعية من المنتجين الذين كونوا معهم علاقات في السابق .

ب – اعطاء القروض الموسمية للمنتجين الذين لهم علاقات زراعية معهم .

ج - القيام بخزن المنتجات وحفظها اذا كانت سريعة التلف الى ان يرتفع ثمنها .

د - القيام بتجزئة بعض المنتجات الزراعية الى كميات قليلة لسهولة بيعها .

هـ - القيام ببيع المنتجات الى تجار نصف الجملة او تجار التجزئة .

3 - تجار نصف الجملة : Jobbers

وهم الذين يقومون بشراء المنتجات الزراعية على اختلافها بكميات قليلة من تجار الجملة وبيعها الى باعة المفرد او الى اصحاب المطاعم او ما شابه ذلك . فضلاً عن ذلك فانهم يقومون بأعمال تجار العمولة او الدلالين ، وهذا طبعاً يتوقف على طبيعة البضاعة التي بحوزتهم وعلى مقدرتهم المالية واغتنامهم الفرص التجارية عند حدوثها ، وتتضمن عمليات تسويق تجار نصف الجملة الفعاليات الأتية :

أ- عرض البضائع في ساحات الاسواق .

ب ـ البيع الى اصحاب المخازن والمطاعم والفنادق وغيرها .

ج ـ البيع بواسطة الباعة .

اما اهم الخدمات التي يقدمها تجار نصف الجملة فهي :

أ ـ الاتصال بباعة التجزئة ومعرفة طلب كل واحد منهم من المنتجات الزراعية .

ب ـ القيام بجمع بضائع مختلفة وبكميات قليلة .

ج ـ القيام بتعليب وتصنيف وحفظ المنتجات المختلفة بعلب خاصة .

د ـ القيام بمعاونة باعة المفرد بمساعدة مالية عند الحاجة .

4 ـ تجارة العمولة : Commission Merchants

وهم الذين يرسل اليهم المنتج ما عنده من المحاصيل الزراعية لأجل بيعها لحسابه ، ثم خصم العمولة والمصاريف من ثمن المستحصل ودفع الباقي الى المنتج ، وان هذا النوع من العمليات ليس محصوراً بنوع خاص من الهيئات التسويقية ، فكثيراً ما نشاهد تجار الجملة ونصف الجملة والموزعين يقومون بأعمال العمولة . والمقصود بالعمولة هنا هي ان يقوم الباعة ببيع المحاصيل الزراعية التي ودعت عندهم الى اشخاص اخرين وان يحسم لهم عند البيع نسبة معينة من المال يتفق عليه بين صاحب المحصول وبائعه

5 ـ المصدر : Shipper

هو الشخص الذي يشتري من سوق معينة ويبيع في سوق خارجية اخرى، او يقوم بتصدير المحاصيل الزراعية من بلد الى اخر، وان التأخير في وصول المحاصيل الزراعية الى الاسواق التي ستباع فيها يجعل المنتج معرضاً للخسائر لذلك يعمل المصدرون عادة على تأمين مركزهم ضد الخسارة المحتملة بأجراء ما يعرف بعملية (التغطية التجارية) والتغطية هي عملية عكسية يقوم بها المصدر في السوق المستقبلة (البورصة) لأية صفقة عقدها في السوق الحاضرة تأميناً لمركزه ضد تقلب الاسعار، وبمعنى اخر انها بيع او شراء على اساس التسليم الآجل لغرض المعادلة او الحماية من اخطار مشتريات او مبيعات جارية. وذلك لكي تتعادل الخسائر الناتجة من ناحية والربح الناتج من ناحية اخرى .

6ـ تاجر التجزئة (بائع المفرد) : Retailer

وهو الذي يعمل مباشرة مع المستهلك ، وهؤلاء الافراد يؤلفون اهم الجماعات التسويقية المنتشرة بين الاسواق والمحلات والذين يقومون ببيع المحاصيل الزراعية المختلفة والمتنوعة بكميات قليلة الى المستهلكين ، اذا انه يصعب على المستهلكين القيام بشراء كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية وحفظها في البيت ، خاصة اذا لم تكن هناك ثلاجات ومبردات كهربائية لحفظ المواد الغذائية من التلف . فباعة التجزئة هم الذين لهم اتصالات مباشرة مع المستهلكين وهم الذين يشترون المنتجات الزراعية المختلفة بكميات قليلة لإجابة طلبات المستهلكين المتنوعين وحسب اذواقهم المختلفة .

7ـ الدلالون (السماسرة) : Brokers

هم الذين يقومون بالاتصال بين البائع والمشتري بتقريب وجهة نظر ورغبة المشتري فيفاوض الدلال كلا الطرفين ويساوم بتحديد السعر بينهما الى ان يتم الاتفاق فترسل الصفقة من المحاصيل الزراعية من البائع الى المشتري مباشرة ، اذ ان الدلال او السمسار لا يستلم المحاصيل ولا يقبض ثمنها , وهذا الفرق بينه وبين تاجر العمولة . وبصورة اخرى نستطيع ان نقول بان الدلالين هم الوكلاء المختصون ببيع وشراء المنتجات الزراعية على اختلاف انواعها دون ان تكون لهم أي ملكية عليها الا انهم يتقاضون اجرة الدلالة المتفق عليها بين الطرفين أي بين الدلال وصاحب المحصول ويقسم الدلالون الى قسمين دلالون باعة ودلالون مشترون .

والشكل (6-1) يوضح المراحل التي تمر بها المنتجات النباتية (الخضار والفواكه) والتي تبدأ بالمنتج وتنتهي بالمستهلك .

الشكل (6-1) يوضح القنوات التسويقية لمنتجات الخضار والفواكه

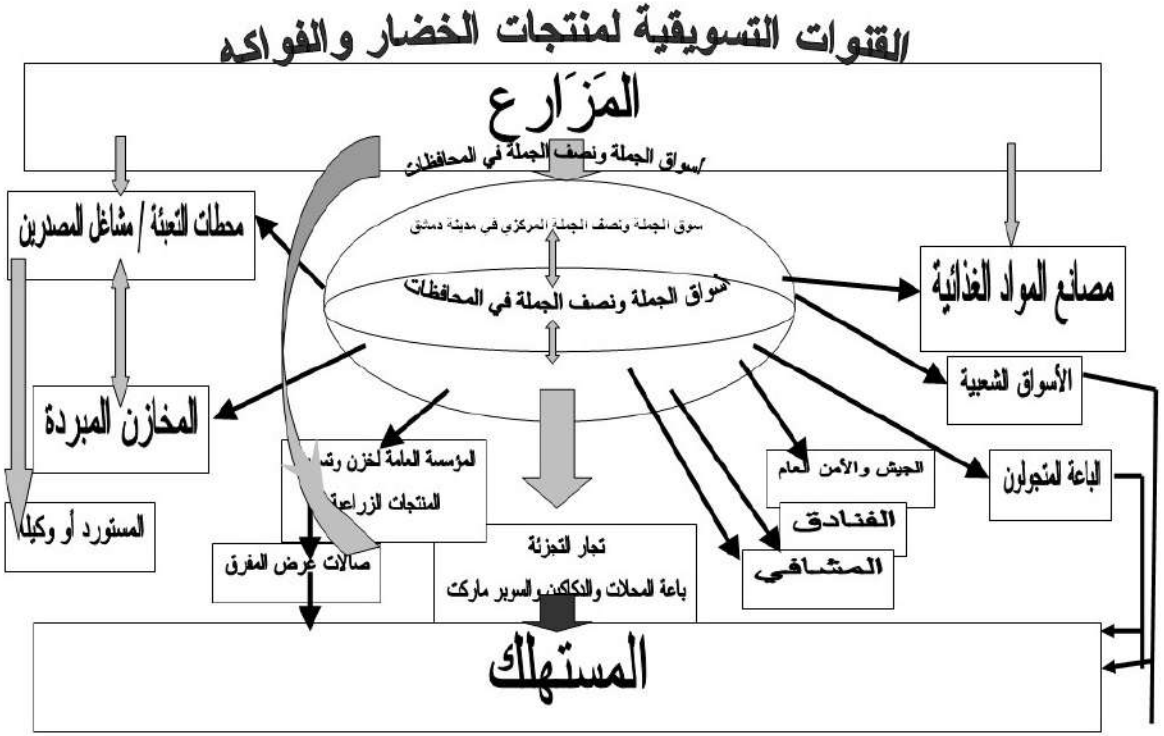

اسئلة ونشاطات الفصل السادس

س1: عرف التسويق الزراعي . وما اهدافه ؟

س2: تتضمن العمليات المتعلقة بالنقل فعاليات متعددة عددها مع توضيح مختصر لها ؟

س3: هنالك عوامل مساعدة للعمليات التسويقية عددها مع التوضيح ؟

س4: تقسم الاسواق التي يتم فيها تبادل المنتوجات الزراعية الى اقسام رئيسة عددها مع توضيح مختصر لكل منها ؟

س5: من هم الوسطاء الذين يقومون بالعمليات التسويقية ،عددهم مع التوضيح الموجز لكل منهم ؟

الفصل السابع

إدارة المزرعة

- ⇐ مفهوم إدارة المزرعة
- ⇐ أهداف الإدارة المزرعية
- ⇐ الوظائف التي تؤديها الإدارة المزرعية
- ⇐ مدير المزرعة
- ⇐ السجلات المزرعية

أهداف الفصل السابع

- التعريف بمفهوم الادارة المزرعية ودورها المهم في العملية الانتاجية ، وما يهدف له هذا العلم .
- التعرف على الوظائف التي تؤديها الادارة المزرعية وما هي صفات ومؤهلات وادوات مدير المزرعة الناجح .
- تعريف الطالب بخصائص المزرعة .
- تعريف الطالب بأنواع السجلات المزرعية وطرائق تدوينها .

الفصل السابع

إدارة المزرعة

7 – 1 مفهوم إدارة المزرعة :

تطورت الزراعة الحديثة بحيث أصبحت نشاطاً اقتصادياً يتسم بمعظم النشاطات التجارية التي تهدف بشكل رئيس إلى تعظيم الأرباح ، ويتوقف نجاح النشاطات التجارية على إتباع أساليب الإدارة الحديثة ، وهذا يستدعي بأن تعمل إدارة المزرعة على إدخال وتطبيق أساليب الإدارة الحديثة لرفع مستوى أدائها في تنفيذ نشاطاتها من خلال خفض التكاليف وإنتاج سلع يرغب بها المستهلكون بهدف زيادة العائدات وتحسين أو رفع مستوى المنتجات لتتمكن من المنافسة في الأسواق وتحقيق اكبر ربح ممكن ، الأمر الذي يؤدي إلى توفير التمويل اللازم لتوسيع وتطوير طاقة المزرعة الإنتاجية وضمان نجاحها .

وقد برزت الحاجة للإدارة المزرعية منذ بدايات القرن الماضي ،نتيجة عدة عوامل منها ، التطور المستمر في تقنيات الزراعة الحديثة ، والتوسع في استخدام رأس المال والعمل الآلي ، والتغير في احتياجات ورغبات المستهلكين ،اذ أدت هذه التطورات إلى أن يصبح قطاع الزراعة قطاعاً ديناميكياً متطوراً ويشهد تغيرات فنية واقتصادية بصورة دائمة ، وظروفاً معقدة تتسم بعدم اليقين ، الأمر الذي أدى إلى أن تتخذ قرارات المزرعة على أسس موضوعية تتماشى مع الظروف المتغيرة.

وقد تطورت الإدارة المزرعية بحيث أصبحت في الوقت الحاضر حقلاً مميزاً من الحقول العلمية التي تحظى بالكثير من الاهتمام ، وتجمع مبادئها بين علوم الزراعة والإدارة ومبادئ الاقتصاد ، كما تتصل بجوانب علم الاجتماع حيث تؤثر البيئة الاجتماعية المحيطة واتجاهات الأسرة الريفية على قرارات الأسر الزراعية وأهدافها .

يمكن تعريف الإدارة المزرعية على أنها مجموعة من المعارف والأساليب التي يهتدي بها الإنسان في استثمار الموارد الطبيعية والبشرية والمادية المتاحة استثماراً يكفل الحصول على اكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر ممكن من تلك الموارد ودون أحداث أضرار بها ، ومن ثم تصريف الإنتاج والحصول على اكبر دخل صاف ممكن .

ومما تقدم ينبغي ان نتعرف على مفهوم ومعنى المزرعة والمكونات الرئيسة لها ، اذ ان المزرعة هي الوحدة الاقتصادية التي يتكون منها البنيان الاقتصادي الزراعي والتي تضم عناصر الانتاج الزراعي ، أي الموارد الزراعية الطبيعية والبشرية بالقدر الذي يجهز به المزرعة والموجهة للإنتاج الزراعي نباتيا كان ام حيوانيا جزئيا او كليا ، ويستخدم ناتج زراعتها خاصة في المزرعة العائلية الصغيرة في اشباع رغباته

واسرته بطريقة الاستهلاك المباشر او عن طريق المبادلة بها بسلع اخرى من انتاج القطاعات الاقتصادية الاخرى، كما يساهم مدير المزرعة بإنتاجه في تلبية حاجات المجتمع من ضرورات الحياة الاساسية بعد ان اخذت الزراعة صفة الانتاج الجماعي وثيق الصلة بحاجات المجتمع .

ويمكن تعريف المزرعة على انها مساحة من الارض الزراعية المستغلة كليا او جزئيا في الانتاج الزراعي النباتي او الحيواني والتي يديرها شخص بمفرده او بمساعدة غيره ، بصرف النظر عن المساحة او الكمية والمكان وطريقة الحيازة ، فقد تكون الحيازة مملوكة او مستأجرة ، تعاونية او جماعية او مزرعة دولة ، وقد تكون مجزأة في أكثر من مكان لكنها تعد مزرعة واحدة طالما هي تحت ادارة واحدة .

وان أهم خصائص المزرعة ما يأتي :-

1- تمتاز الوحدات الانتاجية الزراعية باستقلال معنوي أي لها خططها المستقلة وعلاقتها في تنفيذ الاعمال مع الاخرين .
2- تنفذ المشاريع الزراعية المختلفة بالاستثمار ثم التمويل والانتاج وبعد ذلك تسويق الناتج وايصاله الى مائدة المستهلك او المصانع الخاصة .
3- انتظام العمل ، اي ان العمل الزراعي يمتاز بأنه محدود ومتتابع من حيث الحراثة والبذار والسقي والتسميد وعمليات خدمة المحصول ، مثل مكافحة الحشرات والادغال ثم الجني والتسويق ، ان كل فعالية محددة بمدة زمنية منتظمة لا تتحمل التأخير او التبكير فيها ، ولا يمكن ان تستمر الفعالية المعنية على مدار السنة وذلك لما تمتاز به الزراعة من ظاهرة موسمية الانتاج .
4- تنمية الموارد الطبيعية وتخفيض النفقات ، فلو قارنا الزراعة بالصناعة نرى ان المعامل تتمكن من ابدال الآلات او اكثارها حسب الطلب ، بينما نجد ان الارض وهي العامل الحاسم في الزراعة ذات عرض محدود لا يمكن زيادته او نقصانه لذا لابد من العمل على استثمارها بأقل ما يمكن من الهدر لمواردها وتخفيض نفقات الانتاج .
5- توفير المستلزمات الاولية لتنفيذ المشاريع الصناعية ، اذ كانت هناك عدة اراء تتعلق بهذا الموضوع ، فهل ان الزراعة اهم من الصناعة ، ام العكس صحيح ؟ وكان الرأي السائد هو ان الزراعة والصناعة صنوان متلازمان لأي بلد يطمح للتطور والتقدم ، فالزراعة هي المصدر الاول لتوفير الغذاء الذي تقوم المصانع بتحويله من موارده الاولية الى سلع صالحة للاستهلاك ، مثل الغذاء والشراب والملابس والاثاث ودور السكن .

ولابد للطالب ان يتعرف على اهم المكونات الرئيسة للمزرعة ، اذ يمكن تقسيمها الى ما يأتي :-

1- الموارد الرأسمالية ، مثل الارض والمباني والقوى المحركة وحيوانات الانتاج ورأس مال المزرعة.
2- الموارد البشرية ، مثل العمل الانساني المبذول في المزرعة بما فيه الامكانية الادارية ، أي القدرة الادارية في المزرعة والتي تقوم بعملية التنظيم والادارة المزرعية ومباشرة التنفيذ ومراقبته .

وهناك اسباب مهمة تدعونا الى تبني اساليب الادارة الحديثة منها ما يأتي:-

1- تطور الزراعة وتحولها الى عمل تجاري يهدف الى تحقيق الربح وارتباطها بالأسواق للحصول على مستلزمات الانتاج مثل اصناف البذور عالية الانتاجية والمواد الكيمياوية ، مثل الاسمدة الجافة والسائلة والمبيدات ومواد البلاستك والادوات والاجهزة ومعدات الري والآليات ، وهذا يضع اهمية كبيرة لاستخدام التقنيات الحديثة، وفي نفس الوقت ستحد من تكاليف الانتاج الى اقصى حد ممكن .

2- الارتباط بالسوق بشكل رئيس لتسويق المنتجات الزراعية وتزايد مشاكل التسويق ، الامر الذي يتطلب معرفة المزارع بالعوامل المؤثرة على تسويق السلع الزراعية ، من حيث قوى العرض والطلب والتغيرات في احتياجات ورغبات المستهلكين محليا وخارجيا وطرائق التسويق .

3- زيادة حاجة المزارع الى رأس المال اللازم للاستثمار في الزراعة لتمويل النشاطات الزراعية التي تهدف الى تطوير اداء المزرعة وزيادة كفاءتها الانتاجية، وهذا يتطلب استخدام معايير موضوعية لتحديد الجدوى المالية للاستثمار المزرعي وكيفية ادارة القروض ، نظرا للاعتماد على مؤسسات التمويل لتوفير جانب من هذه الاستثمارات، وتعد مزارع الفواكه والخضر والدواجن والحيوانات كالأبقار والجاموس والاغنام وغيرها والحاجة للتوسع في استخدام الآلات وأنظمة الري الحديثة خير دليل على هذا الاتجاه .

4- ندرة الموارد المزرعية من ارض ومياه وعمل ورأس مال ، الامر الذي يتطلب معرفة المزارع بكيفية الاستغلال الامثل لهذه الموارد عند اعداد الخطط المزرعية .

5- تطوير قدرة المزارع على ادارة المخاطر في ظروف اقتصاد متحرك ، اذ تتعرض الزراعة لعدد كبير من عوامل المخاطرة التي تخرج عن سيطرة المنتج ، ومن هذه المخاطر تلك المتعلقة بالإنتاج والناجمة عن التغيرات المناخية او الامراض والحشرات، وتلك المخاطر الناجمة عن التغيرات السعرية للمدخلات والمنتجات الزراعية، فضلا عن المخاطر الناجمة عن السياسات الزراعية المختلفة ، الامر الذي يتطلب تطوير المهارات الادارية في المزرعة حتى تكون قادرة على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب في ظروف المخاطرة المختلفة .

7 – 2 أهداف الإدارة المزرعية :

في ضوء حصر المشاكل وتحليل البيانات والبدائل المختلفة وفي إطار الموارد المتاحة ، ووضع جدول زمني مناسب ، يمكننا تحديد الأهداف الآتية :

1 – وضع الخطط الزراعية بما يخدم خطة التنمية الزراعية .

2 – تحديد مصادر التسليف ومقادير القروض المطلوبة للخطط الموضوعة ونوعيتها .

3 – استغلال الموارد المتاحة لتحقيق اكبر ربح صاف ممكن من خلال تطبيق المعلومات الاقتصادية الحديثة ضمن الاختيارات المختلفة .

4 – زيادة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) عن طريق إتباع الطرائق العلمية الحديثة في الزراعة واستخدام الأسمدة والدورات الزراعية وإدخال السلالات النباتية والحيوانية عالية الإنتاجية .

5 – التوفيق بين الحياة المزرعية والحياة العائلية بطريقة تتناسب مع حاجات ورغبات العائلة المزرعية .

7 – 3 الوظائف التي تؤديها الإدارة المزرعية :

تتمثل مهام الإدارة بوجه عام في أعمال التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم ، ويوضح الشكل (7-1) العلاقة بين المهام المختلفة للإدارة المزرعية ، إذ يبين أن هذه الوظائف متكاملة ومتداخلة وظيفياً، بحيث أن النجاح في القيام بأي منها كثيراً ما يتوقف على إدارة الوظائف الأخرى ، وتعكس مهام الإدارة الأسلوب العلمي لاتخاذ القرارات وتتماشى معها ، وسنتناول هذه الوظائف بشكل موجز :-

1 – التخطيط Planning :

إن التخطيط السليم من أهم وظائف الإدارة ، والقاعدة التي تستند إليها جميع الوظائف الأخرى من تنظيم وتوجيه ورقابة ومتابعة ، والتخطيط الفعال يساهم في نجاح النشاط الزراعي على أسس تجارية ، ويتناول وضع الترتيبات اللازمة لإنجاز أعمال معينة خلال مدة زمنية محدودة ، أو هو (وضع برنامج عمل لتحقيق أهداف معينة في مدة زمنية مستقبلية).

وتعكس عملية التخطيط الأسلوب العلمي في اتخاذ القرارات ولذلك فأن هذه العملية تتضمن عدة خطوات أساسية تمثل المراحل السابقة التنفيذ والتي تشمل تحديد وتعريف المشكلة ، وضع الأهداف ، حصر البدائل الممكنة واختيار البديل المناسب على أسس اقتصادية وفنية تستند إلى قواعد علوم الزراعة الحديثة ، كما تستند عملية الاختيار إلى اعتبارات عملية تتصل بالإمكانيات المتاحة لدى المزرعة .

2 – التنفيذ Implementation :

تشمل مهام التنفيذ ، التنظيم والتوجيه وتوزيع الصلاحيات والتنسيق بين العاملين في المزرعة والجهات التي تتعامل معها وتوفير الموارد التي يتطلبها تنفيذ الخطط المزرعية . أما عملية التنظيم فتتضمن توزيع مهام العمل المقررة في ضوء عملية التخطيط والتسهيلات ورأس المال المتوفر بين العاملين على نحو يسمح بإنجاز العمل بشكل اقتصادي لكي يحقق أهداف المزرعة .

بينما يتوقف تنفيذ مهمة التوجيه بشكل مناسب على انجاز مهام التخطيط والتنظيم بشكل جيد ، ويتمثل جوهر عملية التوجيه في القدرة على إدارة أو قيادة عمل الآخرين ، إذ يتحمل مدير المزرعة بشكل رئيس مسؤولية اتخاذ القرارات بناءً على تحليل دقيق لأفضل المعلومات المتوافرة ، مع إدراكه لقدرات العاملين وتوفير جو من العلاقات الإنسانية بينهم .

أما التنسيق ، فيعرف على انه تحقيق التكامل بين نشاطات العاملين في المزرعة واستخدامهم المواد المختلفة بشكل يؤدي إلى تجنيد الطاقات لإنجاز الأهداف المقررة للمزرعة بروح فريق العمل الواحد ، مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف العامة المحيطة بالمزرعة والتي تؤثر على مدى تسويق الإنتاج .

وتتضمن عملية التنفيذ نشاطات تهدف إلى توفير عوامل الإنتاج ، مثل توفير رأس المال والحصول على الأرض وتنفيذ عملية الاستصلاح وإقامة نظام للري واختيار العاملين والآليات ورش المبيدات أو الحصاد والتسويق وغير ذلك ، إذ تهدف هذه النشاطات إلى تنفيذ العمليات المزرعية التي تضمنتها خطة المزرعة بأسلوب علمي يحقق الوصول إلى الهدف المنشود .

3 – الرقابة والتقييم Evaluation and controlling :

تتضمن عملية الرقابة والتقييم الجوانب المالية والفنية للمزرعة وتعطي هذه النشاطات مؤشرات مهمة حول الأداء المالي أو الفني للمزرعة .

وتستهدف عملية الرقابة متابعة تنفيذ الخطط المزرعية من خلال جمع البيانات المالية والفنية وتحليلها لقياس مدى التقدم الذي تحقق في التنفيذ طبقاً لإهداف الخطة الموضوعة وتحديد مدى الانحراف عن الخطة أو القصور في التنفيذ بهدف معالجتها ، أو تحسين عمليات التخطيط المستقبلية كما موضح بالشكل (7-1) .

وهناك العديد من معايير التقييم الفنية والمالية التي تبين مستوى أداء المزرعة اعتماداً على مقاييس مادية أو إلى القيمة النقدية لإنتاجية الموارد المحدودة المختلفة ، مثل الأرض ، العمل ، رأس المال ، الآليات وتظهر مقارنة تقييم أداء المزرعة في سنة معينة مع سنوات سابقة أو بالمقارنة مع المزارع المجاورة أو أرقام قياسية متوفرة لدى مراكز البحث أو مجالات الضعف والقوة ، واحتياجات مدير المزرعة للتدريب وتطوير معلوماته.

الشكل (7-1) يوضح تكامل مهام الإدارة المزرعية

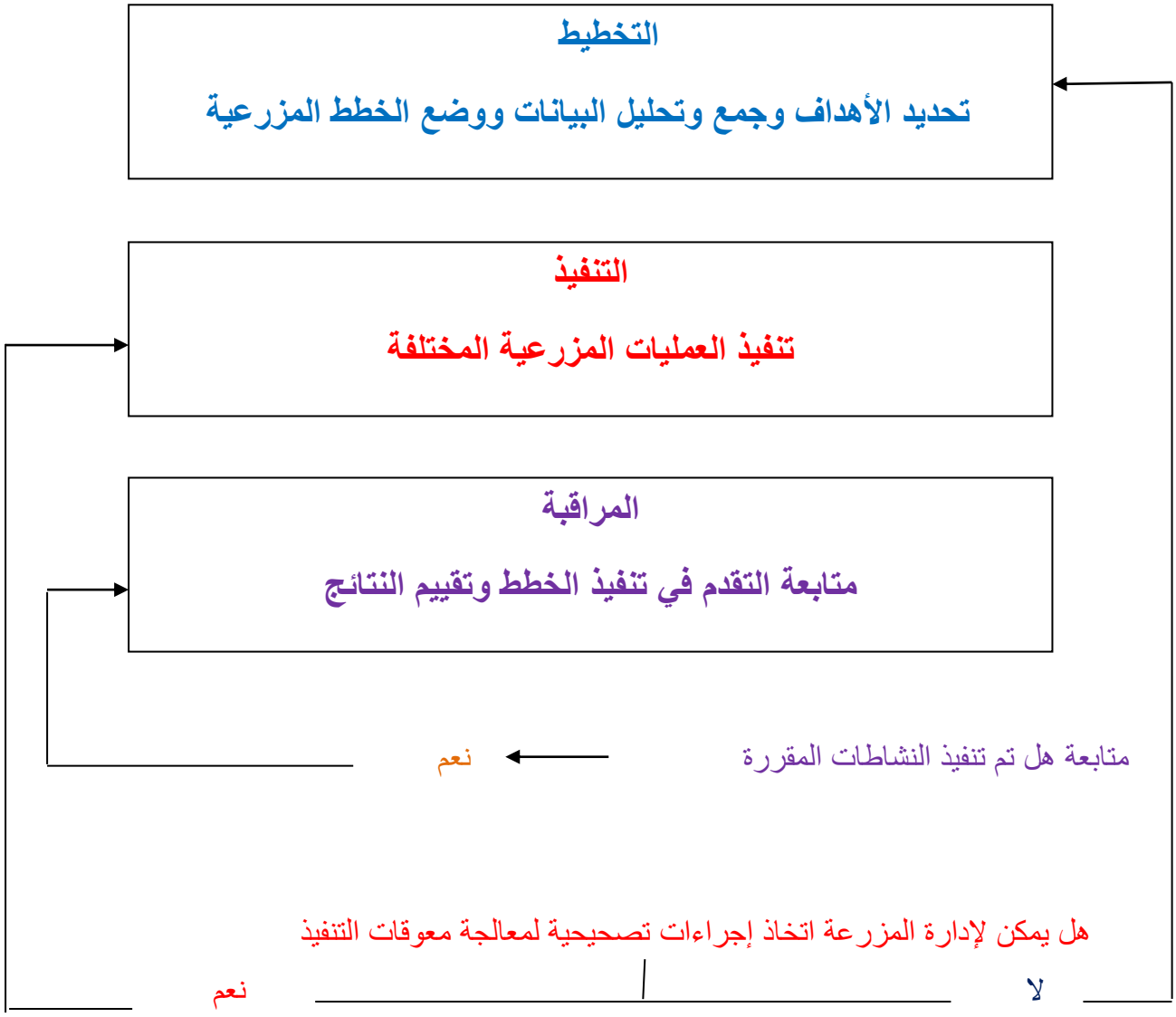

7– 4 مدير المزرعة :

يجب على المبتدئ بالزراعة أن يفكر جلياً قبل البدء بمهنة الزراعة وواقعها وإلا سوف يتعرض إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية كثيرة لان مهنة الزراعة تتوقف على نجاح القرارات المتخذة لكل خطوة ، وعلى المدير أن يفاضل بين مهنة الزراعة والمهن الأخرى من النواحي الاقتصادية ومدى استقرار الإيرادات ومن حيث حريته واستقلاله الشخصي في العمل ، وهل انه يختار الزراعة كمصدر رئيس للعيش بحيث انه لا يمتلك الإمكانات المادية والكفاءة والمعرفة اللازمة لإحراز النجاح في هذه المهنة .

لذا أصبح من اللازم أن تكون للمدير صفات ومؤهلات وأدوات يعمل بواسطتها من اجل زيادة الإنتاج وتحقيق أعلى ربح ممكن .

أولاً :- صفات مدير المزرعة :

يجب أن يتصف مدير المزرعة بما يأتي :

1 – الرغبة والقدرة على تحمل المسؤولية والمخاطر .

2 – الثقة بالنفس والطموح في تحقيق حياة أفضل .

3 – الإصرار والعزيمة على تحقيق أهدافه في العمل الزراعي .

4 – الكفاءة الإدارية في تسيير العمل وتوزيعه بطريقة يمكن بها الاستفادة من العمال وتشغيلهم للحصول على أعلى إنتاجية .

5 – الرغبة في التعلم وتقبل الأفكار الجديدة والعمل بها .

6 – القدرة على اتخاذ القرارات لان التردد يسبب الإرباك أو فشل العمل .

7 – القدرة على القيام بالعمليات الحسابية ومسك السجلات ومراجعتها .

8 – الأمانة والنزاهة والاستقامة في العمل .

9 – أن يمتلك مستوى من التدريب العلمي والعملي الذي يؤهله للدور القيادي .

10 – لديه القدرة على كسب ثقة الذين يتعامل معهم ، خاصةً عند إجراء اتفاقات البيع والشراء وعقود السلف الزراعية والاتفاقات مع المقاولين لإجراء العمليات الزراعية المختلفة.

ثانياً : - مؤهلات مدير المزرعة :

هناك بعض المؤهلات المهمة التي لا بد أن يمتلكها مدير المزرعة منها ما يأتي :-

1 – له خبرة وكفاءة ومعرفة في قيادة المزرعة .

2 – قدرته على اتخاذ القرار ومتابعة العاملين لتنفيذ الأعمال الزراعية وتطوير كفاءتهم .

3 – الحكمة في التصرف وبعد النظر والتروي واليقظة والذكاء .

ثالثاً : - أدوات مدير المزرعة :

إن أدوات مدير المزرعة هي مجموع الوسائل التي بواسطتها يتمكن من التحول من الطرائق الزراعية التقليدية والقديمة إلى الطرائق الجديدة والمتطورة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ، وهذه الأدوات تختلف من مزارع إلى آخر بتأثير عوامل كثيرة ، منها قدرة المزارع المالية ومدى معرفته باستعمالها وصيانتها على مدار السنة .

ويواجه مدير المزرعة عند أداء مهام الإدارة المزرعية، كأي رجل أعمال ، مشاكل متعددة عند اتخاذ القرارات اهمها ما يأتي:-

1- المحددات المادية والحيوية التي تفرضها الطبيعة والتي لا يملك المنتج حيالها أن يفعل شيئاً، اذ يتوجب عليه ان يكون على معرفة بها، وتشمل هذه المحددات الظروف المناخية التي تؤثر على تنظيم العمل في المزرعة، بينما تجري عمليات الانتاج في مجال الصناعة مثلا في اماكن مغلقة يمكن التحكم بأجوائها والسيطرة عليها، ومن المحددات الحيوية ايضا تباين انتاجية وتركيب التربة، وتباين استجابة المحاصيل لاستخدام الاسمدة حسب الصنف ومرحلة النمو، ومدة الحمل للحيوانات وطول المدة الانتاجية، فضلا عن قدرة الحيوان المتفاوتة حسب دورة الانتاج على تناول العلف وأثرها على انتاج اللحم او الحليب، وتزيد هذه القيود من المخاطرة ذات الصلة بالبيئة ،مثل الصقيع والجفاف والرياح التي تؤثر على الانتاج بشكل كبير .

2- العمل في سوق تتسم بصفات سوق المنافسة التامة او شبة التامة ، بحيث ان قدرة المنتج على التأثير بشكل فردي على اسعار الموارد والمنتجات تكاد تكون معدومة او محدودة، غير انه قد يكون لمجموعة من المنتجين بعض القدرة على التأثير في نطاق العمل التعاوني، ولذلك فإن هامش الخطأ يكون اكبر عند تقدير الاسعار المستقبلية الضرورية عند اتخاذ القرارات الادارية ، إذ إن الاسعار تتأثر بعرض المنتجات التي تتأثر بدورها بعوامل خارجة عن إرادة المنتج، وبذلك يستطيع المنتج زيادة ربحه عن طريق زيادة الانتاج والعائد بدرجة أقل من خلال خفض تكاليف الانتاج .

3- عدم توفر قيود مزرعية شاملة تسمح بتوفير قاعدة معلوماتية مناسبة لإعمال التخطيط ومتابعة التنفيذ والرقابة والتقييم .

4- نقص المعلومات الفنية والتسويقية مما يحد من قدرة المنتجين على تخطيط نشاطهم او إعداد خطط واقعية تسمح بتحسين دخول المزارعين، فالمعلومات المتعلقة بدوال الانتاج للمدخلات المختلفة ، مثل الاسمدة والمياه في الظروف البيئية المختلف او جدوى تطبيق تقنيات حديثة للإنتاج غير متوفرة عمليا من مراكز البحث او الارشاد، الامر الذي يصعب معه على المزارع اتخاذ قرارات موضوعية حول استخدام الكميات المثلى من المدخلات او توليفات منها ، كما إن كثير من المعلومات التسويقية حول منافذ التسويق والمواصفات المناسبة لأسواق معينة والاسعار وكميات الانتاج غير متوافرة مما يزيد من مخاطر عمليات التسويق .

5- التغيرات المؤسسية ، مثل اعادة تنظيم المؤسسات الزراعية بشكل متكرر والتغيرات في السياسات الزراعية حول شروط الاقراض وسياسات التصدير والاستيراد مما يزيد على صعوبة تخطيط النشاطات المزرعية .

6-

7 – 5 السجلات المزرعية :

إن وجود السجلات المزرعية يساعد على حفظ التكاليف والإيرادات ضمن الظروف السائدة في الموسم الواحد ، إذ تأخذ هذه السجلات دوراً مهماً في أنواع المزارع سواء كانت تعاونية أو خاصة أو مزارع دولة ، كبيرة كانت أو صغيرة .

وللسجلات المزرعية فوائد كثيرة منها الآتي :-

1 – تعد السجلات المزرعية المرآة التي تعكس موقف المزرعة المالي عن طريق إظهار التكاليف والإيرادات ثم الدخل الصافي .

2 – تساعد السجلات المزرعية على سرعة تنفيذ العمليات لا سيما للمشاريع المتشابهة لعدة سنوات .

3 – تكشف السجلات المزرعية تكاليف كل عملية من العمليات المزرعية والتمكن من إجراء التعديلات اللازمة فيها .

4 – تساعد السجلات المزرعية على تبرير رصد المبالغ عن طريق تدوين الفعاليات المثالية للمزرعة وما يستجد من تعديلات .

5 – تساعد السجلات المزرعية في تقييم الدورة الزراعية المتبعة وتحديد سلبياتها وإصلاحها بحلول مناسبة .

ويمكن تصنيف السجلات المزرعية إلى ما يأتي :-

1 – قائمة الجرد :- وهي إحصاء لمعرفة ما للمزرعة وما عليها في وقت الجرد ، إذ إن الجرد عادةً يحصل في نهاية كل سنة زراعية ، وتظهر أهمية قائمة الجرد عند مقارنتها لعدة سنوات سابقة ، وبذلك يمكن معرفة الزيادة والنقصان في رأس مال المزرعة ، فإذا كان رأس المال أكثر من السنة السابقة فأن ذلك يعني إن المزرعة سائرة في طريق النجاح والتقدم ، إلا أنها لا تعطي الكيفية التي زاد بها رأس المال ولا تعطي أيضاً الإجابة عن كيف تمت العمليات المزرعية التي أدت إلى التقدم .

2 – السجلات الإحصائية :- إن هذه السجلات مهمة لإنها توضح الطريقة التي تسير عليها الاستثمارات في المزرعة ، ومن ملاحظة السجلات الإحصائية المختلفة لعدة سنين تتضح لنا أشياء كثيرة ، منها مثلاً ، إن ضعف إنتاجية المحصول يجعلنا نفكر في تسميد التربة أو تغيير الدورة الزراعية ، وتوضح لنا فيما بعد إذا كان هناك إسراف وتبذير في استعمال العلف بالنسبة للحيوانات أو إسراف في استخدام الأيدي العاملة أو المكائن والآلات الزراعية ، وهناك عدد آخر من السجلات الإحصائية ، مثل سجل خريطة المزرعة الذي يوضح أنواع الحقول ومواقعها ، وتركيب التربة ونوع المحصول ، وسجلات إنتاج المحاصيل التي توضح علاقة المحصول بنوعية التربة وكمية ونوعية السماد المستعمل وهناك سجل حيوانات المزرعة ومنتجاتها اليومية أو السنوية أو أعداد وأوزان الحيوانات ، وقد يكون سجلاً لكل حيوان والذي بواسطته تقاس كفاءة الحيوان الإنتاجية ، والنماذج الآتية توضح ذلك :-

نموذج (1)

سجل الحليب حسب النوع والوقت

اسم الماشية	السبت		الأحد		الاثنين		الثلاثاء		الأربعاء		الخميس		الجمعة	
	صباح	مساء	ص	م	ص	م	ص	م	ص	م	ص	م	ص	م

نموذج (2)

سجل إنتاج الحليب ومشتقاته

التسلسل	التاريخ واليوم	كمية الإنتاج / كغم / لتر					عدد الحيوانات الكلي	الملاحظات
		حليب	زبد	جبن	قشطة	لبن		

نموذج (3)

سجل إنتاج المحاصيل

حقل (1) ..... المساحة ..... حقل (2) ..... المساحة .....

التربة ..... نوعها ..... التربة ..... نوعها .....

السنة	المحصول	الإنتاج	معالجة التربة	السنة	المحصول	الإنتاج	معالجة التربة

نموذج (4)

سجل الوقت

اسم العامل ..... الشهر .....

أيام الشهر	وصف العمل	اسم الحقل والمحصول	عدد ساعات العمل الإضافي	عدد ساعات العمل الاعتيادي	الملاحظات

نموذج (5)

سجل الأجور

إجمالي الأجر			الاستقطاعات			صافي الأجر النقدي	المزايا العينية			إجمالي الأجر والمزايا	توقيع العامل بالتسلم	الملاحظات
عدد ساعات العمل	الساعات الإضافية	الإجمالي	ضرائب	تأمينات	إجمالي الاستقطاعات		سكن	منتجات	إجمالي			

وهناك سجلات فنية ليس لها علاقة بسجلات تكاليف المزرعة وإنما هي سجلات تساعد مدير المزرعة على الإدارة العلمية الصحيحة ، مثل سجلات المواد البيطرية التي تدون فيها أنواع العلاجات والنسب التي تستعمل بها تلك العلاجات وتواريخ نفاذها وتحديد الأمراض التي يأخذها بنظر الاعتبار عند التخطيط للمشاريع المستقبلية ، وهناك سجلات كيمياوية لمعالجة الآفات الزراعية والأمراض النباتية .

أسئلة ونشاطات الفصل السابع

س1 / تطور مفهوم الإدارة المزرعية مع تطور الزراعة الحديثة ، ناقش ذلك ؟

س2 / ما هي أهداف الإدارة المزرعية ؟ وفي أي إطار يمكن وضعها ؟

س3 / يعتبر التخطيط السليم من أهم وظائف الإدارة المزرعية والقاعدة التي تستند اليها جميع الوظائف ، اشرح ذلك ؟

س4 / يعتمد التنفيذ باعتباره احد وظائف الإدارة المزرعية على التنظيم والتوجيه والتنسيق بين العاملين ، كيف يتم ذلك ؟

س5 / ارسم شكلاً يوضح تكامل مهام الإدارة المزرعية من خلال وظائفها الرئيسة ؟

س6 / تكلم عن أهم الصفات التي يجب توافرها في مدير المزرعة ؟

س7 / هناك بعض المؤهلات المهمة التي يجب أن يمتلكها مدير المزرعة ، عددها واشرح أهم الأدوات التي يستعملها المدير في مزرعته من اجل زيادة الإنتاج ؟

س8 / عدد مع الشرح أهم فوائد السجلات المزرعية ؟

س9 / ما هي أهم أصناف السجلات المزرعية التي يستخدمها مدير المزرعة ؟

س10 / بصفتك مديراً للمزرعة ، ارسم لنا نموذجاً لسجل إنتاج المحاصيل حسب الحقول الموجودة في المزرعة ؟

س11/ ماهي أهم المعوقات التي يواجهها مدير المزرعة؟

الفصل الثامن

مبادئ عامة في تقييم المشاريع الزراعية

- ⇐ الدخل المزرعي
- ⇐ قياس الدخل الصافي للمزرعة
- ⇐ بعض المعايير المهمة في تقييم المشاريع الزراعية

أهداف الفصل الثامن

- تعليم الطالب طرائق تقييم المشاريع الزراعية من خلال بعض المعايير المهمة والتي من خلالها يتم اختيار المشاريع الاكثر ربحية ودراسة جدوى تلك المشاريع للمفاضلة بينها .
- التعريف بطريقة حساب التكاليف المزرعية وطريقة حساب الدخل المزرعي والتي تعد من المعايير المهمة لقياس الكفاءة الاقتصادية للمزرعة .
- التعرف على اهم طرائق تقييم الارض الزراعية .

الفصل الثامن

مبادئ عامة في تقييم المشاريع الزراعية

يتحدد الربح المزرعي لأي مزرعة من خلال معرفة مجموع إيرادات المزرعة الكلية ، وكذلك مجموع المصاريف الكلية ، والفرق بينهما يمثل صافي الربح المزرعي الذي يسعى مدير المزرعة لتحقيق اكبر ربح ممكن ضمن الإمكانيات المتوفرة من الموارد الاقتصادية المختلفة ، وهنا تدخل الكفاءة الاقتصادية كونها تعبر عن استعمال مصادر الثروة بالشكل الذي يمكن معه تحقيق اكبر صافي دخل ممكن من المزرعة ، فالدخل الصافي للمزرعة هو من المعايير المهمة لقياس الكفاءة الاقتصادية للمزرعة ، وان المزارع الجيد هو الذي يستطيع أن يحقق اكبر دخل صاف ممكن من مزرعته ، لذا ينبغي علينا معرفة أهم مقاييس الكفاءة الاقتصادية التي من بينها الدخل الصافي للمزرعة وعوائد العمل المزرعي وعوائد الإدارة المزرعية .

8 – 1 الدخل المزرعي :

يتكون الدخل المزرعي من مجموع مبيعات المزرعة ، وما تستخدمه العائلة من منتجات المزرعة لغرض الاستهلاك العائلي ، والتي تقدر بسعر السوق ، وكذلك يشمل الدخل المزرعي جميع المساعدات التي تقدمها الحكومة ضمن برامجها في المنطقة ، وكذلك الزيادة الحاصلة من قيمة الموجودات خلال السنة (الزيادات الحاصلة في قطيع الأغنام أو الزيادة الحاصلة في قيمة المنشأة الزراعية) فالدخل هنا يمثل مجموع الإيرادات المتحققة من المزرعة .

مثال / أدناه الإيرادات التي حققتها مزرعة بابل :

1 – قيمة مبيعات المزرعة النقدية من الحبوب والخضروات 1750000 دينار

2 – الزيادة الحاصلة في رأسمال المزرعة (حيوانات مثلاً) 350000 دينار

3 – استهلاك العائلة من منتجات المزرعة 400000 دينار

المطلوب / ايجاد الدخل الذي حققته المزرعة ؟

∴ الدخل المزرعي = مجموع الإيرادات أعلاه

= 1750000 + 350000 + 400000 = 2500000 دينار

8 – 2 قياس الدخل الصافي للمزرعة :

لقياس الدخل الصافي للمزرعة لا بد من معرفة (المصاريف) التي يدفعها المزارع خلال السنة والمتمثلة بالمبالغ اللازمة لتغطية نفقات مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومواد مكافحة وأعلاف الحيوانات والزيوت والوقود وكلف حراثة الأرض والتسويق و تصليح المكائن والآلات الزراعية وترميم الأبنية وغيرها من التكاليف النقدية الأخرى ، وتضاف الفائدة ضمن تكاليف الإنتاج والتي تمثل (تكلفة الفرصة البديلة) لرأس المال المستثمر في شراء الموجودات المزرعية ، من ارض وإنشاء أبنية وشراء مكائن ، وكذلك رأس المال المستثمر في شراء الموجودات الجارية ، كالبذور والأسمدة والحيوانات لغرض الإنتاج الجاري .

كما ان التكاليف تشمل مقدار النقص الحاصل في قيمة الموجودات المزرعية (الاندثار) خلال تلك السنة، فضلاً عن عمل أفراد العائلة في الحقل ، لأن عملهم داخل المزرعة يفوت عليهم فرص العمل في مجالات خارج نطاق المزرعة .

إن بنود الإيرادات المزرعية وبنود التكاليف المزرعية التي يحصل عليها مدير المزرعة من ميزانية الدخل يجب أن تعد في نهاية كل سنة لقياس القيمة الصافية المتحققة من العمليات الزراعية المختلفة للاطلاع من خلالها على الوضع المالي لمدير المزرعة .

مثال / إذا كانت بنود التكاليف لأحدى المزارع ما يأتي :

1 – مجموع مشتريات المزرعة .	**450000 دينار**
2 – النقص في قيمة رأسمال المزرعة (منشآت)	**200000 دينار**
3 – الفائدة على رأس المال	**100000 دينار**
4 – عمل أفراد العائلة	**250000 دينار**
المجموع	**1000000 دينار**

ولإيجاد صافي الدخل المزرعي من خلال الإيرادات والتكاليف المذكورة آنفاً تكون المعادلة بالشكل الآتي :-

صافي الدخل المزرعي = صافي الدخل النقدي ± التغير في قيمة الموجودات المزرعية + قيمة ما تستهلكه العائلة من المزرعة .

ومن المثالين السابقين نرى:-

صافي الدخل المزرعي = (قيمة مبيعات المزرعة النقدية من الحبوب وغيرها – مجموع مشتريات المزرعة أو التغير في قيمة موجودات المزرعة) + (الزيادة الحاصلة في رأسمال المزرعة – النقص قي قيمة رأسمال المزرعة) + استهلاك العائلة .

نقوم الآن بتعويض المبالغ بالشكل الآتي :-

صافي الدخل المزرعي = (1750000 – 450000) + (350000 – 200000) + 400000 =

1850000 دينار

أما عوائد العمل المزرعي فيمكن إيجادها كالآتي :-

عوائد العمل المزرعي = صافي الدخل المزرعي – الفائدة على رأس المال .

∴ عوائد العمل المزرعي = 1850000 – 100000 = 1750000 دينار

أما عوائد الإدارة المزرعية فنجدها كالآتي :-

عوائد الإدارة المزرعية = عوائد العمل المزرعي – عمل أفراد العائلة

∴ عوائد الإدارة المزرعية = 1750000 – 250000 = 1500000 دينار

أما تكلفة الفرصة البديلة فيمكن التعرف عليها كالآتي :-

إن عوائد الإدارة المزرعية تعد من المعايير المهمة لقياس الكفاءة الاقتصادية للمزرعة بصورة عامة ، ولقياس الكفاءة الإدارية لمدير المزرعة بشكل خاص ، حيث تمثل هذه العوائد تكاليف الفرص البديلة لمدير المزرعة مقارنةً بالإيراد المتوقع الحصول عليه لقاء عمله في مجال آخر .

فإذا كان الإيراد الذي يحصل عليه خارج نطاق المزرعة أكثر من الإيراد المتأتي من عمله في المزرعة فمن مصلحة مدير المزرعة أن يترك العمل المزرعي ويقوم بالعمل الآخر ، كما إن مدير المزرعة يستطيع أن يقارن ما يحصل عليه من إيراد مع المزارع المجاورة لمزرعته شرط أن تعمل تلك المزارع بنفس الظروف ، وان تكون متقاربة من حيث المساحة ، وتقوم بإنتاج نفس المحاصيل ، فإذا تأكد إن الإيراد الصافي المتحقق من مزرعته هو اقل من الإيراد الصافي المتحقق في المزارع المجاورة ، فعليه أن يعمل على رفع كفاءة المزرعة من الناحية الاقتصادية عن طريق مزج عناصر الإنتاج بشكل يحقق له :

الحصول على ناتج اكبر بنفس الكمية السابقة من عناصر الإنتاج أو المحافظة على نفس مستوى الإنتاج السابق باستخدام كمية اقل من وحدات عناصر الإنتاج .

8 – 3 بعض المعايير المهمة في تقييم المشاريع الزراعية :

تعد معايير تقييم المشاريع الزراعية مكملة لمعايير قياس الكفاءة الاقتصادية للمزرعة ، وفيما يأتي أهم هذه المعايير :-

أولاً / القيمة المضافة الإجمالية :

وهي القيمة التي تتكون من الأرباح التي نحصل عليها من الفرق بين التكاليف والإيرادات بالإضافة الاجور اليها وقيمة الاندثارات والفائدة على رأس المال .

∴ القيمة المضافة الإجمالية = الأرباح + الأجور + الاندثارات + الفوائد

فإذا افترضنا إن التكاليف الثابتة هي (2000000) دينار وان التكاليف المتغيرة (2500000) دينار فان مجموع التكاليف الكلية أو الإجمالية يساوي(4500000) دينار

ولنفترض إن إيرادات المزرعة هو (6500000) دينار

فان صافي الربح = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية

صافي الربح = 6500000 – 4500000 = 2000000 دينار

وإذا افترضنا إن الأجور المدفوعة هي (500000) دينار ، وقيمة الاندثارات (200000) دينار وفوائد رأس المال تبلغ (1200000) دينار فأن :

القيمة المضافة الإجمالية =2000000+500000+200000+1200000= 3900000 دينار

ثانياً / القيمة المضافة الصافية :-

وهي القيمة التي تتكون من القيمة المضافة الاجمالية مطروحاً منها قيمة الاندثارات .

∴القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الإجمالية – الاندثارات

=3900000 – 200000 = 3700000 دينار

ثالثاً / فترة استرداد رأس المال :

هي المدة التي يتم خلالها استرداد رأس المال الثابت والمتكون من قيمة الأرض وقيمة الأبنية المشيدة في المزرعة ، فلو افترضنا إن قيمة الأرض البالغة (100) دونم هي (20000000) دينار وقيمة الأبنية تقدر بـــ (10000000) دينار ، فان مجموع رأس المال الثابت سيساوي (30000000) دينار .

و بهذا فأن معادلة فترة استرداد رأس المال تكون كالآتي :-

$$\text{فترة استرداد رأس المال} = \frac{\text{راس المال الثابت}}{\text{الارباح+الاندثارات}} = \frac{30000000}{200000+2000000} = \frac{30000000}{2200000} = 14 \text{ سنة}$$

رابعاً / كمية الإنتاج عند نقطة التعادل :

إن نقطة التعادل تعبر عن النقطة التي تتساوى عندها التكاليف الكلية مع الإيرادات الكلية ، وتبدأ المزرعة عادة بتحقيق الربح بعد نقطة التعادل نتيجة للفرق بين المبيعات بعد هذه النقطة والتكاليف المتغيرة لهذه المبيعات ، على اعتبار إن التكاليف الثابتة قد استردت بالكامل عند نقطة التعادل ، وكما موضح في الشكل البياني الآتي :

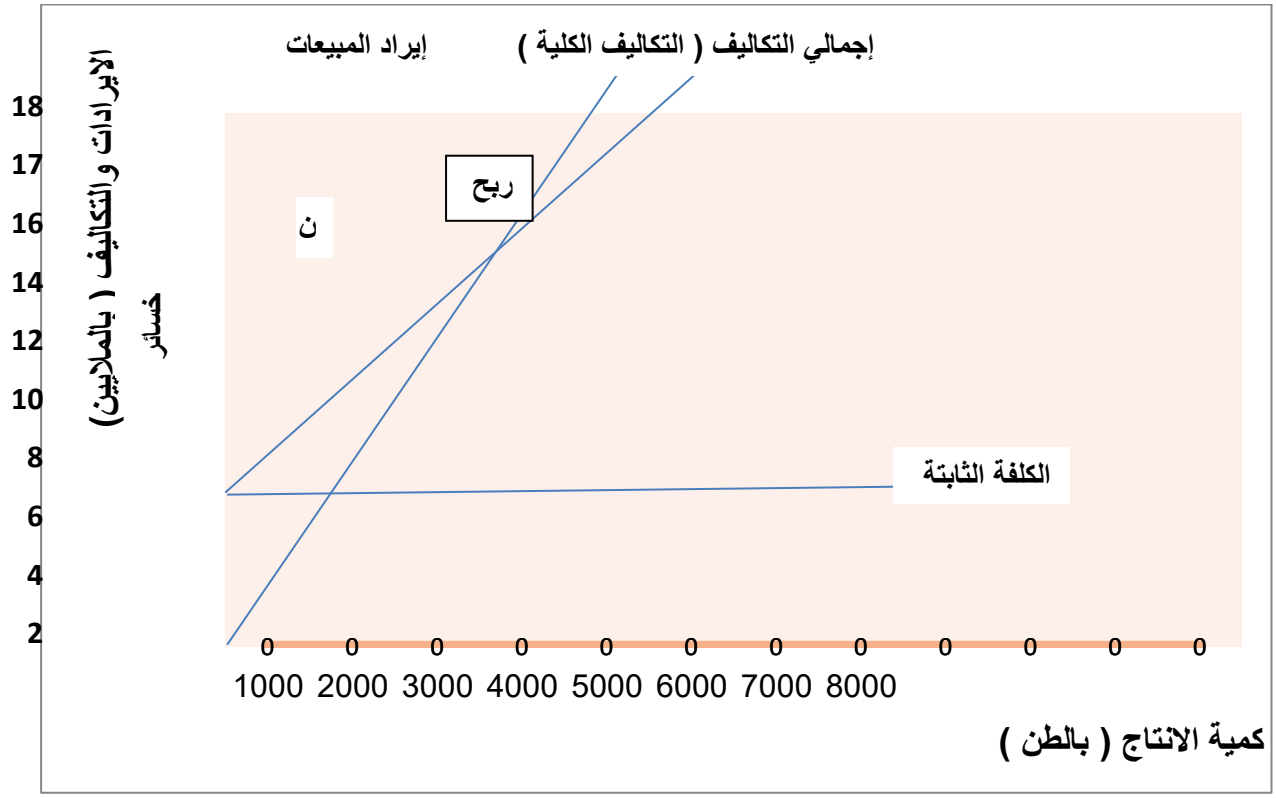

الشكل (8-1) يبين كمية الإنتاج عند نقطة التعادل

مثال : مزرعة الهدى تنتج وتبيع السلعة (س) بسعر بيع قدره (4000) دينار للطن الواحد وتبلغ التكلفة المتغيرة للطن (2400) دينار ، أما التكاليف الثابتة السنوية فبلغت (6000000) دينار .

المطلوب / استخراج كمية الإنتاج عند نقطة التعادل ثم اوجد قيمتها ؟

أ – نرسم خطاً يوازي المحور الأفقي حيث يمثل التكاليف الثابتة والبالغة (6) ملايين دينار.

ب – نختار حجم مبيعات معين قدره (5) آلاف طن ثم تقوم بمقابلة عدد الوحدات بالتكاليف الكلية (الثابتة والمتغيرة) والتي مجموعها كما يأتي :-

تكاليف ثابتة (6000000) دينار + تكاليف متغيرة (500 × 2400)

التكاليف الكلية = 6000000 + 12000000 = 18000000 دينار

$$\text{كمية الإنتاج عند نقطة التعادل} = \frac{\text{تكاليف الانتاج الثابتة} \times \text{كمية الانتاج}}{\text{قيمة الانتاج} - \text{التكاليف المتغيرة}}$$

جـ - قيمة الإنتاج = حجم المبيعات × سعر بيع الطن الواحد = 5000×4000 = 20000000 دينار

∴ كمية الإنتاج عند نقطة التعادل = $\frac{5000 \times 6000000}{12000000 - 20000000}$ = 3750 طن

ومن خلال الرسم البياني يتضح إن كمية الإنتاج عند نقطة التعادل هي (3750) وحدة ، أما قيمتها فتساوي = 3750 × 4000 = 15000000 دينار وهذا ما نشاهده بالرسم .

ونلاحظ من الرسم البياني إن نقطة التعادل تم تحديدها بتقاطع الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية عند النقطة (ن) .

د – معدل العائد البسيط :

هو ذلك المعدل الناجم عن قسمة معدل الربح السنوي للمشروع على مجموع النفقات الاستثمارية لنفس المشروع .

أي إن : معدل العائد البسيط = $\frac{\text{معدل الربح السنوي}}{\text{مجموع النفقات الاستثمارية}} \times 100$

أي إن : $أ = \frac{ب}{جـ} \times 100$

حيث يتم استخراج معدل الربح السنوي من خلال المعادلة الآتية :

$ب = \frac{\text{مجموع الارباح الصافية للمشروع}}{\text{عدد السنين}}$

أي إن : $ب = \frac{\text{مج ر ص}}{\text{ن}}$

أما ج فهي ترمز إلى مجموع النفقات الاستثمارية .

مثال : توجد لدينا ثلاثة مشاريع إنتاجية هي (أ ، ب ، جـ) وان كل مشروع يحتاج إلى نفقات استثمارية مقدارها (2) مليون دينار والعمر الإنتاجي لكل مشروع هو خمس سنوات وكانت الإيرادات المتأتية من تلك المشاريع (بملايين الدنانير) كما هو موضح بالجدول الآتي :-

السنة	مشروع أ	مشروع ب	مشروع ج
1	2	6	10
2	4	6	8
3	6	6	6
4	8	6	3
5	10	5	1
مجموع الايرادات	30	29	28

الحل :

المشروع (أ)

نستخرج الربح الصافي = الإيرادات الكلية – النفقات الاستثمارية

الربح الصافي = 30 – 20 = 10 ملايين دينار

معدل الربح السنوي (ب) = $\frac{\text{مج ر ص}}{\text{ن}}$ = $\frac{10}{5}$ = 2 مليون دينار

∴ معدل العائد البسيط (أ) = $\frac{\text{ب}}{\text{جـ}}$ × 100

∴ أ = $\frac{2}{20}$ × 100 = 10 %

المشروع (ب)

الربح الصافي = 29 – 20 = 9 ملايين دينار

معدل الربح السنوي (ب) = $\frac{\text{مج ر ص}}{\text{ن}}$ = $\frac{9}{5}$ = 1.8 مليون دينار

معدل العائد البسيط (أ) = $\frac{\text{ب}}{\text{جـ}}$ × 100

∴ أ = $\frac{1.8}{20}$ × 100 = 9 %

المشروع (ج)

الربح الصافي = 28 – 20 = 8 ملايين دينار

معدل الربح السنوي (ب) = $\frac{8}{5}$ = 1.6 مليون دينار

∴ أ = $\frac{\text{ب}}{\text{جـ}}$ × 100

∴ أ = $\frac{1.6}{20}$ × 100 = 8 %

وان هذه النسب تقارن مع تكاليف الفرص البديلة لرأس المال المستثمر في تلك المشاريع ، ففي مشروع (أ) إذا كانت الفرصة البديلة لرأس المال تقل عن (10 %) فيقبل الاستثمار في هذا المشروع ، أما إذا كانت تكاليف الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر في المجالات الأخرى هي أكثر من (10 %) فيرفض الاستثمار في ذلك المشروع ، وما ينطبق على هذا المشروع يمكن تطبيقه على المشاريع الأخرى .

ولابد من التعرف على اهم طرائق تقييم الارض الزراعية ، إذ إن تثمين الارض هو تقدير قيمتها معبرا عن تلك القيمة بالنقود ، وبما ان للأرض بعض الخصائص التي تنفرد بها عن بقية عناصر الانتاج الاخرى ، الا ان مؤشر صافي الدخل المزرعي لتلك الارض يستخدم في تقدير قيمة الارض الزراعية اثناء عمليات البيع والشراء ، كما ان صافي الدخل المزرعي يتأثر بمجموعة من العوامل اهمها :-

1- خصوبة التربة وطبيعة تركيبها الكيمياوي والبايلوجي ، إذ إن الارض تختلف اختلافا كبيرا في تركيبها بين قطعة واخرى وكما في المثال الاتي :-

وحدات العمل ورأس المال	قيمة الناتج لخمسة انواع من الآراضي (آلاف الدنانير)				
	أ	ب	ج	د	هـ
1	145	132	128	100	96
2	155	138	120	94	--
3	130	127	113	--	--
4	117	116	107	--	--
5	112	108	105	--	--
6	107	102	100	--	--
7	101	100	97	--	--
8	100	94	93	--	--
9	93	92	91	--	--
10	91	90	89	--	--

على افتراض استخدام وحدات متساوية ومتجانسة من العمل ورأس المال تكلف كل وحدة من هذه الوحدات (100) الف دينار فلهذا نلاحظ الاختلاف بين هذه الانواع من الارض الزراعية من حيث خصوبتها وقدرتها الانتاجية ، ففي النوع (أ) تعد من اجود الاراضي ، إذ إن استخدام الوحدة الاولى من عناصر الانتاج تعطي دخلا مقداره 145 الف دينار وان الوحدة الثانية 155 الف دينار ولهذا نستمر بعملية الانتاج طالما ان الايراد يغطي مجموع الكلفة من العمل ورأس المال وهذه الزيادة هي الريع الاقتصادي للأرض ، ولهذا نستخدم (8)

وحدات من العمل ورأس المال للنوع الاول و(7) وحدات للنوع (ب) وستة وحدات للنوع (ج) ووحدة واحدة للنوع (د) فقط ، ولذا تعد الارض من النوع (د) بالأرض الحدية ، اي الارض التي تكون فيها قيمة الناتج مساوية لمجموع الكلفة، وريعها الاقتصادي يكون صفرا ، اما النوع (هـ) من الارض فلا يدخل ضمن خطة الانتاج ، لان ايرادها اقل من تكاليف انتاجها ، إلا في حالة انخفاض تكاليف الانتاج من العمل ورأس المال او ارتفاع الايراد لأكثر من 100 الف دينار.

2- مدى ملاءمة الارض لبعض المزروعات دون غيرها ، إذ يختلف الايراد المتأتي من محصول عن محصول اخر ، وكذلك تختلف تكاليف الانتاج.
3- إن موقع الارض يؤدي دورا مهما في زيادة الدخل الصافي للمزرعة من حيث قربها من مصدر المياه وعلى الطرق المعبدة وعن الاسواق لتقليل تكاليف التسويق.
4- الظروف المناخية والاجتماعية المحيطة بالأرض الزراعية .
5- اسعار المحاصيل الملائمة للزراعة من تلك الارض .

ومن الطرائق المستخدمة في تقييم الارض ما يأتي:-

أ- طريقة رسملة الدخل:

وتعتمد هذه الطريقة على معرفة صافي الدخل للدونم الواحد.

$$\text{قيمة الدونم} = \frac{\text{الدخل الصافي (ص)}}{\text{نسبة الفائدة (س)}}$$

مثال: إذ فرضنا إن صافي الدخل المزرعي للدونم الواحد من ارض معينة تساوي (100)ألف دينار وإن نسبة الفائدة المتعارف عليها في البنوك تساوي 5% .

الحل:

$$\text{قيمة الدونم الواحد} = \frac{\text{س}}{\text{ص}} = \frac{100000}{0.05} = 200000 \text{ دينار}$$

وإن نسبة الفائدة تمثل تكاليف الفرص البديلة لرأس المال المستخدم من شراء تلك الارض، وهذا يعني إذا دفع الشخص الذي يريد شراء الارض مبلغ 200 ألف دينار لشراء دونم واحد وفي ضوء فائدة مقدارها 5% فيما إذا وضع هذا المبلغ في المصرف ،فهذا يتطلب أن تحقق له الارض صافي دخل سنوي مقداره عشرة الاف دينار لان كل (100) ألف دينار مستثمرة تتطلب تحقيق خمسة ألاف دينار سنويا تعويضا عن الفائدة التي خسرها من المصرف .

أما في حالة عدم ثبات صافي الدخل المزرعي في المستقبل ومعرفة هذا التغير ، فيستخرج صافي الدخل المزرعي بالصورة الآتية إذ تصبح المعادلة بالشكل الآتي:-

$$\frac{\text{ص}}{\text{س}} \pm \frac{\text{أ}}{\text{س}^2}$$

حيث يمثل أ مقدار الزيادة أو النقصان في صافي الدخل المزرعي في المستقبل .

مثال:

إذ كان صافي الدخل المزرعي للدونم الواحد من الارض الزراعية يساوي (10000) ألاف دينار فإن صافي الدخل المزرعي يزداد بمقدار (1000) ألف دينار .

$$\text{قيمة الدونم الواحد} = \frac{10000}{0.05} + \frac{1000}{(0.05)^2}$$

= 600000 دينار

وفي هذه الحالة نفترض انتاجية الدونم ستستمر الى ما لانهاية من السنين في المستقبل.

أما إذا كان عمر الارض محدودا كما هو في مناطق اسخراج النفط او مناطق المناجم فتصبح المعادلة بالشكل الاتي عند تقدير قيمة الدونم الواحد منها :-

$$\text{ق} = \frac{\text{ص}}{\text{س}} \left(1 - \frac{1}{(1 + \text{س})^{\text{ن}}} \right)$$

حيث تمثل ن عدد السنوات التي تستغل بها الارض. أما الصعوبات التي تواجه هذه الطريقة فتتلخص بالنقاط الاتية:-

1- من الصعوبة التوصل وبشكل دقيق الى معرفة صافي الدخل المزرعي.
2- صعوبة تحديد نسبة الفائدة على القروض وخاصة إذ كانت مجالات كثيرة لرأس المال من عمليات الاستثمار، ومن الصعوبة تحديد الفرص البديلة لرأس المال ومعرفتها.
3- إذا كانت هناك مبان ومنشآت تابعة للأرض ،فمن الصعوبة تقدير قيم تلك الابنية والتحسينات الجارية على الارض لتأثيرها على صافي الدخل المزرعي.
4- من الصعوبة استخدام قانون ثابت لاختلاف الانتاج المستخدم وطبيعة المشاريع الانتاجية.

ب- طريقة الثمن المثلى أو طريقة المقارنة:-

إذ يستخدم سعر السوق السائد في تلك المنطقة بتقدير قيمة الارض الزراعية ،وتخضع في هذه الحالة الى التقلبات السعرية الناتجة عن طلب وعرض الارض تحت الطبيعة الاقتصادية. ويعد هذا المعيار مهما في حالة وجود الحرية الكاملة في عمليات بيع الاراضي وشرائها ،وهناك اعداد كبيرة من الارض معروضة للبيع في تلك المنطقة وتخضع للمنافسة الحرة التامة ودون اي تأثير خارجي، كما قد تكون الاسعار السائدة في المنطقة او اراضي الميراث بعد الاطلاع على اسعارها تكون اساسا لتقدير اسعار الدونم الواحد لها في ضوء هذه الاسعار.

ج- طريقة الثمن الجردي:-

تستخدم هذه الطريقة في تقدير قيمة الارض بصفة خاصة، بحيث يتم جرد كافة الموجودات الثابتة من ابنية ومنشآت وتحسينات مقامة على الارض وكذلك الموجودات المتداولة في المزرعة ثم يتم تقدير قيمة تلك الارض باستخدام أساليب الجرد والتقييم المتعارف عليها.

إن هذه الطريقة تستخدم عادة لتقدير أقيام المنشآت والابنية المقامة بعد دراسة دقيقة لكلفة البناء والعمر المتوقع لها وتاريخ إنشائها والمواد المستخدمة في البناء.

د- تقدير ثمن الارض المستصلحة :-

يمكن استرجاع ثمن ما يصرف على الارض من استصلاح بمدة زمنية تقدر بين 15 – 20 سنة، وهي مدة استرداد رأس المال المستثمر في الاستصلاح .

وتستخدم المعادلة الاتية في تقدير قيمة الدونم الواحد :

قيمة الدونم الواحد = الربح الصافي من الارض بعد الاستصلاح × 20 - (مصاريف الاستصلاح+ الفائدة على رأس المال المستخدم من الاستصلاح – الربح الصافي منها أثناء الاستصلاح) ، ويتوقف الربح المزرعي على مجموعة من العوامل أهمها ما يأتي :

1-مالمشاريع الزراعية التي يتبناها مدير المزرعة؟

2-الحجم الامثل من المزرعة والموارد الاقتصادية الاخرى المستخدمة.

3-الحجم المطلوب من الاستثمارات المزرعية والتي تحتاج اليها متطلبات الانتاج.

4-مجالات استخدام التقدم التكنلوجي المطلوبة.

هـ - طريقة الثمن الضريبي:-

عادة يقدر ثمن الدونم الواحد بعشرة امثال القيمة الايجارية للدونم يضاف اليه النفقات والفائدة على رأس المال وثمن المباني والمنشآت وثمن الاشجار الموجودة على تلك الارض.

ومما تقدم علينا ان نعرف بأن الربح يؤدي دورا مهما في نجاح الادارة المزرعية، إذ تعكس حجم الارباح قدرة مدير المزرعة على ادارة المزرعة بشكل كفوء وناجح، وبهذا تبرز اهمية الارباح على تحقيق ما يأتي:-

1- توفير رأس المال اللازم لزيادة الفعاليات الاقتصادية في المزرعة عن طريق الاستثمار الصافي.
2- الارتفاع بمستوى معيشة العائلة الى مستوى افضل وتحقيق الرفاه الاقتصادي لها.
3- يساعد على استخدام التكنلوجيا المتطورة والوسائل الحديثة في الزراعة لزيادة الانتاج وتطويره.
4- إن الارباح المزرعية تعكس القدرة الادارية لمدير المزرعة وتشجيعه على الاستمرار في العمل المزرعي، وهناك نوعان من الارباح:-

أ-الارباح الاقتصادية التي لا تتحقق إلا في الحالات النادرة وفي الظروف غير الطبيعية ويكون فيها الدخل المزرعي اكبر من مجموع الكلفة الكلية، وهذه الارباح نادرة الوقوع في القطاع الزراعي.
ب-الارباح الاعتيادية، وهي الارباح السائدة في القطاع الزراعي، إذ يتساوى الايراد الكلي مع الكلفة الكلية، وإن هذه الارباح تشجع مدير المزرعة على الاستمرار في عملية الانتاج في الامد القصير والبعيد لأنه يحقق عوائد عناصر الانتاج في العملية الانتاجية ومن ضمنها عوائد الادارة المزرعية والتي تعكس أتعاب مدير المزرعة لقاء عمله وادارته للمزرعة وعوائد عمل أفراد العائلة والفائدة على رأس المال المستثمر في العملية الانتاجية، فضلا عن التكاليف الاخرى بضمنها تكاليف الانتاج الثابتة والمتغيرة.

أسئلة ونشاطات الفصل الثامن

س1 / ماذا نعني بالدخل المزرعي ؟ وكيف يتم تحديد الربح المزرعي ؟

س2 / كيف يتم إيجاد نقطة تعادل كمية الإنتاج ؟ ومتى يحصل المشروع على الأرباح ؟ اشرح ذلك مع الرسم البياني ؟

س3 / لدينا البيانات الآتية عن إحدى المزارع :-

	الف دينار
1 – الدخل المزرعي	
أ – مجموع المبيعات الكلية	2800
ب – الزيادة في رأس مال المزرعة (منشآت)	1400
جـ - استهلاك العائلة من المزرعة	800
د – المجموع	5000
2 – التكاليف	
أ – مجموع مشتريات المزرعة	800
ب – النقصان في رأس مال المزرعة (حيوانات)	200
جـ - الفائدة على رأس المال	150
د – عمل العائلة	550
هـ - المجموع	1700

المطلوب / أ – استخراج صافي الدخل المزرعي

ب – عوائد العمل المزرعي

جـ - عوائد الإدارة المزرعية

س4 / اوجد فترة استرداد رأس المال من البيانات الآتية :-

1 – رأس المال الثابت	3000 الف دينار
2 – الأرباح	2000 الف دينار
3 – الاندثارات	200 الف دينار

س5 / ماذا نعني بالقيمة المضافة الصافية ؟

الفصل التاسع

التمويل والتسليف الزراعي

- ⇐ مفهوم التمويل الزراعي
- ⇐ مصادر التمويل
- ⇐ مصادر التسليف الزراعي
- ⇐ التسليف الزراعي في العراق

أهداف الفصل التاسع

- التعريف بالتمويل والتسليف الزراعي كأحد فروع الاقتصاد الزراعي واهميتهما في العملية الاقتصادية .
- التعرف على مصادر التمويل والتسليف الزراعي بشكل عام وفي العراق بشكل خاص .
- توضيح دور عملية التسليف في النهوض بالقطاع الزراعي .
- التعرف على انواع القروض الزراعية من حيث آجالها واسباب اعطائها .

الفصل التاسع

التمويل والتسليف

9 – 1 مفهوم التمويل الزراعي :

يمكن اعتبار التمويل الزراعي بأنه كافة العمليات والإجراءات والدراسات التي تهتم بتوفير مستلزمات الإنتاج النقدية والعينية والخدمات الخاصة بالإنتاج الزراعي سواء المتوفر منها داخل القطاع الزراعي أو خارجه ، كذلك يبحث التمويل الزراعي في كيفية استغلال هذه المستلزمات لتحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي ومن ثم زيادة مدخولات المزارعين .

تنفرد الزراعة عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة بخصائصها ومشاكلها ، فمن الأمور الشائعة ولا سيما في البلدان التي تكثر فيها الملكيات الصغيرة والمتوسطة حيث يقع منزل المزارع في حقله ، نلاحظ إن المزرعة ما هي إلا مشروع اقتصادي ينتج للسوق ويزود المزارع وأسرته باحتياجاتهم في الوقت نفسه بما يحتاج إليه من سلع استهلاكية ، وهذا يجعل من الصعوبة التفريق بين ما يستغل من قروض لإغراض الإنتاج والاستهلاك .

إن التمويل في القطاع الزراعي أصعب بكثير من التمويل في القطاع الصناعي والقطاع التجاري ، وذلك لتعرض الزراعة إلى المخاطر الطبيعية ، لذا يتردد أصحاب رؤوس الأموال في توظيف أموالهم في الزراعة أو أنهم يفرضون شروطاً قاسية وفوائد عالية لقاء استخدام أموالهم فيها .

إن التمويل الزراعي يهتم بدراسة توفير مستلزمات الإنتاج من مبالغ وخدمات لإدارة العمليات الإنتاجية الزراعية المختلفة ، ويهتم كذلك بدراسة إجراءات المؤسسات التي تتعاطى توفير المستلزمات وأساليبها وأهدافها ، وعلى هذا الأساس يعد التمويل أو التسليف الزراعي دعامة الإنتاج الزراعي في البلاد ، ودعامة كل إصلاح زراعي فيها ، إذ إن المال هو قوام زراعة الفلاح والأساس الذي يقوم عليه كل تحسين في إمكانات الاستغلال الزراعي ومتطلباته.

9 – 2 مصادر التمويل :

توجد مصادر عديدة لتوفير رأس المال اللازم لإقراض المزارعين من اجل توفير الأصول الرأسمالية أو توفير رأس المال لتشغيل المزرعة ، ويمكن تصنيف هذه المصادر إلى مصدرين رئيسين هما ، مصادر ذاتية (داخلية) من أموال تعود ملكيتها للمزارع نفسه أو مصادر خارجية عن طريق الاقتراض ، كما يمكن توفير رأس المال اللازم للمزرعة عن طريق استئجار بعض المواد المزرعية بدل امتلاكها ، مثل استئجار الأرض أو الآلات الزراعية ، إذ إن الأموال اللازمة لدفع نفقات استئجار تلك الموارد اقل من الأموال اللازمة لامتلاكها وسيتم التطرق إلى هذين المصدرين كما يأتي :

أ – مصادر التمويل الذاتي :

تعد مصادر التمويل الذاتي المحور الأساسي في تمويل الأعمال المزرعية وتدل زيادة موجودات المزرعة وحصة المزارع من رأس المال ومن ثم تعزيز القدرة على التمويل الذاتي وزيادته سنة بعد أخرى على نجاح الأعمال المزرعية وقدرة المزرعة على النمو ويأتي التمويل الذاتي من خلال الادخار أو عن طريق الميراث أو مشاركة بعض المستثمرين للحصول على رأس المال اللازم لإنشاء مزرعة ذات حجم اقتصادي .

ويمثل الادخار أهم بنود مصادر التمويل الذاتي ، ويعرف الادخار بإنه ذلك الجزء من الدخل الفائض عن الاحتياجات الاستهلاكية للمزارع والذي يمكن إعادة استثماره في المزرعة .

ويمكن حساب الادخار عن طريق حساب صافي الدخل المزرعي مضافاً إليه الدخل المتحصل من خارج المزرعة ثم نطرح منه النفقات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية التي يحتاجها المزارع ، ويمكن زيادة المدخرات من خلال زيادة الدخل المزرعي وتقليل النفقات الاستهلاكية والحصول على دخل من خارج المزرعة .

ومن الطرائق الأخرى المتبعة في زيادة الادخار ما يسمى بطريقة الادخار الإجباري ، إذ يلجأ المزارع أحياناً لشراء بعض الأصول الثابتة مثل الآلات الزراعية بأسلوب التقسيط ، إذ يدفع مقدماً (20 – 30) % من ثمنها وتقسيط القيمة الباقية .

كما يعد الإرث والمنح من بين مصادر التمويل الذاتي خاصة بالنسبة للمزارعين المبتدئين وصغار السن، إلا انه لا يعول على هذا المصدر في الحكم على المركز المالي للمزرعة ، حيث يتردد الممولون عن تقديم القروض لتلك المزارع التي يمثل الإرث والمنح المصدر الأساس لتوفير التمويل الذاتي ، إذ إن توفر التمويل من هذا المصدر لا يدل على نجاح المزارع في نشاطه المزرعي .

وقد يلجأ المزارع إلى زيادة التمويل الذاتي للمزرعة عن طريق مشاركة بعض المستثمرين من رجال الأعمال وأصحاب المهن الأخرى الذين يرغبون في استثمار أموالهم في المزرعة ، ويساعد هذا الأسلوب في

التمويل على إقامة نشاطات زراعية ذات حجوم اقتصادية مناسبة ، كما يمكنه من تطبيق التكنولوجيا الجديدة في الزراعة ، ولكن من سلبيات هذا النوع من التمويل هو تدخل المستثمر (صاحب رأس المال) في القرارات الإدارية والتنظيمية للمزارع .

ب – المصادر الخارجية (الإقراض) :

يعد الإقراض احد مصادر التمويل الخارجية الرئيسة إذ إن الإقراض يساعد على زيادة ربحية رأس المال الذاتي من ناحية وزيادة المخاطرة من ناحية أخرى .

وسنتناول أنواع القروض ومصادرها وتسديدها في الموضوع الآتي المتعلق بمصادر التسليف .

9 – 3 مصادر التسليف الزراعي :

يعد التسليف هو الطريقة المتبعة في الحصول على الأموال التي يحتاجها المزارع لتوسيع أعماله ، إذ يهتم التسليف بدراسة توفير مستلزمات الإنتاج من مبالغ وخدمات مختلفة لإدارة العمليات الإنتاجية الزراعية المختلفة ، وكذلك الكيفية التي يمكن فيها استغلال هذه المستلزمات لتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي ومن ثم زيادة مدخولات المزارعين .

والسلفة أو القرض ما هو إلا مبلغ يستلفه أو يقترضه شخص معين أو مؤسسة من شخص أو مؤسسة التسليف ، مع التعهد برد هذا المبلغ او ما يساويه بعد مضي مدة معينة ، يضاف إليه مبلغ معين نظير هذا الاستعمال يسمى (الفائدة) .

ويجب أن يكون واضحاً إن السلفة أداة ذات حدين ، فان استخدمت بصورة صحيحة وسليمة فان العمليات الإنتاجية ستؤدي إلى حل كثير من مشاكل المزارعين ، وان استخدمت في غير الطريق التي استلفت من اجلها فإنها ستولد مشاكل كثيرة ، وعلى المستلف أن يلاحظ ما يأتي قبل إقدامه في الحصول على السلفة :-

1 – معرفة ما إذا كان مبلغ السلفة الذي ينوي طلبه يعطي إيراداً يزيد على تكاليف السلفة .

2 – معرفة إمكانية تسديد مبلغ السلفة قبل استحقاقه .

3 – قابلية المستلف على تحمل المخاطر التي قد تحدث بعد تسلم السلفة ، وهذا يتوقف على الآتي :-

أ – إمكانية الحصول على المال أو القرض في جميع الأوقات .

ب – استقرار دخل المستلف .

جـ - إمكانية تقليل النفقات المزرعية والعائلية في أوقات الأزمات .

د – إمكانيته على تكوين رأس مال احتياطي لسد النفقات الغير اعتيادية إذا انخفض الدخل .

ويمكن تقسيم مصادر التسليف الزراعي إلى ثلاثة أقسام رئيسة وكما يأتي :-

1 – المصادر العامة (الحكومية وشبه الحكومية) .

2 – الجمعيات التعاونية .

3 – المصادر الخاصة .

وسيتم التطرق إلى هذه المصادر المهمة في الموضوع الآتي المتعلق بالتسليف الزراعي في العراق

9 – 4 التسليف الزراعي في العراق :

يعد التسليف الزراعي في العراق عاملاً مهماً من عوامل التنمية الاقتصادية بشكل عام وتنمية القطاع الزراعي بشكل خاص ، إذ تقوم الحكومة بدور فاعل في تقديم السلف إلى المزارعين لحاجتهم الماسة إليها لغرض تهيئة المستلزمات الزراعية ذات الكلف المختلفة بهدف زيادة الإنتاج الزراعي .

وفيما يأتي شرح مفصل لآلية التسليف في العراق حسب مصادره الرئيسة :-

9-4-1 : المصادر الحكومية :

تعد الحكومة من الوسائل الرئيسة التي تتمكن من القيام بعملية التسليف ، وتوجه عنايتها بهذا الخصوص إلى صغار المزارعين الذين يصعب عليهم الحصول على السلف من مصادر أخرى ، لذلك فان المصرف الزراعي في العراق يؤدي دوراً مهماً في عملية التسليف ، إذ تأسس هذا المصرف سنة 1936م وتطور رأسمال المصرف ليقدم خدماته للمزارعين من خلال فروعه المنتشرة في العراق ويعمل المصرف الزراعي على تمويل الزراعة والمساهمة في إنمائها من خلال تقديمه للخدمات الآتية :-

1 – أقراض الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة قروضاً نقدية أو عينية حسب الحاجة لتحقيق الأغراض الواردة في أنظمتها الداخلية .

2 – تشجيع التوفير والادخار وقبول الودائع والقيام بالعمليات المصرفية التي تتطلبها الأعمال الزراعية .

3 – إقراض المزارعين والشركات الزراعية للأغراض الآتية :-

أ – الإنفاق على الأعمال الزراعية كالحراثة والحصاد وجني الحاصلات ومكافحة الحشرات والتشجير وأعمال البستنة وتطهير السواقي والجداول والمبازل الخاصة وشراء البذور والأسمدة والمبيدات وادوات الحقل اليدوية .

ب – الإنفاق على استصلاح الأراضي وإحيائها وإنشاء البساتين عليها واعمارها وتسويتها ، وشق الجداول والمبازل وحفر الآبار فيها للأغراض الزراعية .

جـ - شراء المضخات والمكائن والآلات والمعدات الزراعية .

د – شراء المواشي والدواجن وحيوانات الحقل الأخرى ومكائن تفريخ الدجاج وصناعة الألبان ومناحل العسل وإنشاء أو شراء ما يقتضي لتربية هذه الحيوانات وصيانة المكائن وإدامتها ، من أبنية وحظائر وأحواض وأعلاف وأدوات ومواد أخرى وكل ما يتعلق بتربية وإنماء الثروة الحيوانية والسمكية والأحياء المائية الأخرى وشراء المكائن المطلوبة لتطويرها .

هـ - فك العقارات الزراعية من الرهون المثقلة بها على أن لا تقل المدة الماضية على الرهن عن سنة واحدة .

و – إنشاء الأبنية والمخازن والمستودعات وغرف التبريد لخزن وحفظ المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية والأحياء المائية الأخرى .

ز – تمكين المغارسين والمتعبين من شراء حصة الشريك أو صاحب الأرض في الأرض والشجر .

4 – القيام بأية خدمات أخرى ذات صلة بشؤون التمويل الزراعي وتنمية الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية بناءً على طلب الدوائر الرسمية أو القطاع الخاص حسبما يقرر المجلس.

5 – المساهمة في الشركات الزراعية التي تستهدف تطوير الزراعة واستصلاح الأراضي وإنماء الثروة الحيوانية والسمكية والأحياء المائية الأخرى بموافقة المجلس .

6 – المساهمة في إنشاء الصناعات الزراعية حسب قناعات المجلس .

إن هذه الخدمات يتم تقديمها حسب قانون المصرف الزراعي وبموافقة المجلس الذي شكل لإدارة المصرف والذي من خلاله تتم دراسة جميع الطلبات المقدمة إليه من قبل الراغبين في الحصول على السلف الزراعية .

وتقسم القروض الزراعية من حيث آجالها إلى الأنواع الآتية :-

1 – قروض قصيرة الأجل: ومدتها لا تزيد على السنتين وهي تطلب للأغراض الآتية :-

أ – الإنفاق على الأعمال الأولية والنهائية للزراعة الحقلية كالحراثة وكري الأنهار وشراء البذور والأسمدة والمبيدات وأدوات الحقل اليدوية لمكافحة الحشرات والحصاد وجني الحاصلات والتسويق وما شابه ذلك .

ب – مساعدة الفلاحين للأمور المعاشية عند الأزمات .

2 – قروض متوسطة الأجل: لا تزيد مدتها على ست سنوات وهي التي تطلب للأغراض الزراعية الآتية :-

أ – شراء المواشي والدواجن وحيوانات الحقل الأخرى كالأغنام والأبقار والعجول ومناحل العسل وغيرها وما يقتضي لها من مواد وأعلاف ومكائن تفريخ الدجاج وصناعة الألبان والمكائن الخاصة بإنماء الثروة الحيوانية والسمكية والأحياء المائية الأخرى وبناء الحظائر وإدامتها وصيانة المكائن .

ب – شراء المكائن الزراعية كالمضخات العمودية والساحبات والحاصدات وآلاتها وأدواتها الاحتياطية ووسائط نقل الوقود والماء والمنتجات الزراعية .

جـ - الصرف على أسواق وحوانيت التعاونيات الزراعية والمشاريع الصناعية الزراعية .

د – قروض الجمعيات التعاونية الزراعية النقدية المعطاة لها لغرض تمكين أعضائها من تسديد الديون الزراعية المترتبة عليهم للغير لأول مرة عند انتمائهم للجمعية .

3 – قروض طويلة الأجل: لا تزيد مدتها على خمس عشرة سنة ، وهي التي تطلب للأغراض الآتية :-

أ– إنشاء البساتين .

ب – مشاريع توسيع زراعة النخيل وتشجيرها وتصنيع التمور .

جـ - استصلاح وإحياء الأراضي لجعلها قابلة للزراعة بتسويتها وشق الجداول والمبازل وفروعها وحفر الآبار وغير ذلك مما تقتضيه عملية الاستصلاح والإحياء.

د – إنشاء الأبنية والمخازن والمستودعات وغرف التبريد ومحلات تصليح المكائن وتصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية والأحياء المائية وما يقتضي لها من أحواض .

هـ - إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية لإنشاء العبارات وبناء الحظائر وما تحتاجه من ملحقات .

4 – إذا كانت أغراض القرض متنوعة فانه يعتبر قصيراً أو متوسطاً أو طويلاً حسب ما يقرره المصرف .

اما شروط السلف الزراعية فأهمها ما يأتي:

1 – مطابقة موعد الدفع مع موسم الحاصل وعلى أقساط ، وهذا أسهل واسلم من طريقة العقد الذي يلزم المدين بإدخال السلفة لديه ودفعها عند نهاية اجلها دفعة واحدة .

2 – يجب أن يتضمن عقد السلفة فقرة (أن يكون الدفع في أي وقت تتوفر فيه المبالغ لدى المزارع) .

3 – أن يتناسب اجل السلفة مع الغرض الذي استلفت من اجله ، وهذا يجب أن ينسجم مع عمر الحاجة التي تستعمل في شرائه ، فلا يجوز مثلاً أن تشتري آلة تستهلك في ثلاث سنوات بسلفة طويلة الأجل تمتد إلى عشرين سنة ، إذ يجب أن يكون موعد الدفع خلال ثلاث سنوات ، وهو مناسب لعمر هذه الأولوية ، لان الاستمرار على دفع ثمن شيء ليس موجوداً أو انتهى عمره الإنتاجي يتعارض مع حسن إدارة المزرعة .

4 – يجب أن يتفق موعد الدفع الذي يثمر بعده العمل الذي استعملت السلفة لأجله ، فلا يصح أن تستحق دفع السلفة على إصلاح ارض قبل مضي الوقت الضروري لإتمام هذا الإصلاح وبدء الأرض في الإنتاج .

5 – ضرورة أن يكون سعر الفائدة قليلاً ومشجعاً للمزارعين على العمل والإقدام على التسليف لتحسين الإنتاج وزيادته.

اما توثيق القروض النقدية والعينية كالآتي:-

1 – العقارات التي يجوز رهنها تأميناً حسب أحكام القانون المدني .

2 – الأبنية المشيدة بمقتضى حقوق المساطحة على أن لا تقل المدة المتبقية للمساطح على خمس عشر سنة ، وان لا يكون المساطح ممنوعاً من رهنها بمقتضى عقد المساطحة .

3 – مغروسات المغارسين ، على ان لا تقل حصة المغارس على ثلث المغروسات من كل عقار ويراعى في الضمانات ما يأتي :-

أ – أن لا تكون محجوزة أو مرهونة لقاء دين للغير إلا إذا كانت نسبة (**50** %) من قيمة العقار كافية لتغطية دين الغير ودين المصرف .

ب – أن لا تقل الحصة الشائعة عند الربح في العقار الزراعي ، إلا إذا كانت مساحتها (**5**) دونمات فأكثر من الأراضي السيحية و (**10**) دونمات من الأراضي التي تسقى بالواسطة ومئة دونم في الأراضي الديمية ودونمين فأكثر في البساتين .

4 – تمام المكائن والآلات الزراعية على أن لا تكون محجوزة أو مرهونة لدى الغير وبشرط أن تعزز بعقار قيمته تساوي (**10**%) من قيمتها .

5 – الحاصلات الزراعية المخزونة في المخازن والمستودعات وغرف التبريد والسايلوات .

6 – أموال التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة والشركات الزراعية .

7 – الضمانات الشخصية وهي كما يأتي:

أ – الكفالات المصرفية .

ب – الأسهم والسندات المالية والتجارية والأوراق التي يقرر مجلس ادارة المصرف قبولها .

جـ - كفالات المصالح والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ذات الصلة بالتنمية الزراعية .

د – للمصرف إضافة للضمانات المبينة في قانون المصرف ، أن يطلب كفالة شخص ضامن لمبلغ القرض وفوائده كلاً أو جزءاً .

9-4-2 : الجمعيات التعاونية :

وهي من مصادر التسليف المهمة للمزارعين في العراق ، إذ تقوم الجمعيات التعاونية بتسليف أعضائها ، ويكون الضمان هو تعهد المستلف بتقديم محاصيله إلى الجمعية لتسويقها لحسابه وخصم مقدار السلفة وفوائدها وتكاليفها الأخرى من ثمن المحاصيل المباعة ، ويعتبر المصرف الزراعي الخطوة المهمة في مساعدة الجمعيات التي يكون رأس مالها محدوداً .

9-4-3 : المصادر الخاصة :

يلجأ المزارعون إلى بعض المصادر القريبة والخاصة للحصول على السلف ، كالأفراد العاديين والتجار والوسطاء والباعة والبنوك التجارية الخاصة ، وكذلك الشركات ، لان تعقد وسائل وطرائق الحصول على القرض من المصادر الحكومية وعدم كفايتها اضطر المزارعين للاقتراض من المصادر غير الحكومية المذكورة أعلاه ،ودائماً ما تكون القروض قصيرة الأجل ، اذ من الواضح إن هؤلاء ليس لديهم الإلمام الكافي

ولا الخبرة الفنية بالتسليف كما في المؤسسات التمويلية المتخصصة ، فضلا عن ارتفاع نسبة الفائدة المفروضة على القرض .

أما التجار والباعة والوسطاء فيلجأ إليهم المزارعون عند عدم استطاعتهم الحصول على السلف الزراعية من مؤسسات التسليف بسبب عدم توفر الضمانات المطلوبة .

وتعد المصادر الخاصة من المصادر القديمة التي تقوم بعملية التسليف ، وتمنح هذه القروض لفترة محدودة محصورة بين بداية الموسم الزراعي ونهايته وتمتاز بأن مقدار المبلغ الممنوح قليل ومدة القرض قصيرة وذات فائدة عالية ، وفي بعض الأحيان يتم تسديد هذه السلف عن طريق بيع جزء من المحاصيل

للدائن بسعر اقل من سعر السوق وأحياناً يستقطع مبلغ الفائدة من مبلغ القرض أو عن طريق مشاركة المدين نسبة معينة من الحاصل عوضاً عن مبلغ القرض ، أما البنوك التجارية والزراعية الخاصة فان السلف المقدمة من قبلهم تكون مضمونة بحاصلات المقترضين ، وبصورة عامة لا ترغب البنوك التجارية في تقديم السلف الزراعية في البلاد المتخلفة ، وذلك لارتفاع التكاليف التي تصرف للأشراف على هذه السلف ، وان أهم الأسباب التي تؤدي إلى تردد البنوك التجارية في تقديم السلف الزراعية هي ، طول فترة الإنتاج وتعرض المنتجات الزراعية للتلف وقلة تقديم الضمانات من قبل المستلفين وصعوبتها .

أسئلة ونشاطات الفصل التاسع

س1 / ماذا نعني بمفهوم التمويل الزراعي ؟

س2 / عدد أهم مصادر التمويل الزراعي وتكلم عنها بإختصار ؟

س3 / تكلم عن التسليف الزراعي وما هي أهم مصادره ؟

س4 / ما هي الخدمات التي يقدمها المصرف الزراعي للمزارعين من خلال عملية التسليف ؟

س5 / ما هي الأغراض التي من اجلها يقدم المصرف الزراعي خدماته للمزارعين والشركات من خلال عملية الإقراض ؟

س6 / ما هي أقسام القروض الزراعية من حيث الأجل ؟

س7 / ما هي الأغراض المتحققة من القروض المتوسطة الأجل ؟

س8 / ما هي الشروط التي يفرضها المصرف الزراعي على المزارعين عند تقديمه السلف الزراعية ؟

س9 / ما هي الضمانات الشخصية التي يطلبها المصرف الزراعي لتقديم السلف للمزارعين ؟

الفصل العاشر

السياسة الاقتصادية

والسياسة الزراعية

- ⇐ السياسة الاقتصادية
- ⇐ مفهوم السياسة الزراعية
- ⇐ أهداف ومتطلبات السياسة الزراعية
- ⇐ أنواع السياسات الزراعية
- ⇐ أهداف السياسة السعرية

أهداف الفصل العاشر

- تعريف الطالب بمعنى السياسة الزراعية واهميتها في البناء الاقتصادي والتعرف على اهداف ومتطلبات السياسة الزراعية بشكل عام .
- تعريف الطالب بأنواع السياسات الزراعية وكيف يتم تنظيم وتوفير وسائل ومستلزمات الانتاج الزراعي .
- التعريف بأهداف السياسات الزراعية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تسعى الى تحقيقها .

الفصل العاشر

التمويل والتسليف

10 – 1 السياسة الاقتصادية :

قبل التطرق إلى مفهوم السياسة الزراعية لا بد من تعريف مفهوم السياسة الاقتصادية بشيء من الإيجاز، تعرف السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف معينة في مدة زمنية معينة كأن تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية للنهوض بالواقع الاقتصادي لبلد معين نحو الأفضل من خلال زيادة الإنتاج الاجتماعي الذي ينعكس على تحسين مستوى دخل الفرد الحقيقي مما يرفع أو يحسن من مستواه المعيشي ، وقد تعني السياسة الاقتصادية لبعض البلدان تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، أو معالجة التضخم من خلال بعض الإجراءات الاقتصادية التي تعتمدها السلطة الاقتصادية للتحكم بالعملية الإنتاجية والتغيرات في القوة الشرائية للعملة الوطنية ، ولكي تكون السياسة الاقتصادية مضمونة النجاح فلا بد من صياغتها وأعدادها بعد اخذ النقاط الآتية بنظر الاعتبار:

أ – التناسب بين الهدف المعلن وبين الموارد الاقتصادية المتاحة للبلد المعني ، إذ لا يجوز أن تكون أهداف السياسة الاقتصادية واسعة جداً بحيث تفوق الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لذلك البلد مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى النتائج المطلوبة ، ومن ثم فشل السياسة الاقتصادية لذلك يجب أن يحرص واضعو السياسة الاقتصادية على التطابق الموضوعي بين الأهداف والإمكانيات المتاحة لبلدهم .

ب – عدم تناقض السياسة الاقتصادية مع العادات والتقاليد الشائعة في المجتمع ، وهذا يفسر لنا فشل نماذج السياسة الاقتصادية التي تجلب من الخارج ، فلا تجد لها قبولاً بين أفراده مما يؤدي إلى فشلها فشلاً ذريعاً .

جـ - ضرورة وجود إمكانيات إدارية قادرة على تنفيذ السياسة الاقتصادية ، إذ لا يمكن اقتراح برنامج للسياسة الاقتصادية من دون وجود الملاك الإداري والفني الذي يقوم بتنفيذ تلك السياسة .

إن السياسة الاقتصادية تتضمن مجموعة من السياسات منها الزراعية والصناعية والتجارية والنفطية وسياسات التشغيل والقوى العاملة ، وسياسات الأجور والأسعار .

10 – 2 مفهوم السياسة الزراعية :

يحتل القطاع الزراعي موقعاً مهماً بين قطاعات الاقتصاد الوطني في جميع البلدان ، وتزداد أهمية هذا القطاع في البلدان النامية التي يحتل فيها القطاع الزراعي الأولوية المطلقة في أغلب هذه البلدان ، وتختلف السياسة الزراعية من بلد إلى آخر نتيجة لاختلاف طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هذه

البلدان ، فقد يكون البلد رأسمالياً مما يعني اعتماد نظام آلية السوق الحر الذي يأخذ على عاتقه التأثير في تنظيم السياسة الزراعية وتحديد أهدافها وأولوياتها ، أو يكون البلد ذا اتجاه مركزي (عام أو اشتراكي) يعتمد التخطيط التفصيلي للسياسة الزراعية وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها ، فضلاً عن نوعها وطبيعتها والتي تتبع للوصول إلى تنفيذ ناجح للأهداف المخططة .

وعلى العموم ، ومهما كانت طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ونظراً لخصوصية القطاع الزراعي ، فان الدول تتدخل عادة في التأثير على السياسة الزراعية وتوجيهها بشكل أو بآخر ، ويتوضح هذا التدخل بصورة جلية في التأثير على سياسات الأسعار الزراعية ، إذ تتدخل الدولة لضمان حد أدنى للأسعار الزراعية يضمن مصلحة المنتج والمستهلك في آن واحد .

أما في البلدان النامية ، فان الدولة تتدخل بحكم مسؤوليتها في بناء المشاريع الزراعية المختلفة والتي تخدم تطوير القطاع الزراعي ، كبناء السدود والخزانات وشق الجداول الرئيسة والفرعية وتنظيم شبكات المبازل وبناء الصناعات المنتجة للسلع الصناعية الضرورية للزراعة وتطويرها ، كمصانع الآلات والمكائن الزراعية والأسمدة والمبيدات ، كما تهتم الدولة بإنتاج البذور والشتلات وتطوير الأبحاث الزراعية .

وهناك أشكال أخرى لتدخل الدول النامية منها تنظيم عمليات التسويق الزراعي وتحديد سقف أعلى وحد أدنى للأسعار الزراعية لضمان استقرار الإنتاج الزراعي وعدم تذبذبه ، ففي الوقت الذي تقوم بحماية المنتجين وتشجيعهم وتقديم الدعم الواسع للأسعار الزراعية فأنها تقوم أيضاً بحماية المستهلك من خلال تحملها لفرق السعر ، فهي تدفع أسعاراً عالية لمنتجي بعض المحاصيل الزراعية وخصوصاً الأساسية كالحنطة والشعير والذرة والمحاصيل الصناعية كالقطن والسمسم وفول الصويا ، وهذا ما نلاحظه في سياسة بلدنا السعرية الزراعية ، لذلك نجد إن دور الدولة يكون فعالاً وأساسياً في رسم السياسة ووضعها ، إذ يبلغ هذا الدور أهميته الكبيرة في البلدان النامية .

وتعد السياسة الزراعية جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة لأي بلد من البلدان ، وهي تعني (الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة من اجل تحقيق الأهداف المرسومة للنهوض بالواقع الزراعي من خلال مجموعة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير اكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره).

10 – 3 أهداف ومتطلبات السياسة الزراعية :

إن السياسة الزراعية تستهدف تحقيق ما يأتي :-

1 – زيادة رفاهية العاملين في القطاع الزراعي من خلال زيادة الإنتاج وتحسين النوعية الذي ينعكس بزيادة مدخولات العاملين وزيادة مستواهم المعاشي وتحسينه .

2 – إن زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته سوف يؤدي إلى توفير السلع الغذائية للمواطنين وبأسعار مناسبة .

3 – إن زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته يؤدي إلى تلبية حاجات القطاع الصناعي من المواد الخام الزراعية للمصانع الغذائية والنسيجية وغيرها بما يعزز مكانة الاقتصاد الوطني .

4 – زيادة الإنتاج تؤدي إلى تصدير السلع الزراعية إلى الأسواق الخارجية خصوصاً وان الطلب على هذه السلع يزداد على المستوى العالمي سنة بعد أخرى.

5 – الحصول على أعلى ناتج ممكن بأقل كلفة ممكنة من خلال الاستثمار الأمثل لعناصر الإنتاج .

6 – تحقيق العدالة في التوزيع من خلال تكوين فرص جديدة أمام المجتمع لاختيار ما يناسب قابلياتهم وأذواقهم من اجل حصولهم على متطلبات العيش من غذاء وكساء وسكن .

ومن الأمور المهمة التي يجب الانتباه لها عند وضع السياسة الزراعية هو ضمان التناسق وعدم التعارض فيما بين أجزائها ، إذ إنها لا بد إن تتكامل مع بعضها البعض لضمان تحقيق الأهداف المطلوبة منها .

أما متطلبات السياسة الزراعية ، فالمقصود بها الشروط الواجب توفرها لنجاح السياسة الزراعية التي هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة لأي بلد من البلدان ، ولكي تنجح السياسة الزراعية في تنفيذ مهامها لابد من توفير المتطلبات الآتية :-

أ – أن تصدر السياسة الزراعية من سلطة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني ، هدفها الصالح العام ، ولذلك فان هذه السلطة تتمكن من وضع أهداف السياسة الاقتصادية الزراعية والعمل على تنفيذها من خلال أجهزتها .

ب – أن تكون أهداف السياسة الزراعية ممثلة لإهداف غالبية أبناء المجتمع وان تكون واضحة ولا تتعارض فيما بينها .

ج – ومن متطلبات السياسة الزراعية اختيار الوسائل المناسبة للتنفيذ ، وهذه الوسائل يجب أن لا تتعارض مع الأهداف الخاصة بالسياسة الزراعية ، وان تكون مرنة وملائمة للظروف المحيطة بها وتخدم تنفيذ السياسات الأخرى ، ومثال على ذلك هو إنشاء المزارع الجماعية في العراق ، إذ لم تكن ملائمة لرغبات الفلاحين وعاداتهم ، لذلك فشلت هذه المزارع فشلاً ذريعاً وأثرت كثيراً في السياسة الزراعية وحدت في نجاحها .

د – ضرورة تطابق الوسائل مع الظروف المحيطة بها ، وعليه يجب أن تتم دراسة الظروف المحيطة بتطبيق السياسة الزراعية والوسائل التي تستخدم لتنفيذها .

هـ – إن الإصلاح الزراعي يعد من المتطلبات الرئيسية لنجاح السياسة الزراعية باعتباره أداة مهمة من أدوات السياسة الزراعية ، إذ إن الإصلاح الزراعي يعني (مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الدولة لمعالجة عيوب الاقتصاد الريفي من خلال إصدار تشريعات وقرارات مناسبة لتنظيم استغلال الأرض من قبل الأفراد والعلاقة بين المالكين والمستأجرين والفلاحين وتشجيع العمل التعاوني الزراعي وتنظيم التمويل والتسويق وتحسين الإنتاج الزراعي من خلال استصلاح الأراضي الزراعية والاهتمام بالإرشاد الزراعي وتطوير مستوى الوعي الريفي للانتقال إلى مستوى قريب من حياة أهل المدن .

الأسباب التي تدعو للإصلاح الزراعي هي :-

أ– عدم معرفة الفلاحين بالأساليب العلمية للإنتاج الزراعي .

ب – انخفاض مستوى التكنولوجيا الزراعية المستعملة في الزراعة .

ج - السيطرة الإقطاعية التي كانت سائدة على الأراضي الزراعية .

د – الهجرة غير المخططة من الريف إلى المدينة .

هـ - ضعف الحركة التعاونية وعدم شمولها لجميع الأراضي الزراعية في العراق .

10 – 4 أنواع السياسات الزراعية :

إن السياسة الزراعية تتضمن السياسات الفرعية الآتية :-

أولاً – سياسات الإنتاج الزراعي :

وهذه السياسات تتضمن جميع العمليات المرتبطة بتنظيم وتوفير وسائل ومستلزمات الإنتاج الزراعي مثل: -

أ – توفير المكائن والآلات الزراعية الضرورية لإنجاز العمليات الإنتاجية الزراعية.

ب – توفير الأسمدة والبذور والمبيدات والاهتمام بالبحوث الزراعية .

جـ - تنظيم استغلال الأراضي الزراعية والاهتمام بالدورات الزراعية .

د – الاهتمام بالري واستصلاح الأراضي الزراعية والمحافظة على خصوبتها .

هـ - تنظيم استغلال القوى البشرية من إداريين ومهندسين زراعيين وفنيين ومراقبين زراعيين وعمال ماهرين أو فلاحين بصورة علمية .

ز – استغلال المباني والتشييدات بكفاءة عالية .

ثانياً – سياسات التسويق الزراعي :

وتشمل جميع الإجراءات الخاصة بتنظيم عمليات التسويق الزراعي ومتابعة عمل الأسواق الزراعية وتجهيزها بالوسائل الضرورية لتسهيل أعمالها وتزويدها بالمعلومات التسويقية وإخبار المزارعين عنها حتى يكون بإمكانهم تسويق حاصلاتهم .

ثالثاً – سياسات التمويل الزراعي :

ونعني بها السياسات المالية التي تستهدف تنشيط وتطوير الإنتاج الزراعي ، وتعطي أجهزة الدولة في البلدان النامية اهتماماً خاصاً لهذا الجانب من خلال إقامة المنشآت المالية كالمصارف الزراعية وغيرها من الأجهزة التي تقوم بعمليات التمويل والتسليف ، وتضع الدولة عادة سياسات مالية بهدف تشجيع الإنتاج الزراعي وإدخال أصناف زراعية جديدة سواء كان ذلك في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني من اجل

الوصول إلى تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته ، وهذا ما لاحظناه من خلال سياسات التمويل الخاصة بالمصرف الزراعي الذي قام بتشجيع تربية الدواجن ونشر زراعة فول الصويا والاهتمام بتطوير تربية الأسماك وغير ذلك ، فضلاً عن مساعدة الفلاحين بالحصول على المكائن والآلات الزراعية وزيادة مساحة البساتين وغيرها من العمليات الزراعية .

رابعاً – السياسات السعرية الزراعية :

لقد اخذ مفهوم السياسة السعرية الزراعية أبعاداً واسعة نتيجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وقد أصبحت السياسة السعرية الزراعية تكون أهم أجزاء السياسة الزراعية التي تعتمدها الدولة في توجيه الإنتاج الزراعي ، ويمكن أن يحدد مفهومهاً بأنها (جملة الإجراءات التي يتم في ضوئها تخطيط وتحديد الأسعار والتأثير فيها بما يؤمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية) أو إنها (الوسائل المباشرة وغير المباشرة المؤثرة في هيكل الأسعار ومكوناتها بما في ذلك التكاليف والرسوم والضرائب والإعانات المالية التي من شأنها التأثير على مستوى وقوى السوق التلقائية) .

الأسس التي يجب الانتباه إليها عند وضع السياسة السعرية الزراعية ما يأتي :-

أ – الإعلان المسبق عن أسعار شراء المنتجات الزراعية الأساسية بوجه خاص قبل بدء الموسم الزراعي ، وذلك لتحفيز المزارعين على التوجه لزراعة المنتوج المطلوب .

ب – أن تضمن أسعار الشراء استقراراً في علاقات الإنتاج الزراعي .

جـ - الربط بين أسعار الشراء والدخول التي يحصل عليها المواطنون .

د – التنسيق بين أسعار الشراء والسياسات والإجراءات الأخرى في إطار خطة الإنماء الزراعي وخطة التنمية الوطنية باتجاه تحقيق الموازنة الاقتصادية .

هـ - التنسيق بين سياسة أسعار الشراء وأسعار عناصر الإنتاج الزراعي ، بحيث يكون للأخيرة الدور الفعال في ميدان زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتحقيق التراكم في الأمد البعيد .

و – مراعاة مصلحة المشروعات الصناعية الوطنية عند تحديد أسعار شراء المواد الزراعية الأولية الداخلة في صناعة تلك المشاريع مع ملاحظة مصلحة المنتج الزراعي في الوقت نفسه.

ز – تنسيق السياسة السعرية الزراعية إلى أقصى حد ممكن مع سياسة الإقراض والضرائب وتامين المنتجات النباتية والثروة الحيوانية ضد الأخطار ، فالقروض والسلف تساعد على تقوية موقف المساومة للفلاحين وتشجيعهم على تسويق منتجاتهم مع أثار تذبذب الأسعار خلال الموسم الزراعي .

ج – تصنيف السلع الزراعية على وفق خواصها الغذائية لإخذها في الحسبان عند النظر في أسعارها استرشاداً بمعالم خطة التنمية .

ط – مراعاة النوعية واعتماد مبدأ التدرج عند تحديد السعر مع التركيز على تحضير المنتجين لتحسين نوعية إنتاجهم .

أما الأسس التي يجب الأخذ بها عند تحديد أسعار المستهلك فيمكن تلخيص أبرزها بالشكل الآتي :-

1– التمييز بين السلع الزراعية الموجهة لإغراض الاستهلاك البشري المباشر وتلك التي توجه لأغراض الإنتاج الصناعي بصفتها مواد أولية .

2 – تصنيف مجموعتي المنتجات الحيوانية والنباتية المخصصة لأغراض الاستهلاك البشري إلى سلع أساسية (الأكثر ضرورة) والسلع الأساسية (الضرورية) ، وهذا التصنيف يجب أن يتماشى مع ما تهدف إليه خطة التنمية الوطنية في توجيه الاستهلاك وتامين المستوى الأفضل للضروريات الغذائية .

3 - تصنيف المنتجات الزراعية بحسب تعرضها للتلف ، لعلاقة مثل هذا التصنيف بتقدير الهامش التجاري .

10 – 5 أهداف السياسة السعرية

للسياسة السعرية الزراعية أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية تسعى الى تحقيقها ، وكما يأتي:-

أولاً – الأهداف الاقتصادية للسياسة السعرية الزراعية :

1 – إحداث تغيير في هيكل الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة .

2 – زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

3 – استقرار المنتج الزراعي .

4 – توجيه الإنتاج الزراعي للحصول على اكبر عائد ممكن من الموارد الإنتاجية الزراعية .

5 – تعديل هيكل الصادرات والاستيرادات بما يتفق وتحسين الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات .

6 – تحقيق الترابط والتكامل بين القطاع الزراعي وبقية القطاعات الاقتصادية ولا سيما القطاع الصناعي .

ثانياً – الأهداف الاجتماعية للسياسة السعرية الزراعية :

1 – تحسين وتوزيع الدخول بين المزارعين لضمان ثباتهم واستقرارهم في عملية الإنتاج الزراعي ومنع هجرتهم إلى المدينة .

2 – توفير المواد الغذائية للمواطنين بأسعار تتناسب ومدخولاتهم .

ثالثاً - الأهداف السياسية للسياسة السعرية الزراعية :

1 – العمل على زيادة الإنتاج الزراعي .

2 – تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي مما يمنع الضغوط الدولية ويعزز من الاستقلال السياسي .

أسئلة ونشاطات الفصل العاشر

س1 / ماذا نعني بمفهوم السياسة الاقتصادية ؟

س2 / تكلم عن مفهوم السياسة الزراعية حسب طبيعة النظام السياسي ؟

س3 / كيف تتدخل الدولة من خلال السياسة الزراعية في تنظيم عمليات التسويق الزراعي؟

س4 / ما هي أهم أهداف السياسة الزراعية ؟

س5 / ما المقصود بمتطلبات السياسة الزراعية ؟

س6 / ما هي أهم متطلبات السياسة الزراعية ؟

س7 / عدد أنواع السياسات الزراعية الفرعية ؟

س8 / تكلم عن :-

1. سياسات التسويق الزراعي .
2. سياسات التمويل الزراعي .

س9 / ما هي أهم الأهداف الاقتصادية السعرية ؟

الفصل الحادي عشر

التنمية الزراعية

- ⇐ مفهوم التخلف الاقتصادي وأسبابه
- ⇐ خصائص التخلف
- ⇐ الخصائص الاقتصادية للتخلف
- ⇐ الخصائص الاجتماعية للتخلف
- ⇐ مفهوم التنمية الاقتصادية
- ⇐ معوقات التنمية الاقتصادية
- ⇐ أليات التنمية الزراعية

أهداف الفصل الحادي عشر

- تعريف الطالب بمفهوم التخلف الاقتصادي واسبابه وخصائصه .
- توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية واهم معوقاتها والتعريف بالتنمية الزراعية بشكل خاص .
- التعرف على آليات التنمية الزراعية في العراق .
- معرفة اهم طرائق المتابعة للمشاريع والبرامج والخطط الزراعية .

الفصل الحادي عشر

التنمية الزراعية

تعني التنمية الزراعية تحقيق حالة من التقدم المرغوب فيه أو المخطط له في القطاع الزراعي ، سواء كان ذلك على مستوى زيادة الإنتاج الزراعي أو تحسينه من خلال جملة من الإجراءات التي تتبع في هذا المجال ، كاستخدام التكنولوجيا الزراعية المتطورة أو الاهتمام بتطوير وتحسين سياسات التسويق والأسعار الزراعية ، وتحسين مستوى أداء العاملين أو إدخال أصناف نباتية وحيوانية جديدة في العملية الإنتاجية ، أو الاهتمام بأساليب الإرشاد والتوعية الزراعية لعموم المزارعين, ومن ثم فان التنمية الزراعية تهدف إلى رفع المستوى المعاشي وتحسين المستوى الاجتماعي لسكان الريف .

إن التنمية الاقتصادية التي يعتمدها أي بلد من البلدان لا يمكن أن تحقق أهدافها دون إحداث تنمية في القطاع الزراعي خصوصاً في البلدان التي تمتلك موارد زراعية كما هو حال البلدان النامية ومنها العراق ، وذلك للأسباب الاتية :-

1 – إن القطاع الزراعي هو مصدر المواد الغذائية التي يحتاجها المجتمع ، وان عدم قدرة القطاع الزراعي على توفيرها يؤدي إلى اقتطاع جزء من الموارد المتاحة للبلد في استيراد المواد الغذائية ، مما يحرم عملية التنمية من هذه الموارد .

2 – إن القطاع الزراعي يوفر فرص عمل كبيرة لأبناء المجتمع ويؤدي إلى إحداث عملية تنمية في هذا القطاع من شأنها أن تساعد على زيادة فرص العمل المتاحة لأبناء المجتمع ومنع حدوث البطالة .

3 – إن تنمية القطاع الزراعي من شانها أن تؤدي إلى إنتاج المواد الخام الزراعية الضرورية للصناعات الغذائية والنسيجية مما يساعد في تكامل القطاع الزراعي والصناعي باعتبارها المدخل الأساس لنجاح التنمية الاقتصادية الشاملة للاقتصاد الوطني .

4 – إن تنمية القطاع الزراعي من شانها أن تعزز ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال إنتاج الغذاء والمواد الزراعية الخام الضرورية للصناعة التي ستعوض عن الاستيراد بالعملات الصعبة من الخارج ومن ثم تؤدي التنمية الزراعية إلى توفير العملة الصعبة للبلد .

11 – 1 مفهوم التخلف الاقتصادي وأسبابه :

إن بلدان العالم المتخلفة اقتصادياً تعاني من مشاكل كثيرة ، كانخفاض مستوى المعيشة وتدني مستوى الأمن الغذائي للفرد والمجتمع في آن واحد وانتشار الجهل والأمية وعدم القدرة على استيعاب التطور التكنولوجي وتطويعه لخدمة اقتصادها واستغلال مواردها الاقتصادية بصورة عقلانية ويرى اقتصاديو البلدان الرأسمالية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية عدم قدرة شعوب البلدان المتخلفة على التطور وإنهم بحاجة إلى الخبرة والمساعدة من الدول المتقدمة لتجاوز حدة التخلف من خلال برامج المساعدات الإنمائية والخبرة الدولية ، وهذه المساعدات تصب في خدمة مصالح البلدان المتقدمة وزيادة تبعية اقتصاديات البلدان المتخلفة وتعطيل استقلالها الاقتصادي ورغبتها في اختيار الأسلوب الملائم للتخلص من حالة التخلف وتجاوزه .

إن التخلف الذي تعاني منه شعوب آسيا (عدا اليابان) وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، هو نتاج السيطرة الاستعمارية على تلك الشعوب لقرون طويلة ونهب لمواردها الوطنية وربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول المستعمرة .

ومن أهم أسباب التخلف الاقتصادي ما يأتي :-

1 – السيطرة والتوسع الاستعماري بعد الثورة الصناعية في أوربا وخصوصاً في القرن الثامن عشر والتاسع عشر الذي أدى إلى سيطرة بعض الدول الأوربية المتقدمة كإنكلترا وفرنسا واسبانيا والبرتغال على اغلب بلدان آسيا وأفريقيا ، ونهب ثرواتها الوطنية وإبقائها مصدرة للمواد الخام التي تحتاجها صناعاتها وبأسعار متدنية .

2 – تكريس استمرار الهيمنة الاستعمارية على البلدان المتخلفة فكرياً ومادياً وتقنياً ، مما أدى إلى تعميق التبعية الاقتصادية لهذه البلدان وزاد من فجوة التخلف بينها وبين البلدان المتقدمة .

3 – غياب الموضوعية في الاعتراف بحقيقة التخلف مما أدى إلى عدم تجاوزه ، إذ إن الإقرار بحالة التخلف من شأنه دفع المجتمع إلى التفكير الجدي بكيفية التخلص من هذه الحالة والتفتيش عن سبل تجاوزها .

4 – انخفاض مستوى الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية ، خصوصاً الأساسية منها كالقطاع الزراعي ، مما نتج عنه استمرار التخلف وعدم قدرة هذه البلدان على تحقيق فائض اقتصادي تستثمره في بناء المشاريع الاقتصادية التي تساعدها في تحقيق نموها الاقتصادي .

5 – انعدام العدالة في توزيع الدخل القومي بسبب وجود أقلية تستحوذ على السلطة السياسية والاقتصادية مما مكنها من الاستحواذ على الثروة وتهريبها إلى الخارج وعدم استثمارها في تطوير الاقتصاد الوطني .

6 – قيام السلطة الاستعمارية بتوليد المشاكل والصعوبات التي تعيق الاقتصاد الوطني .

11 – 2 خصائص التخلف :

تتميز البلدان المتخلفة بعدد من الخصائص التي تتداخل فيما بينها ، بحيث لا يمكن اعتبار إحدى هذه الخصائص علامة أو سمة من سمات التخلف وإنما يجب أن يؤخذ مجمل العوامل عند أي تحليل علمي مطلوب ، فمثلاً قد نجد إن متوسط دخل الفرد في بعض هذه البلدان مرتفع جداً بالقياس إلى البلدان المتقدمة ، كما هو حال دول الخليج العربي ، إذ يبلغ متوسط دخل الفرد في بعضها ، مثل الكويت وأبو ظبي وقطر أعلى من متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية ، غير إن ذلك لايعني إن هذه الإمارات تقع ضمن البلدان المتقدمة ، فهي بلدان متخلفة وفق معايير أخرى كثيرة ، وعليه فان خصائص التخلف عديدة وتتداخل مع بعضها البعض لتعبر عن حالة التخلف ، والتي هي حالة نسبية وليست حالة مطلقة فمن خصائص التخلف انخفاض مستوى دخل الفرد مقارنة بالبلدان المتقدمة مما ينعكس عنه تردي المستوى المعاشي له ، كما إن انتشار الأمية والجهل وتخلف خدمات التعليم والخدمات الصحية وضعف البنى الإرتكازية ، كالطرق والجسور ومحطات توليد الطاقة ، وسيادة الإقطاع في الزراعة ، وتخلف الصناعة الوطنية ، وعدم القدرة في الحصول على التكنولوجيا وتطويعها لصالح تطوير الاقتصاد الوطني ، كذلك فان التخلف السياسي والاجتماعي يعتبران أيضاً من خصائص التخلف وبصورة عامة يمكن أن نحدد خصائص التخلف بإنها خصائص اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية .

11 – 3 الخصائص الاقتصادية للتخلف :

هناك عدة خصائص اقتصادية للتخلف من أهمها ما يأتي :-

1 – التبعية الاقتصادية :

لقد سعت البلدان الاستعمارية إلى ربط اقتصاديات البلدان المتخلفة باقتصادياتها بحيث تكون البلدان الاستعمارية هي المستفيدة من هذا الترابط ، من خلال شركاتها الكبرى بالسيطرة على اغلب الأنشطة الاقتصادية في البلدان المتخلفة كنشاط استخراج المعادن والنفط ، وأنشطة المصارف والتامين وفي الوقت الحاضر تقوم الشركات المتعددة الجنسية الرأسمالية بالسيطرة على اغلب النشاطات الاقتصادية في البلدان المتخلفة فلو أرادت إحدى هذه البلدان إنشاء صناعة معينة يبقى ذلك مرهوناً بإرادة تلك الشركات ورغبتها في تصدير التكنولوجيا المطلوبة لهذه الصناعة أو عدم موافقتها مما يؤدي إلى تعميق فجوة التخلف بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ، واحتكار التجارة الخارجية لهذه البلدان ، بفرض الأسعار التي تريدها ، مما يضاعف من استغلال هذه البلدان .

2 – ضعف تداخل القطاعات الاقتصادية وتدني مستوى الإنتاجية :

تتميز اقتصاديات البلدان المتخلفة بعدم التداخل أو الاعتماد المتبادل بين قطاعاتها الاقتصادية ، إذ ينمو كل قطاع بمعزل عن القطاع الآخر ، ويعتمد في ذلك على علاقاته مع الاقتصاد الخارجي ، كما تنمو الصناعة بدون الاعتماد على الزراعة ، إذ تبنى المصانع الكبيرة معتمدة على استيراد احتياجاتها من المواد الخام من

السوق الدولي وتخضع للأسعار التي يفرضها الاحتكار الدولي لهذه المواد ، بينما كان من المفروض أن تبني صناعات تعتمد على المواد الأولية المنتجة محلياً كالاهتمام بالصناعات الغذائية التي تكون الزراعة مصدر موادها الخام ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان انتشار الأمية في الريف وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية ، نجد إن الإنتاجية بمختلف أشكالها تتجه نحو الانخفاض الشديد ، فإنتاجية العامل الواحد منخفضة ، وإنتاجية الدونم من القمح مثلاً في البلدان المتخلفة بحدود الـ 200 كغم / دونم ، في حين نجد تلك الإنتاجية تزيد على 1000 كغم / دونم في البلدان المتقدمة وكذلك الحال بالنسبة للإنتاج الحيواني ، مما يعني عدم قدرة البلدان المتخلفة على توفير الفائض الاقتصادي المطلوب للتطوير ، بل نجد إن اغلبها لا تستطيع أن تسد متطلبات الحياة اليومية لإبنائها مما انعكس على انخفاض المستوى المعيشي.

3 – ضعف متوسط دخل الفرد :

يتميز مستوى دخل الفرد في البلدان المتخلفة بالانخفاض الكبير عند مقارنته بالبلدان المتقدمة ، وقد يكون في كثير من البلدان المتخلفة أو اغلبها عند مستوى حد الكفاف ، أو دون ذلك ، وهذا يعود إلى أسباب عديدة منها انخفاض مستوى الدخل القومي وانعدام العدالة في توزيع هذا الدخل ، إذ يتضح من الإحصائيات الدولية إن متوسط دخل الفرد السنوي في البلدان المتقدمة يزيد على ثلاثة آلاف دولار أمريكي ، في حين نجد إن متوسط دخل الفرد السنوي في البلدان الآسيوية المتخلفة بحدود مئة دولار أمريكي سنوياً ، وفي أفريقيا بحدود مئة وستين دولاراً وفي أمريكا اللاتينية بحدود ثلاثمائة وخمسين دولاراً سنوياً .

11 – 4 الخصائص الاجتماعية للتخلف :

تتميز البلدان المتخلفة بخصائص اجتماعية تؤثر في الخصائص الاقتصادية أو تنتج عنها ،ومن هذه الخصائص :

1 – ارتفاع معدلات الولادة في البلدان المتخلفة ، إذ تصل هذه النسبة إلى 4,5% يقابله تحسن الوضع الصحي نسبياً مما يقلل نسبة الوفيات ، هذه الزيادة الكبيرة في السكان لم تقابل بإحداث تطور اقتصادي ملحوظ مما أدى إلى تعميق المشكلة الاقتصادية في البلدان المتخلفة وعدم القدرة على إشباع حتى الحاجات الأساسية للمواطنين وبالتالي انتشار الفقر والأمية وبقاء الحياة العامة دون المستوى المطلوب ، وعمق بذلك حالة التخلف ، وانتشار البطالة أيضاً نتيجة قلة فرص العمل التي يسببها ضعف النمو الاقتصادي .

2 – طبيعة البنية الاجتماعية التي تعمق من الفوارق بين أفراد المجتمع الواحد ، إذ ظهرت في البلدان المتخلفة طبقات مستفيدة من النظام السياسي القائم وقامت بالاستحواذ على السلطة السياسية والاقتصادية ، مما أدى إلى زيادة إفقار الطبقات الفقيرة واستغلالها بشكل واسع ، وقد ظهرت مثل هذه الشرائح أو الطبقات الاجتماعية بصورة واضحة في البلدان الأفريقية بعد الاستقلال .

11 – 5 مفهوم التنمية الاقتصادية :

لاحظنا من موضوع التخلف إن أغلبية شعوب العالم تعاني من حالة التخلف ، لذا نجد إن الكثير منها اخذ يشعر بضرورة التخلص من هذه الحالة خصوصاً بعد زوال السيطرة الاستعمارية عليها بعد الحرب العالمية الثانية، ولذلك أخذت تصنع سياسات تنموية هدفها تحقيق نوع من التقدم الاقتصادي وتجاوز العقبات الاقتصادية التي تواجهها في محاولتها تحسين مستوى المعيشة فيها ، لذا فان التنمية الاقتصادية تعني عملية الانتقال وتجاوز حالة التخلف إلى حالة التقدم ، أي إن ذلك يعني تحسين مستوى دخل الفرد الحقيقي وتطوير الزراعة ومعالجة الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى التعليم وتطويره وتكوين الخبرة ، لذا فان الاهتمام بكل ذلك يعني العمل على تقليص فجوة التخلف بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة ، إذ إن التنمية الاقتصادية تعني الزيادة المستمرة في الإنتاج الاجتماعي من خلال تحسين مستوى الأداء الاجتماعي في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى دخل الفرد الحقيقي مما يؤدي إلى تحسين مستواه المعاشي .

ومن الأمور المهمة التي يجب الانتباه إليها حتى تؤدي عملية التنمية الاقتصادية أهدافها ، هي ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي لكي تنعكس ثمار التنمية على مختلف الشرائح الاجتماعية ، خصوصاً الفقيرة منها والتي تمثل الغالبية.

يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية بأنها (العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج محلي إجمالي ممكن وتعيد بناء العلاقات المؤدية لتحقيق العدالة الاجتماعية) .

كما يجب أن نشير أيضاً الى إن تجاوز صفة من صفات التخلف لا تعني تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، كأن يرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي مثلاً ، إذ قد يكون سبب الارتفاع هذا مصدره زيادة أسعار المواد الخام التي ينتجها بلد معين ، كما هو الحال عندما ترتفع أسعار النفط ، إذ لابد أن يكون الارتفاع سببه التقدم والتطور في أساليب الإنتاج في قطاعات الاقتصاد الوطني خصوصاً الأساسية منها ، وتجاوز الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، مما ينعكس على زيادة الإنتاج الاجتماعي ومن ثم زيادة الدخل القومي بسبب زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ، وهنا يكون الاقتصاد الوطني قد دخل مرحلة النمو والتكامل بين قطاعاته المختلفة .

وهنالك بعض الأسس التي تساعد في نجاح عملية التنمية الاقتصادية ومنها :-

1 – تكوين الإطار الملائم لعملية التنمية :

إذ تتطلب عملية التنمية الاقتصادية إجراء التغيرات القانونية وإصدار التشريعات المركزية التي تضمن نجاحها ونشر الوعي بين أبناء المجتمع من خلال الحرص على نجاح العملية التنموية والشعور بالمسؤولية الوطنية ، كما ان الاهتمام بنظام التعليم وتوجيهه على وفق الاحتياجات التي تتطلبها عملية التنمية من شأنه أن يوفر الملاكات المتخصصة الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية واستمرار ديمومتها.

2 – الاهتمام بعملية التصنيع :

إن لعملية التصنيع في البلدان النامية دوراً رائداً في إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والانتقال بأساليب الإنتاج من المرحلة البدائية المتخلفة إلى أساليب فنية حديثة تعتمد الأسس العلمية والتقنية ، وهذا يساعد على تكوين الأساس المادي الذي تنطلق منه عملية التنمية القومية الشاملة لأي بلد من البلدان ، فالاهتمام بالتصنيع يؤدي إلى :

أ – زيادة مستويات الإنتاج والإنتاجية من الحقول الصناعية المختلفة .

ب – يسهل من عملية نقل التقنية من البلدان المتقدمة الى البلدان المتخلفة نتيجة زيادة مستوى الخبرة الوطنية.

جـ - يعالج التصنيع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني باتجاه تكوين الاعتماد المتبادل بين كافة القطاعات المكونة له .

د – يساعد على تطوير القطاعات الأخرى ، كالقطاع الزراعي نتيجة قيام الصناعة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من مكائن وأسمدة ومعدات وغيرها .

هـ - ايجاد فرص العمل المناسبة لتشغيل الأيدي العاملة وتقليل عدد العاطلين عن العمل .

3 – الاهتمام بالقطاع الزراعي :

من الأسس المهمة التي تساعد في انطلاق التنمية الاقتصادية بصورة صحيحة هو إعطاء أهمية خاصة للقطاع الزراعي لما يحتله من دور كبير في توفير فرص العمل لأغلب مواطني البلدان المتخلفة وكونه مصدراً للمواد الخام التي تحتاجها قطاعات أساسية في الصناعة ، كالصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية ، وبذلك فان الاهتمام بالإصلاح الزراعي والتنمية الزراعية يعتبر من الشروط الأساسية لنجاح عملية التنمية الاقتصادية .

4 – الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وفق القوانين المرسومة والمخطط لها من قبل الدولة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار التخلص من الشركات الاحتكارية الأجنبية ، وإخضاع الثروة للسياسة الوطنية والاستفادة من الأموال التي تنتجها هذه المصادر في بناء الاقتصاد الوطني والإسراع بالعملية التنموية .

5 – نظراً لضعف إمكانيات القطاع الخاص في البلدان المتخلفة ، فأن على الدولة أو السلطة الوطنية أن تقوم بدور أساسي في إحداث التنمية لكونها المالك الوحيد لمصادر الثروة الأساسية في البلد وبذلك تتمكن من توجيه الاستثمارات الأساسية وتحقيق فائض تراكمي يساعد على زيادة مستوى الاستثمار اللاحق .

6 – تشجيع القطاع الخاص والاستفادة من المدخرات الوطنية ، إذ تعاني البلدان المتخلفة عموماً من قلة رأس المال الوطني الذي يمكنها في بناء المشاريع التنموية المختلفة ، لذلك فانه من الضروري العمل على تشجيع القطاع الخاص لاستثمار مدخراتها في المشاريع التنموية المختلفة جنباً إلى جنب مع مشاريع الدولة خصوصاً تلك الأنشطة الاقتصادية التي لا تحتاج إلى رأس مال كبير ، ويمكن للقطاع الخاص القيام بها ، مثل مشاريع الصناعات الاستهلاكية المختلفة .

7 – اختيار الأسلوب المناسب للتنمية ، إن من الأمور المهمة لنجاح عملية التنمية ، هو اختيار الأسلوب المناسب لها ، هل يكون باختيار أسلوب التخطيط الشامل أم أسلوب حرية السوق ، ونظراً لكون اغلب مصادر الثروة تملكها الدولة لذلك لا بد من اعتماد أسلوب التخطيط الشامل لاستثمار أموال الدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية بصورة تتناسب وأهمية كل قطاع ، أما في ما يخص استثمارات القطاع الخاص ، فتترك عملية تحديدها طبقاً لآلية السوق وهذا ما تم اعتماده في البلدان النامية ، خصوصاً في المدة الأخيرة .

11 – 6 معوقات التنمية الاقتصادية :

سنحاول أن نشير إلى أهم معوقات التنمية الاقتصادية بما يأتي :-

1 – لقد اهتمت التجارب التنموية المختلفة بالجانب الاقتصادي ولم تعط الجانب الاجتماعي الاهتمام المطلوب ، مما افقدها الشمولية وعدم الانسجام بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ، إذ إن الاهتمام بالإنسان وتطوير مستواه المعاشي يؤثر إلى درجة كبيرة في نجاح التنمية وبلوغها لأهدافها المخططة .

2 – لم تهتم الكثير من التجارب التنموية بتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل ، مما أدى إلى تكوين شرائح اجتماعية طفيلية استغلت الغالبية العظمى من أبناء المجتمع ، الأمر الذي افقد الكثير منهم الحماس في تشجيع عملية التنمية والإيمان بأهدافها .

3 – لم تحقق الكثير من التجارب التنموية مبدأ تكافؤ الفرص ولم تهتم بموضوع الرجل المناسب في المكان المناسب ، مما افقد المشاريع التنموية للملاك الإداري الكفؤ، وهذا أدى إلى فشل اغلب هذه المشاريع ، وتحول الكثير منها إلى أعباء تثقل كاهل الاقتصاد الوطني وتعيقه من التقدم المنشود .

4 – لم تعط الكثير من التجارب التنموية أهمية لشمول القطاعات الاقتصادية المختلفة بعملية التطوير مما أدى إلى عدم التوازن في نمو القطاعات وإخفاق البعض منها ، فقد أعطت اهتماماً خاصاً بالقطاع الصناعي وأهملت القطاع الزراعي الذي يشكل العصب الرئيس في توفير الغذاء للمواطنين ، فضلاً عن كونه مصدر المواد الخام الضرورية لفروع رئيسة في الصناعة .

5 – تأثر بعض التوجهات التنموية بالمصالح الاستعمارية والدول المتقدمة ، ولذلك فقد أدت التنمية إلى مزيد من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة ، مما أبقى البلدان النامية التي تأثرت بهذه التوجيهات في خانة التخلف .

11-7 أليات التنمية الزراعية في العراق :

لتحقيق التنمية الاقتصادية لا بد من وضع أليات للتخطيط الاقتصادي وإدارة الاقتصاد الوطني وتطويره نحو الأهداف المرسومة له من قبل الدولة ، إذ يمكن تحديد مفهوم التخطيط الاقتصادي بأنه (التحديد العملي لمتطلبات المجتمع ، ووسائل تلبية تلك المتطلبات عن طريق النمو المستمر في الإنتاج ورفع فاعليته ، وإدخال المبتكرات العلمية والتقنية فيه ، وضمان التطور المتناسب والمتوازن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني) ، فالتخطيط الزراعي يعني بأنه (الأسلوب المنسق الذي تعتمده إدارة القطاع الزراعي بقصد توجيه

استغلال الموارد المتاحة فيه لتحقيق الاستغلال الأمثل لها وتلبية حاجات المواطنين للسلع والمنتجات الزراعية والمساهمة من خلال ذلك في التطور الاقتصادي والاجتماعي أسوة بالقطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني) .

أما التخطيط على مستوى المزرعة أو ما يطلق عليه بالتخطيط المزرعي فيمكن تعريفه (بأنه العملية التي تنسق استغلال الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي في المزرعة بما يحقق الاستغلال الأمثل لها والوصول إلى أعلى إنتاج ممكن وبأقل تكاليف ممكنة) .

وهناك أليات أساسية مهمة ينبغي أن نتبناها عند وضع الخطة الزراعية وكما يأتي:-

1- دراسة البيانات الاحصائية للإنتاج الزراعي الحيواني والنباتي وتحليلها ومعرفة إتجاهات الانتاج والظروف المحيطة به ضمن مدة زمنية سابقة ومحددة .
2- إعداد دراسات عن طلب منتجات المشاريع الزراعية داخليا وخارجيا وتحديد السلع البديلة والمنافسة للإنتاج موضوع الخطة المقترحة وإعداد الحلول للعقبات المحتملة .
3- تحديد المستلزمات الاساسية لتنفيذ الخطة المزرعية من حيث الكمية والنوعية اللازمة والمناسبة لحجم الانتاج المقترحة والمستهدفة، منها ما متوفر محليا أو المستورد ،فضلا عن تحديد المدة الزمنية في الخطة بداية ونهاية ومقدار المال اللازم وتوزيع العمل في الخطة على الجهات المعنية .
4- إعداد دراسات ميدانية لحساب الكلفة والعائد لكل مشروع زراعي في الخطة .
5- من الاعتبارات المهمة التي يجب اخذها بنظر الاعتبار المرونة في الخطة الموضوعة لمواجهة التعديلات الناتجة بسبب التقلبات المتوقعة في الانتاج الزراعي ،وذلك لخضوع الزراعة لعوامل الطبيعة والتي من غير الممكن السيطرة عليها مثل الجفاف او الرياح وغير ذلك .

ويخضع إسلوب تصميم الخطة المزرعية لآليات مهمة منها:-

1- معرفة انواع المشاريع الزراعية النباتية والحيوانية الملائمة لظروف المزرعة، ومدى ملائمة بعضها لبعض وعدم تعارضها في العمليات المزرعية على مدار السنة ومدى قابلية تكاملها ،كأن تكون مخلفات المشروع النباتي علف للمشروع الحيواني .
2- معرفة تصميم الدورة الزراعية بما يلائم زيادة الانتاج والمحافظة على خصوبة التربة.
3- تقدير مدى استخدام الآلات والمكائن الزراعية بالمواصفات التي تلائم طبيعة التربة ونوع المشروع الزراعي ومعرفة استخدامها وادامتها ومفاضلتها مع إفتراض استخدام القوى البشرية لنفس المهام واختيار الاقل كلفة .
4- تحديد المزيج الافضل لعناصر الانتاج وتعيين انسب الطرائق لأداء العمليات المزرعية.
5- السعي دوما لتطوير المزرعة عن طريق استثمار السلالات النباتية والحيوانية ذات الانتاجية العالية .

6- الدقة الكاملة في حساب التكاليف وتقدير المصروفات للمشاريع المتوقع القيام بها .

وهناك عدة طرائق لمتابعة الخطة المزرعية، إذ يمكن تحديد مفهوم المتابعة في أبسط معانيها على إنها مرحلة من مراحل أي عمل لتمتد وتشمل ابسط الاعمال التي يقوم بها اي مزارع او مجموعة من الفلاحين ،كما تشمل اوسع الاعمال وأعقدها التي تقوم بها اجهزة الدولة ، والمزارع التعاونية. والمتابعة مرحلة مهمة من مراحل التنمية الزراعية، إذ تبدأ مع بداية تنفيذ الخطة وتسير معها متلازمة مع التنفيذ، اما العلاقة المتحركة مع الزمن التي تربط مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة ، فإنها تتركز على إن الخطط الزراعية الموضوعة لكل مدة زمنية بالاعتماد على مجموع العوامل والظروف السائدة عند إعدادها بما فيها كافة الموارد المتاحة ،فضلا عما يتوقع أن يسود خلال المدة المخطط لها وحجم الاهداف المطلوبة وطبيعتها.

وإن تنفيذ الخطة يضيف عواملا وظروفا جديدة تختلف عن تلك التي كانت سائدة عند اعداد الخطة فيأتي دور المتابعة في تصوير تلك الظروف والعوامل الجديدة الى المخطط ،اي تصوير الواقع الجديد الذي يقوم في ضوئه المخطط بإعداد خطته للمدة القادمة وهكذا تستمر العملية في المراحل الثلاث مع الزمن .

ومن ذلك يتضح إن مفهوم المتابعة للخطة المزرعية يعني (ان المتابعة هي تقييم تنفيذ الخطط الزراعية وتشخيص المشاكل والمعوقات التي تواجه التنفيذ في الوقت المناسب لغرض معالجتها والاسهام في إيجاد الحلول والمعالجات للمشاكل التي تواجه التنفيذ) .

وإن من أهم طرائق المتابعة للمشاريع والبرامج والخطط الزراعية ما يأتي :-

1- **طريقة التقارير:-** وبهذه الطريقة تتم عملية المتابعة وتنفيذ الخطط الزراعية الموضوعة عن طريق تصميم نموذج (إستمارة) أو مجموعة من النماذج وفقا لطبيعة البيانات المطلوبة عن تنفيذ المشروع او عن الانتاج وحجمه ،إذ ترسل الاستمارات الى الجهة المشرفة المباشرة على موقع العمل والتي تتولى بدورها ملأها بالبيانات المطلوبة وإعادتها الى الجهة التي ارسلتها، وبعد ذلك تتولى تلك الجهة تدقيق البيانات وتبويبها وتحليلها واسخراج المؤشرات المطلوبة وعرضها من خلال تقارير للمتابعة وهذه التقارير عادة تكون إسبوعية وشهرية وسنوية او موسمية تصل في النهاية الى الجهات واضعة الخطة لغرض تصحيح سير عملية التنفيذ وصولا للأهداف المرسومة، ومن مميزات هذه الطريقة ،صياغة البيانات بشكل يسهل التعامل معها وإعدادها من الاشخاص المسؤولين عن ملء البيانات ،كذلك فإنها لا تحتاج الى كادر بشري كثير العدد ،ويمكن تغطية كافة المشاريع الزراعية ومواقع الانتاج مهما كان عددها وتباعدت مواقعها وفي نفس المدة الزمنية المطلوبة للمتابعة وعادة لا تكون التكاليف المرافقة لهذه الطريقة كبيرة،ومن العوامل المؤثرة في نجاح هذه الطريقة هو الالمام بكافة الجوانب المتعلقة بتنفيذ المشروع ودقة البيانات المثبتة من قبل الشخص المسؤول عن ذلك ومدى صحتها .

2- **طريقة المتابعة الميدانية :-** هي زيارات ميدانية لمواقع التنفيذ او الانتاج من الشخص او الفريق الذي يتولى عملية المتابعة وبأستمرار لغرض الالمام عن قرب بخطوات تنفيذ الخطة ومراقبة العاملين بالمشروع ومعرفة مدى التزامهم بالقرارات والتعليمات المرافقة للخطة والالتقاء بالمسؤولين عن التنفيذ والحصول على كافة البيانات المطلوبة ومناقشتها معهم والخروج بمجموعة من النتائج تكتب في تقرير في نهاية الزيارة الميدانية ،وقد تكون هذه المتابعة يومية عن طريق مسؤولين عن التنفيذ يكون تواجدهم في موقع المشروع اليومي ويمتاز هذا الاسلوب للمتابعة بدقة البيانات ومعرفة المشاكل والمعوقات في موقع العمل وتطوير العلاقات بين مسؤول المتابعة والعاملين في المشروع مما يؤدي الى الاخذ بأقتراحاتهم ومعالجاتهم للمشاكل والمعوقات المرافقة لخطوات التنفيذ ،ومن العوامل التي تساعد على انجاح هذه الطريقة للمتابعة هو توفر الملاك المدرب والمختص لأمور المتابعة وتسهيل وسائط النقل لهم .

ولكي تتحقق عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص وتأخذ أبعادها المطلوبة ، لا بد من توفر الإرادة الوطنية المستقلة التي تحرص كل الحرص على تنفيذ البرامج التنموية وتطويرها نحو الأفضل باستمرار وضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي .

ومن اجل تنمية القطاع الزراعي ،فأن ذلك يستلزم وجود المدخرات التي توجه للاستثمار في هذا القطاع، وأن الادخار يتطلب تحقيق مستوى من الدخل يفوق مستوى الاستهلاك بشقيه العام والخاص، لذا لابد للدولة من مشاركة القطاع الخاص في القيام باستصلاح الاراضي وشق الانهار والتوسع في التصنيع الزراعي، فضلا عن الاهتمام بإدارة المياه وانشاء نظام للتسليف الزراعي وتمويل المشروعات الريفية الصغيرة، ولابد من تنمية زراعية تتطور بتطور متطلبات المجتمع العراقي.

ان التفكير في تنمية القطاع الزراعي وبما يتلاءم مع توجهات الاصلاح الشاملة في العراق، يحتاج الى تطوير هذ القطاع من اجل تحقيق الامن الغذائي وايجاد فرص للعمل وتنويع الاقتصاد وايجاد بيئة مؤاتية لقطاع زراعي يعتمد على السوق.

وبخصوص تنمية القطاع الزراعي في العراق فان وزارة الزراعة قامت بوضع أليات الخطة الإستراتيجية الوطنية في نيسان 2007 ، تضم مجموعة من الاولويات وكما يأتي:-

1- تحسين الامن الغذائي .
2- زيادة حجم الاستثمارات الزراعية وتوفير السلع الغذائية الستراتيجية .
3- تطوير مؤهلات وقدرات العاملين في القطاع الزراعي .
4- رفع قيمة المنتجات الزراعية الوطنية .
5- تحسين البيئة من خلال القيام بحملات التشجير ومكافحة التصحر واقامة مناطق طبيعية محمية .

6- تطبيق برنامج متكامل لمكافحة الآفات الزراعية بغية الحد من استعمال المبيدات الكيمياوية وادخال نظام لمراقبة استعمال هذه المبيدات في سبيل حماية انتاج المحاصيل الزراعية من جهة، وحماية البيئة من جهة اخرى .

7- وضع خطة عمل وطنية للصحة الحيوانية العامة ، اذ سيكون على رأس اولوياتها السيطرة على الامراض الرئيسة التي تهدد الثروة الحيوانية في العراق .

كما تم تأسيس صندوق اقراض المزارعين بفوائد تقل عن معدلاتها الحالية لدى المصارف التجارية ،وبدأ العمل به خلال سنة (2004- 2005)م ، وقد ساهم شركاء التنمية الدوليين في تمويل برامج التسليف الزراعي وتقديم القروض للشركات والمشاريع الزراعية الصغيرة فضلا عن المشاريع الاروائية .

وتجري حاليا المزيد من الاصلاحات على نظام حيازة الاراضي ، اذ يمكن تسريع تطوير المزارع فيما اذا كان بالإمكان تقديم عقود استئجار قانونية طويلة الامد للأراضي كضمان مقابل الحصول على قروض مصرفية ، كما يعمل قطاع الزراعة على الاستفادة من فرص التدريب التي يقدمها المجتمع الدولي لاسيما التي تؤكد على تطوير القدرات .

اما التنمية الزراعية في مجال الري، فقد تم الانتهاء من المرحلة الاولى من الخطة الوطنية لإدارة الموارد المائية ، إذ قدمت شركات استشارية دولية عروضها لإجراء دراسات مفصلة بالتعاون مع وزارة الموارد المائية، وإن ذلك يستلزم توفير الاموال اللازمة لتنفيذ هذه الخطة، وتسعى ايضا لترشيد استخدام المياه من خلال ادخال تكنلوجيا الري الحديثة، وحل هذه المشكلة مع الدول المجاورة من خلال الاتفاق على تحديد حصة العراق من نهري دجلة والفرات .

أسئلة ونشاطات الفصل الحادي عشر

س1 / ماذا نعني بالتنمية الزراعية ؟ وما علاقتها بالتنمية الاقتصادية ؟

س2 / تكلم عن مفهوم التخلف الاقتصادي مبيناً أهم أسبابه ؟

س3 / ما هي خصائص التخلف بشكل عام والتخلف الاقتصادي بشكل خاص ؟

س4 / عدد أهم الخصائص الاجتماعية للتخلف ؟

س5 / اشرح مفهوم التنمية الاقتصادية ؟ وما هي أهم الأسس التي تساعد على نجاحها ؟

س6 / ما هي أهم معوقات التنمية الاقتصادية ؟

س7 / تكلم عن :-

أ – مفهوم التخطيط الاقتصادي .

ب – مفهوم التخطيط الزراعي .

جـ - مفهوم التخطيط المزرعي .

س8/ ماهي اهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند وضع الخطة الزراعية ؟

س9/ ماهي فوائد ومميزات المتابعة الميدانية؟

س10/ حدد الآليات الاساسية في الخطة المزرعية؟

س11/ عدد أهم اولويات الاستراتيجية الوطنية لسنة 2007؟

الفصل الثاني عشر

الارشاد الزراعي

- ⇐ تعريف الإرشاد الزراعي
- ⇐ اهداف الارشاد الزراعي
- ⇐ مبادىء الارشاد الزراعي
- ⇐ نشأة الإرشاد الزراعي وتطوره
- ⇐ التنظيم الارشادي والعاملون فيه
- ⇐ المرشد الزراعي
- ⇐ التخطيط الإرشادي
- ⇐ اهمية التخطيط
- ⇐ انواع التخطيط
- ⇐ كيفية اجراء عملية التخطيط الإرشادي

أهداف الفصل الثاني عشر

- التعرف على المفاهيم والتعاريف الارشادية .
- التعرف على بداية نشأة علة الارشاد الزراعي .
- التعرف على طرائق الارشاد الزراعي واتباعها .
- تعليم الطالب عملية تمييز الاسلوب المناسب للإرشاد الزراعي .

الفصل الثاني عشر

الارشاد الزراعي

Agricultural Extension

12 -1 تعريف الإرشاد الزراعي :

لابد من الإشارة إلى إن الإرشاد في أول ظهوره وفي العديد من دول العالم كان يتوجه للإرشاد في المجال الزراعي. إلا انه وبمرور الزمن ولمتطلبات تنموية توسع نشاطه ليشمل الزراعة ونشاطات تنموية أخرى مستهدفا في ذلك كافة عناصر أو أركان الأسرة الريفية، لذا فأن التعريف الآتي يعبر عن الإرشاد الزراعي في هذه الصورة [الإرشاد الزراعي عملية تعليمية تجرى خارج إطار الدراسة النظامية حيث تتعلم من خلالها الأسر الريفية بتوجيه من مؤسسات حكومية وشعبية عن طريق العمل والخبرة والمعارف التي تنمي قابلياتهم وصولاً لحياة أفضل] وبموجب هذا التعريف فأن الإرشاد الزراعي عمل تعليمي, فهو ليس مجرد تقديم خدمات زراعية كالأسمدة والبذور إلى الفلاحين وإنما تعليمهم كيفية استعمالها بالصورة الصحيحة, وكما وان كلمة (تعليمي) في هذا المجال تعني ضرورة اعتماد عناصر عملية التعليم التي هي: المعلم والرسالة ووسيلة الاتصال والمتعلم وردود الأفعال عند الاتصال وإرشاد الفلاحين حيث يقابل هذه العناصر في العملية الإرشادية: المرشد الزراعي والمواضيع الزراعية والإرشادية الأخرى والوسيلة الإرشادية والفلاح أو الأفراد الآخرين من الأسرة الذين يتصل بهم وردود الأفعال. إلا انه ومع كون الإرشاد الزراعي عملاً تعليمياً فانه تعليم غير نظامي أي لا يجري وفق الأطر والمحددات المدرسية، فلا مراحل دراسية يمر بها الفلاح منتقلاً من أحداها بعد نجاحه فيها إلى التالية ولا غيابات يحاسب عليها عند عدم حضوره الاجتماعات ولا منهجاً دراسياً محدداً وثابتاً يعلم في هذه الاجتماعات، إنما يتلقى الفلاح من المرشد المعلومات التي يحتاجها في الوقت الذي يحتاجها فيه وحسب المشاكل التي يعاني منها وبالطرق والوسائل الإرشادية المناسبة .فالفلاح المعني أو المتخصص بتربية الدواجن على سبيل المثال يحتاج إلى جهد المرشد الزراعي ومعلوماته في هذا الاختصاص ولا حاجة له إلى جهود المرشد الزراعي ومعلوماته في الاختصاصات الأخرى كالمحاصيل والبستنة وما شابه.

هذا وان الإرشاد الزراعي كعمل تعليمي غير نظامي قد تقوم به أجهزة أو مؤسسات حكومية كالهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي الموجودة ضمن وزارة الزراعة، أو جهات شعبية أو أهلية، كالاتحادات الفلاحية أو شركات استثمارية. إضافة إلى ذلك فأن التعريف يؤكد أن ما يعلمه المرشدون الزراعيون للمستفيدين من أبناء الريف هي خبرة ومعارف ومهارات زراعية وغير زراعية مفيدة لهم في حياتهم، حيث

انه ووفقا لذلك قد يكون ما ينقل للفلاحين وأسرهم أمور صحية وسياسية وثقافية وغير ذلك مما هو مفيد لهم في تطوير قابلياتهم وتحسين أحوالهم, كما إنها قد تكون في مجال تربية الطفل وإدارة المنزل إذا كان الحديث عن إرشاد المرأة الريفية ، ومن هذا المنطلق نجد أن التعريف السابق قد أكد ضمنا على الإرشاد لشرائح المجتمع الثلاث (الرجال والنساء والشباب) ولذلك فقد ظهرت أجهزة إرشادية فرعيه لهذه الشرائح ضمن ذلك الجهاز الإرشادي في عدد من الدول متخصصة بتقديم الخدمات الإرشادية لهذه الشرائح مجسدة مجالات الإرشاد الزراعي وهي موضحة كالآتي:-

1- إرشاد الفلاحين: ويؤدي هذا العمل أو ينفذه المرشد الزراعي وذلك لإرشاد الفلاحين في الأمور الزراعية وما له علاقة فيها، بالإضافة إلى الأمور الحياتية الأخرى، مما له علاقة بتطوير قابلياتهم . ويتضمن هذا المجال إرشاد الفلاحين في العمليات الزراعية المختلفة بالإضافة إلى التوعية والتثقيف في الجوانب الاجتماعية الأخرى وتدخل ضمن ذلك المساعدة في عملية مكافحة الأمية في حالة توفر الإمكانات لذلك.

2- إرشاد النساء الريفيات: ويؤدي هذا النوع من الإرشاد أو تنفذه مرشدات المرأة الريفية وتتضمن برامجه تعليم النساء الريفيات إدارة شؤون البيت، وتربية الطفل والاهتمام بالزوج وأفراد العائلة الآخرين بالإضافة إلى الإرشاد في الأمور الزراعية التي تؤديها النساء في الحقل مساعدة لأزواجهن.

3- إرشاد الشباب الريفيين(الذكور والإناث): ويؤدي هذا العمل أو ينفذه مرشد أو مرشدة الشباب للأسر الريفية من اجل توجيههم وإعدادهم ليكونوا مواطنين صالحين فاعلين في المجتمع سواء عملوا في القطاع الزراعي أو القطاعات الأخرى وتتضمن مناهج هذا المجال للإرشاد الزراعي تعليم الشباب الريفيين معارف ومهارات زراعية في مشاريع مثل تربية النحل، وتربية الدواجن، زراعة الزهور، وغيرها بالإضافة إلى النشاطات في المجالات الاجتماعية الأخرى ،كالنشاطات الرياضية والترويحية وما إلى ذلك.

12 – 2 أهداف الإرشاد الزراعي :

يمكن تعريف الهدف الإرشادي على انه حالة أو وضع معين تبغي المؤسسة الإرشادية الوصول إليه من خلال الجهود والعمليات التي تقوم بها. وان بعض المؤلفين يقسمون الأهداف الإرشادية إلى أهداف حسب نتائجها، حيث يرون إن الأهداف الإرشادية تكون كما يأتي:-

1- **أهداف اقتصادية:-** وهذه تتحقق عن طريق:

أ- زيادة دخل الفلاح نتيجة لزيادة إنتاجه الزراعي وتحسينه عن طريق إتباع الطرق الحديثة في الزراعة واستخدام التقاوي المحسنة والأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية وأتباع الدورة الزراعية وما إلى ذلك.

ب-تطوير إدارة المزارع باستغلال عوامل الإنتاج من ارض ومياه وأيدي عاملة ورأس مال استغلالا اقتصادياً بحيث يؤمن الحصول على إنتاج زراعي عالٍ وبكلفة اقل من وحدة المساحة المستغلة.

2- **أهداف اجتماعية:-** وتتحقق عن طريق:

أ- جعل أهل الريف أكثر قدرة على تفهم مشاكلهم وخلق الرغبة في نفوسهم لحلها.

ب-مساعدة أهل الريف على أن يحيوا حياة منزلية أفضل نتيجة لرفع المستوى المعاشي بصورة عامة.

ج- تقوية الروح التعاونية بين سكان الريف في أداء كثير من الأعمال الزراعية.

د- تطوير القيادة في القرية وإيجاد قادة محليين يشاركون المرشد الزراعي مسؤولية تخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية في مناطقهم حيث يقوم المرشد الزراعي باختيار الفلاحين الذين لديهم استعداد لتقبل إرشاداته وتطبيقها في حقولهم.

3- **أهداف تعليمية:-** وتتحقق عن طريق أحداث تغييرات في المعرفة والمهارة والتفكير والعمل مثل:

أ- تعليم الفلاحين الطرق الزراعية الصحيحة في تحضير الأرض والخدمة من بداية الزراعة وحتى الحصاد.

ب-تعليم الفلاحين على تربية الحيوان وإعداد العلائق المتوازنة والرعاية الصحيحة.

ج-نقل نتائج البحوث الزراعية بعد تبسيطها من مراكزها إلى الفلاحين كخبرات جديدة.

لقد حددت الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي أهدافها العامة بالصورة الآتية:-

تطوير معارف ومهارات الفلاحين والمزارعين وتشجيعهم على اعتماد الأساليب العلمية المعتمدة على النتائج البحثية بالعمل الزراعي بما يسهم في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته باستخدام الطرق العلمية والبرامج الإرشادية والتطويرية للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي بالإضافة إلى تنمية وتطوير الواقع الزراعي في العراق من خلال الأقسام والشعب الفنية والمراكز والمزارع الإرشادية التدريبية مضافاً إلى ذلك تطوير العمل مع المرأة والفتاة الريفية والنشئ والشباب الريفي.

12 – 3 مبادئ الإرشاد الزراعي :

توجد عدة مبادئ أساسية ترتبط بعملية الإرشاد الزراعي ويلزم الاهتداء بها حتى يمكن تيسير مهمة المرشد الزراعي ونجاحه في تطوير الريف ويمكن حصر أهم هذه المبادئ فيما يأتي:-

1-يجب أن يوجه العمل الإرشادي إلى كافة عناصر أو أركان الأسرة الريفية (الرجل والمرأة والشباب).

2-يجب أن يتوفر عنصر المرونة في العمل الإرشادي ، أي إن برامج العمل الإرشادي ليست ثابتة كالتي في المدارس فظروف الفلاحين ومشاكلهم تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا يوجب الدراسة والتغيير المستمرين للخطط والبرامج كي لا تبقى جامدة وغير قادرة على تلبية احتياجات الفلاحين.

3-ضرورة التخطيط للعمل الإرشادي، حيث إن العمل الإرشادي عمل مخطط أي انه يجري وفق خطط تسعى لتحقيق هدف محدد وليس عملاً ارتجالياً .

4-مبدأ اللامركزية في العمل الإرشادي.

5-التعرف على المعالم الرئيسة للبيئة الريفية التي يتعامل معها الإرشاد الزراعي ، إذ يجب على المرشد الزراعي التعرف على الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الريفي والأوضاع الاقتصادية وما يواجهها من صعوبات في سبيل التطوير والتنمية وكذلك التعرف على الخدمات العامة المتوفرة في المجتمع الريفي.

6-البدء في العمل من المستوى الذي عليه الفلاحون وعوائلهم ، إذ يجب على المرشد الزراعي أن يبدأ ببرامج بسيطة واضحة ومفهومة من الفلاحين ومبنية على أساس خبراتهم السابقة وتتناسب ومستوى معارفهم وقيمهم.

7-ضرورة توفير جميع مستلزمات القيام بالأنشطة الإرشادية ، وفي حالة محدودية هذه المستلزمات من الضروري تحديد حجم العمل الإرشادي على ضوء الإمكانات المتوافرة .

8-معرفة احتياجات ورغبات أهل المنطقة وتلبية الاحتياجات الحقيقية إذ إن اهتمامنا باحتياجات ورغبات الفلاحين منبثق من كون الفلاح الوسيلة والهدف في أي عملية تنموية والأخذ برغبات واحتياجات الفلاحين يجعلهم مشدودين أكثر إلى البرامج التعليمية محاولين الانتفاع من نتائجها ومن ثم يكون العمل أكثر وقعا وتأثيراً على تغيير سلوك الفلاحين.

9-أشراك جمهور المسترشدين في تخطيط وتنفيذ وتقويم الأنشطة والبرامج الإرشادية: إذ أن عملية إرشاد الفلاحين عملية تعليمية تهدف إلى أحداث تغييرات مرغوب فيها سلوك الفلاحين وبذلك فأن مساهمته تسهل أحداث التغيرات المنشودة في سلوكه وتنمي قابلياته من خلال تنفيذهم ومتابعتهم للإعمال التي تسند إليهم وكذلك سرعة انجاز العمل.

10-تكييف العمل الإرشادي بما يتفق وعادات وتقاليد الجمهور الإرشادي حيث تسود المجتمع الريفي قيم وعادات وتقاليد مختلفة أصيلة وبمعرفة ذلك نستطيع العمل مع الفلاح وإقناعه بالتغيير نحو الأفضل.

11-العمل مع القادة المحليين.

12-استعمال وسائل الاتصال الفعالة.

13-الإرشاد يقوم على مبادئ الديمقراطية.

14-العمل على كسب ثقة جمهور المسترشدين وتكوين علاقات طيبة معهم.

15-الاتصال والتعاون بين جمهور المسترشدين وجهاز الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي.

16-التقويم والمتابعة المستمرة.

12 – 4 نشأة الإرشاد الزراعي وتطوره :

إن فكرة الإرشاد الزراعي بمعناها الحقيقي ظهرت لأول مرة خلال القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث دعت الحاجة الملحة إلى تعليم سكان الريف من الذين فاتتهم فرص التعليم ولم تسمح لهم الظروف من الالتحاق بالمعاهد التعليمية لكي يحصلوا على المعلومات والخبرات الجديدة ولم يتمكنوا من مواكبة مسيرة التقدم العلمي والاستفادة من نتائج الأبحاث والتجارب الزراعية التي يتوصل إليها العلماء والباحثون في مجال الزراعة .

أما في البلدان العربية فقد بدأ التفكير الجدي في تنظيم الإرشاد الزراعي وإنشاء أجهزة مستقلة له عقب مؤتمر الإرشاد الزراعي الأول للشرق الأدنى الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في بيروت عام 1953م وقد كان لهذا المؤتمر دور كبير بإثارة وعي البلدان العربية بأهمية الإرشاد الزراعي كجهاز مستقل له أهميته ، وقد بدأت البلدان العربية في إنشاء دوائر للإرشاد الزراعي منذ ذلك التاريخ رغم

إن العراق بدأ قبل هذا التاريخ ، إذ يرجع ظهور أول دائرة زراعية معنية بالأعمال الإرشادية إلى عام 1928م حيث استحدثت ملاحظية تحسين الحنطة والتي قسمت إلى شعبتين هما(المحاصيل الحقلية) و(المناطق الزراعية) ضمن وزارة الاقتصاد والمواصلات، وكانت شعبة المناطق الزراعية تشرف على بث الإرشاد الزراعي في مختلف مناطق العراق بصورة محدودة ثم سميت فيما بعد بـ (شعبة الإرشاد الزراعي) وفي أواخر عام 1939م شكلت مديرية الزراعة العامة وقد استحدث فيها قسم للإرشاد الزراعي وكان ذلك عام 1946م وبموجب نظام وزارة الاقتصاد المرقم 85 لسنة 1946م وكان الغرض من تأسيسه كما نص عليه النظام هو القيام بتدريب الزراع عملياً وإرشادهم إلى أصلح وسائل الإنتاج وتطبيق القوانين والأنظمة الزراعية وتوزيع البذور وبث الثقافة الزراعية بصورة عامة والقيام بتأدية متطلبات الأقسام المختلفة وجمع الإحصائيات الزراعية. وكان في مركز القسم ثلاثة مفتشين كمساعدين لمدير القسم وان كل منهم مسؤول عن تفتيش وإدارة عدد من الألوية(التي تسمى الآن بالمحافظات)، وكان في كل لواء مرشد زراعي له مساعدون في الأقضية والنواحي وكانت هذه الدوائر مرتبطة من الناحية الإدارية بقسم الإرشاد الزراعي أما من الناحية الفنية فكانت مرتبطة بالأقسام الفنية.

وفي عام 1952م استحدثت وزارة الزراعة بموجب نظامها المرقم 27 لسنة 1952م تشكيل جديد هو (مديرية البحوث والإرشاد الزراعي العامة) وضمت هذه المديرية قسماً للإرشاد الزراعي والوقاية النباتية.

واستحدثت مديرية الإرشاد الزراعي العامة عام 1968م وكان من ضمن أهدافها تطوير معارف ومهارات كافة أفراد العائلة الفلاحية وتشجيعهم على اعتماد الأساليب العلمية بالعمل الزراعي بما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته باستخدام الطرق العلمية والبرامج الإرشادية والتطويرية للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي.

وفي عام 1978م دمجت مع المؤسسة العامة للثقافة الفلاحية في دائرة واحده سميت (المؤسسة العامة للتثقيف والإرشاد ألفلاحي). وفي عام 1979م، تحولت المؤسسة إلى هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للتثقيف والإرشاد ألفلاحي ودمجت الهيئة مع الهيئة العامة للتدريب في عام 1982م ليصبح اسمها الهيئة العامة للتدريب والإرشاد الزراعي وفي حزيران عام 1993م استحدثت الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي بموجب قانون وزارة الزراعة ذي الرقم (7) لسنة 1993م.

وسنبين في الصفحة الآتية الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي.

12 – 5 التنظيم الإرشادي والعاملون فيه :

يعتبر التنظيم احد الأعمال الأساسية التي يقوم بها المديرون ، ذلك لان الجهود الإدارية عاده ما توجه لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف وان تحقيق الهدف أو مجموعة الأهداف من خلال هذه الجهود تتطلب تنظيماً للقيام بها.

لقد أعطى الباحثون للتنظيم تعاريف متعددة فمنهم من نظر إلى التنظيم من زاوية كونه هيكلاً ، كالهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي، ومنهم من اعتبره عملية إدارية، وضمن هذا المنظور فأن تعريف التنظيم الإرشادي يكون بالشكل الآتي:-

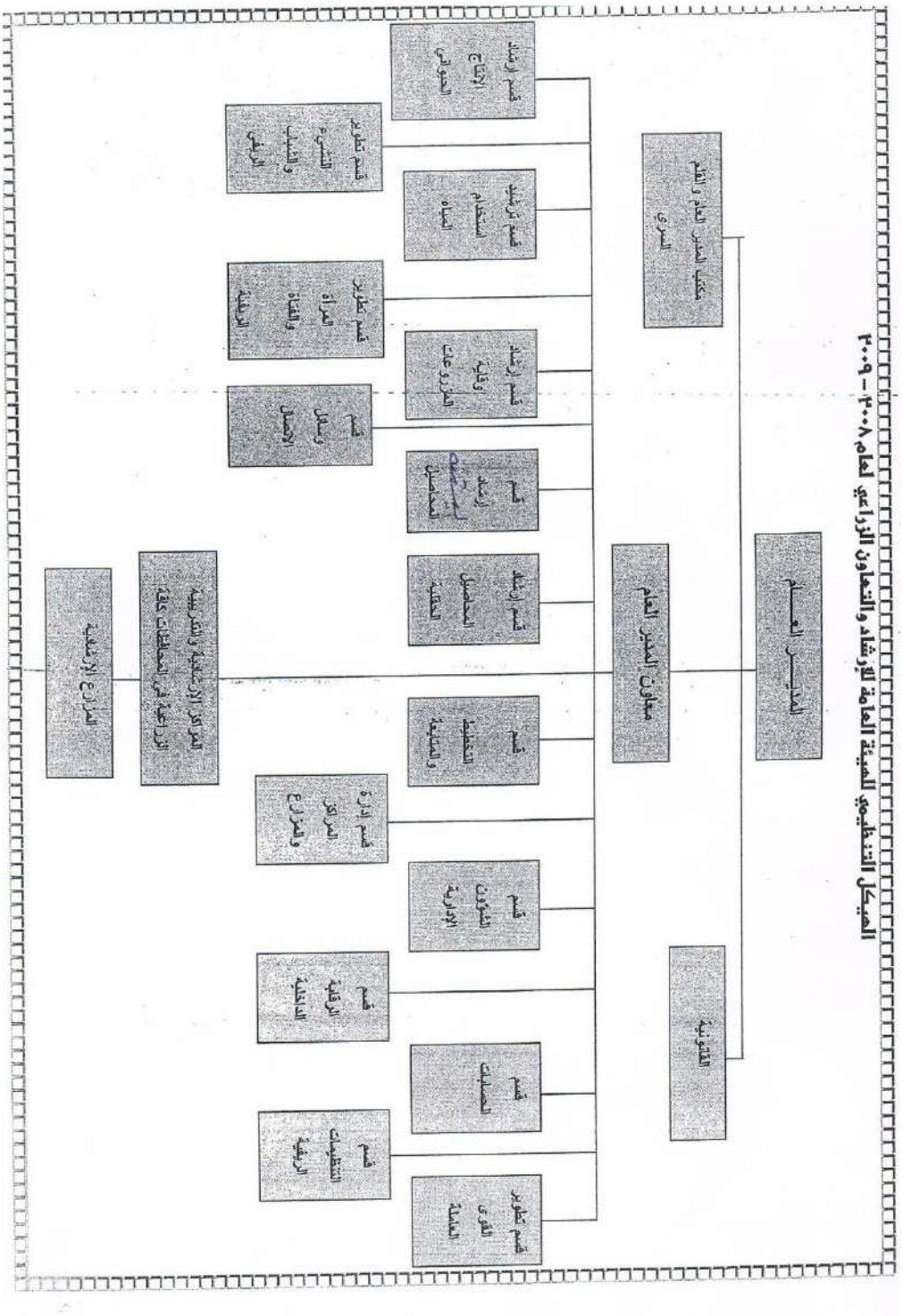

[التنظيم الإرشادي عملية إدارية تتضمن تجميع المهام والأنشطة الإرشادية المراد القيام بها لتحقيق أهداف المنظمة الإرشادية في وحدات تنظيمية (مديريات،أقسام،شعب) وتحديد المسؤوليات والسلطات لهذه الوحدات والإفراد العاملين فيها والتنسيق بين أنشطة هذه الوحدات التنظيمية افقياً وعموديا داخليا وخارجيا (مع خارج التنظيم) من اجل تحقيق الأهداف] .

العاملون في الإرشاد الزراعي:-

يعمل في التنظيم الإرشادي أعداد كبيرة ومختلفة من العاملين، يمكن تصنيفهم حسب الأقسام المعروفة في أي تنظيم إلى موظفين أساسيين أو فنيين وموظفين إداريين بالإضافة إلى الموظفين المستشارين، وان من الموظفين المهمين في تحقيق المنظمة الإرشادية لأهدافها المديرين الإرشاديين والأخصائيين الموضوعيين والمرشدين الزراعيين ، أدناه التوصيف الوظيفي لكل من هؤلاء ولكن أولاً يجب أن نعرف ما هو المقصود بالتوصيف الوظيفي : يمكن أن نعرف عملية التوصيف الوظيفي بإنها التحديد الكامل للواجبات والمسؤوليات الخاصة بوظيفة معينة بالإضافة إلى المؤهلات الواجب توفرها فيمن يشغل تلك الوظيفة من اجل أن يقوم بواجباته ومسؤولياته بصورة مرضية فالمقصود بالتوصيف الوظيفي لكل من وظيفة المدير الإرشادي والأخصائي الموضوعي والمرشد الزراعي هي تحديد واجبات كل من هذه الوظائف وصفات الشخص الذي يشغلها من اجل أن يؤدي الواجبات بصورة مرضية وسيتم التأكيد هنا على المؤهلات للمدير الإرشادي والمرشد الزراعي فقط وكالاتي:-

أولاً:المدير الإرشادي:- إن المؤهلات الواجب توفرها في المدير الإرشادي هي

1-الخبرة في مجال أو أكثر من مجالات العمل الذي يديره(المجال الإرشادي).

2- شخصية قيادية قادرة على كسب ثقة الآخرين ممن يعملون معهم

3-خلفية زراعية أو ريفية.

4-مستوى تعليمي جامعي على الأقل.

5-صفات شخصية مثل:

أ- الاستقامة والتكامل.

ب-الإنصاف والحكم.

ج-الصحة.

د-الإحساس بالهدف.

هـ-التفوق الفني.

و-الحسم والبت.

ز-الإيمان بالعمل.

ح-المرونة.

ط- قوة التعبير في الكتابة والكلام.

ثانياً: المرشد الزراعي:- إن مؤهلات المرشدين الزراعيين يمكن إجمالها بالصورة الآتية:

1- القدرة الفنية: إذ يجب أن يكون المرشد الزراعي ملماً الماماً جيداً بالنواحي الفنية لعمله ومزوداً بالمعارف والمعلومات العلمية الضرورية لتأدية المهام الإرشادية بصورة كفوءة.

2- القدرة التعليمية أو الإرشادية : إذ يجب على المرشد الزراعي أن يكون قادراً على انتخاب الوسيلة الإرشادية المناسبة بالوقت المناسب بالإضافة إلى قابليته في إقناع المسترشدين وإفهامهم لرسالته الإرشادية أي يفترض بالمرشد أن يكون معلماً ناجحا.

3- القدرة الاجتماعية الشخصية: وهنا يجب أن يكون المرشد الزراعي قادراً على العمل مع الفلاحين محباً للالتقاء بهم والتعايش معهم ويفضل أن يكون من أصل ريفي مؤمنا بضرورة تطويرهم وبدور الإرشاد الزراعي في ذلك.

12 – 6 التخطيط الإرشادي :

12 – 6 – 1 تعريف عملية التخطيط الإرشادي:- هي عملية يشترك فيها المعنيون في التخطيط الإرشادي من العاملين الإرشاديين وممثلين من المستفيدين من الخدمات الإرشادية ومن له علاقة بهذا العمل في عمليات جمع المعلومات عن المنطقة المراد التخطيط لها وتحديد المشاكل واحتياجات الناس فيها وبلورة ذلك في أهداف إرشادية وتحديد الأولوية من هذه الأهداف واقتراح الوسائل التعليمية والمستلزمات المادية الأخرى لتحقيق الأهداف مع تبيان أسلوب التقويم المناسب. إن حصيلة عملية التخطيط الإرشادي عادة ما يكون وثيقة مكتوبة تتضمن على العموم المشاكل والأهداف المراد تحقيقها والوسائل التعليمية والمادية المطلوبة لتحقيق الأهداف والنتائج المتوقعة بعد التنفيذ وأسلوب التقويم. ولهذه الوثائق مسميات معينة وتكون حسب المستويات الإدارية للتنظيم الإرشادي، فهي تسمى بالخطة الإرشادية إذا كانت تمثل المستوى الوطني للعمل الإرشادي كما هي الخطة الإرشادية للهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي .وتسمى أيضاً بالخطة الإرشادية للإقليم أو المحافظة إذا كانت معنية بما مخطط له من أنشطة للتنظيمات الإرشادية في هذه المستويات. أما خطة المرشد الزراعي الذي يعدها لينفذها في منطقة عمله (الناحية أو القضاء) تسمى بالبرنامج الإرشادي الذي يمكن تعريفه بأنه بيان يتضمن صورة عن الموقف الحالي في المنطقة المراد التخطيط لها (منطقة عمل المرشد الزراعي) وحاجات الناس المنبثقة من تحليل الموقف والأهداف المقترحة لمقابلة وحل هذه المشاكل والحاجات من خلال العملية الإرشادية التعليمية وهو جزء من الخطة الإرشادية في المحافظة. ومن البرنامج الإرشادي تشتق أجزاء يقوم المرشد الزراعي بتفصيلها بالصورة التي تمكنه من تنفيذ ذلك الجزء والنشاط بسهولة وتسمى خطط هذه الأجزاء بخطط العمل، حيث تعرف خطة العمل الإرشادي بأنها عرض مفصل لأوجه النشاط مرتبة بكيفية تمكنه من التنفيذ الفاعل لجميع البرنامج ، ومنها (خطة العمل)، الإجابة عن كل من :كيف ومتى وأين ومن سيؤدي العمل ؟

إن هذه الوثائق ستكون واضحة أكثر عند التكلم عن كيفية إجراء عملية التخطيط الإرشادي.

12 – 6 – 2 أهمية التخطيط:-

1-أن الهدف المباشر لعملية التخطيط هو التوصل أو الخروج بخطة تمثل الحصيلة التي يفترض إن توجه إليها الجهود في الفترة الزمنية التي أعدت الخطة لها وفي ذلك توفير لكثير من الوقت.

2-اعتماد الطريقة العلمية والمنطقية في التوصل إلى المشاكل والأهداف للمنطقة المخطط لها وتحديد مراحل العمل مما يبعدنا عن الارتجال والوقوع في أخطاء.

3-يسهل عملية الحصول على الأموال وتوفير المستلزمات والإمكانات المطلوبة لتنفيذ البرامج.

4-تحديد النتائج المتوقع تحقيقها بوقت مسبق.

5- يسهل عملية الرقابة من خلال اعتماد ما جاء به من معايير للمقارنة.

6-يسهل عملية التنسيق والانسجام بين وحدات التنظيم الداخلية أو بين المنظمات المعنية.

7-تنمية قابلية المواطنين المشتركين في عملية التخطيط وذلك لان العملية التخطيطية بحد ذاتها تعليمية.

8- يساعد على تحقيق رضاء العاملين واطمئنانهم النفسي من خلال معرفة موقعهم في العمل.

9-حصيلة عملية التخطيط هي الخطة التي يستفاد منها كوثيقة معتمده أمام المسؤولين والمواطنين عن نشاطات ومنجزات المؤسسة.

12 – 6 – 3 أنواع التخطيط:-

يمكن تصنيف التخطيط وفق عدد من المعايير وبالصورة الآتية:

1-التخطيط وفقاً لوقت تنفيذ الخطة حيث ينقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ-التخطيط طويل المدى: حيث توضع الخطط لمدة تتراوح بين خمس سنوات وخمس وعشرين سنة، وعادة ما توضع الخطط بين خمس سنوات وعشر سنوات.

ب-التخطيط متوسط المدى: حيث توضع الخطط لتنفذ خلال فترة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات.

ج-التخطيط قصير المدى: حيث توضع الخطط لفترة لا تزيد على السنتين وأحياناً توضع لمدة سنة واحدة.

2-التخطيط حسب أنواع النشاط أو الهدف: حيث تكون الخطط حسب حقول المعرفة أو الأعمال فيكون هناك التخطيط الاجتماعي والتخطيط الاقتصادي والذي يتضمن التخطيط الصناعي والزراعي والتجاري وغير ذلك من أنواع الأنشطة، ولا بد من الإشارة إلى إن التخطيط الإرشادي هو فرع من فروع التخطيط الزراعي .

3-التخطيط وفقاً للمستوى حيث يكون:

أ-وفقاً للمستوى الإداري أو الجغرافي ويكون بالأنواع التالية:

1-التخطيط على المستوى البلاد .

2-التخطيط على المستوى الإقليم.

3-التخطيط على مستوى المحافظة.

4-التخطيط على المستوى المحلي.

ب-وفقاً للمستوى التنظيمي ويشمل:

1- التخطيط القومي .

2-التخطيط على مستوى القطاع.

ج-التخطيط على مستوى المنظمة: وهي أن تقوم كل منظمة ضمن قطاع معين وعلى ضوء إمكاناتها إعداد خطط خاصة بها ولكافة مستوياتها.

12 – 6 – 4 كيفية إجراء عملية التخطيط الإرشادي:

ينظر إلى عملية التخطيط الإرشادي على أنها عملية مكونة من مجموعة مراحل متداخلة ومتكاملة يمكن توضيحها بالصورة الآتية:

المرحلة الأولى: والتي تؤكد ضرورة وجود إطار عام تجرى بموجبه عملية التخطيط الإرشادي متضمنا كيفية أجراء عملية التخطيط الإرشادي ومن الذي يشارك فيها ، وعلى ماذا يجب أن تؤكد ويحدد هذا الإطار من قبل المسؤولين في الجهات العليا من المنظمة الإرشادية بمساعدة المسؤولين عن هذا العمل في المستويات الأدنى، على أن يلتزم به جميع المعنيين بعملية التخطيط.

المرحلة الثانية:- والتي تؤكد ضرورة تحفيز وترغيب المكلفين بعملية التخطيط الإرشادي على القيام بواجباتهم بجدية وإخلاص لإنجاح هذه العملية، هذا وتتضمن هذه المرحلة تعريف المعنيين بعملية التخطيط الإرشادي الإطار العام لهذه العملية والذي يفترض الالتزام به.

المرحلة الثالثة:- والتي تؤكد ضرورة تشكيل جهاز أو لجنة تخطيطية في كل مستوى أداري من مستويات التنظيم الإرشادي يأخذ على عاتقه تأدية المهام التخطيطية في المستوى المتواجد فيه. فبالنسبة للتخطيط الإرشادي في المستوى المحلي حيث إن المرشد الزراعي هو المسؤول الرسمي عن الإرشاد الزراعي فعليه ان يقوم بمعرفة من يشترك في عملية التخطيط الإرشادي في هذا المستوى سواء كان من العاملين معه في الدائرة الإرشادية والفلاحين ومن له علاقة بالعمل الإرشادي وفقاً لإطار العملية المحدد سابقاً ويتصل بهم ويعلمهم بالموضوع المطلوب منهم ويطلب مساعدتهم فيه، وبعد موافقتهم على المساعدة يشكل اللجنة رسمياً عن طريق دائرته، حيث يستمر العمل معهم عن طريق الاجتماعات المتكررة والمنتظمة.

المرحلة الرابعة:- والتي تتضمن الدراسة الموقعية للمنطقة الإرشادية المراد التخطيط لها، حيث تقوم اللجنة المشكلة في المرحلة السابقة بما فيهم المرشد الزراعي بدراسة المنطقة وجمع المعلومات عنها وتبويب وتحليل هذه المعلومات وتحديد المشاكل والأهداف الكفيلة بإزالتها في حالة تحقيقها من خلال تنفيذ البرنامج، وأخيراً تحديد الوسائل التعليمية والمستلزمات المادية لتنفيذ هذا البرنامج.

المرحلة الخامسة:- والتي تتضمن كتابة وثيقة البرنامج الإرشادي المقترح فيضمنه مقدمة عن المنطقة المخطط لها، والمشاكل والأهداف مرتبة حسب أولوية أهميتها والمقترحات لحلولها بالإضافة إلى إسلوب التقويم.

المرحلة السادسة:- والمتضمنة مناقشة وتنسيق البرامج الإرشادية المقترحة من كافة نواحي واقضية الدوائر الإرشادية فيها، حيث يتم ذلك في المنظمة الإرشادية في المحافظة ومن قبل اللجنة المشكلة فيها حسبما ذكر سابقا والخروج بخطة إرشادية للمحافظة وهكذا تنسق الخطط الإرشادية المقترحة من المحافظات والإقليم في الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي في خطة واحدة مركزية (مقترحة) لعموم البلاد حيث تضمن مع خطط وزارة الزراعة وتناقش مع الجهات المسؤولة في هذا المستوى (وزارة التخطيط، وزارة المالية .... الخ) إذ تعدل أو تقر كما هي وتعاد بعد إقرارها من الجهات العليا كخطة إرشادية مقررة ومعدة للتنفيذ.

المرحلة السابعة:- وتتضمن كتابة خطة العمل ، بعد إقرار الخطة الإرشادية للهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي ضمن وزارة الزراعة وضمان حصول الأموال اللازمة للتنفيذ تعاد وبنفس المسار التي رفعت به إلى الجهات التي رفعتها وصولا إلى المرشد الزراعي الذي يكون مسؤولاً عن البرنامج الإرشادي الذي اقترحه واللجنة التي كانت تعمل معه، حيث يقوم بكتابة خطة عمل تفصيلية عما يقوم به وفقاً للمقترحات الواردة في البرنامج محاولا أتباعها بدقة من اجل تحقيق الهدف أو الأهداف المحددة تحسبا لأحوال المستفيدين من أعماله الإرشادية.

المرحلة الثامنة:- والتي تتضمن عملية التقويم لعملية التخطيط، حيث يمكن عمل ذلك من خلال تقويم الحصيلة النهائية لعملية التخطيط أي نقوم الخطط المثمرة ومدى احتوائها على مكونات الخطة الجيدة ومن خلال متابعة وقياس النتائج المتحققة في الميدان جراء تنفيذ الخطة الإرشادية.

أسئلة ونشاطات الفصل الثاني عشر

س1: ما هو مفهوم الإرشاد الزراعي ؟

س2: كيف نحقق الأهداف الاقتصادية للإرشاد الزراعي ؟

س3: كيف تتحقق الأهداف الاجتماعية للإرشاد الزراعي ؟

س4: عدد مبادئ الإرشاد الزراعي. واشرح واحدا منها ؟

س5: ما هي مؤهلات المرشد الزراعي ؟ وما علاقتها بطبيعة عمله ؟

س6: اذكر أنواع التخطيط وفقا لوقت تنفيذ الخطة مع الشرح ؟

س7 : هناك مؤهلات مهمة يجب توافرها في المدير الارشادي ، عددها ؟

س8 : يعمل في التنظيم الارشادي عدد كبير ومختلف عن العاملين في المجالات الاخرى ، ناقش ذلك ؟

س9 : بين اهمية عملية التخطيط الزراعي وخاصة في مجال التخطيط الارشادي ؟

س10 : تكلم عن مراحل اجراء عملية التخطيط الارشادي بإيجاز ؟

الفصل الثالث عشر

الاتصال الارشادي

⇐ تعريف عملية الاتصال الإرشادي .

⇐عناصر عملية الاتصال الإرشادي .

⇐العوامل المؤثرة في عملية الاتصال الإرشادي وفاعليته .

⇐طرائق الإرشاد الزراعي .

⇐المعينات السمعية والبصرية في الإرشاد الزراعي .

⇐خطوات عملية التقويم الإرشادي .

أهداف الفصل الثالث عشر

- التعرف على عملية الاتصال .
- ان يلم الطالب بعناصر عملية الاتصال .
- ان يلم الطالب بالعوامل المؤثرة في الاتصال .
- ان يتعرف الطالب على طرائق الارشاد .
- ان يميز الطالب الطريقة المناسبة للأتصال بالأفراد .
- تمييز الطريقة المناسبة للأتصال بالجماعات .
- تمييز الطريقة المناسبة للأتصال بالجماهير .
- ان يتعرف الطالب على مزايا الاتصال .
- التعرف على كيفية التخطيط للبرنامج .
- تمييز الطالب انواع التخطيط الارشادي .
- التعرف على كيفية اعداد البرنامج الارشادي .

الفصل الثالث عشر

الاتصال الإرشادي

Care Contact Extension

13 – 1 تعريف عملية الاتصال الإرشادي:

يمكن تعريف عملية الاتصال الإرشادي بأنها العملية التي يستطيع من خلالها شخصان معنيان بالعمل الإرشادي أو أكثر من تبادل الأفكار والحقائق والمعلومات والمشاعر والانطباعات المتعلقة بذات العمل بطريقة يتمكن كل منهم من الفهم المشترك لمعنى ومضمون ومحتوى الرسالة. ففي الإرشاد الزراعي تؤدي عملية الاتصال الإرشادي دوراً مهماً في إيصال الرسالة الإرشادية متمثلة بالمعلومات والمهارات الزراعية الجديدة إلى جمهور المسترشدين الذين هم في الغالب مزارعون يحتاجون تلك المعلومات والمهارات لزيادة خبراتهم ومهاراتهم وتطوير حياتهم، حيث تسمى هذه العملية الاتصالية بعملية الاتصال النازل، كما يتم من خلال عملية الاتصال الإرشادي إيصال المشكلات والحاجات للفلاحين في مجتمعهم المحلي إلى الباحثين والمختصين في الجهات العليا عن طريق المرشد الزراعي ومن له علاقة بهذا العمل لإيجاد الحلول لها، حيث تسمى هذه العملية الاتصالية بعملية الاتصال الصاعد.

13 – 2 عناصر عملية الاتصال الإرشادي:

تشمل عملية الاتصال الإرشادي العناصر الآتية:

1- **مصدر الرسالة:** وهو في الاتصال الإرشادي مراكز البحث العلمي حيث أنها تصدر نتائج الأبحاث العلمية الحديثة والتي لا يستطيع الفلاح الاستفادة منها بصورة مباشرة لذا يجب صياغتها بأسلوب تطبيقي من قبل المرشد أو الجهاز الإرشادي لتكون حلقة الاتصال بين الباحث والمرشد الزراعي ضرورية جداً لتسهيل عملية التطبيق .

2- **المتصل:** وهو المرشد الزراعي فكلما كان المرشد الزراعي كفوءاً وله القابلية على إيصال الرسالة الإرشادية عبر القنوات المناسبة إلى مستقبليها من الزراع كانت عملية الاتصال ناجحة ولذا فمن الضروري أن يكون المرشد الزراعي ملماً بأهداف عملية الاتصال بدقة ووضوح مدركاً لحاجات المزارعين وان يتمتع بشخصية جيدة ويستطيع أن يكسب ثقة المزارعين .

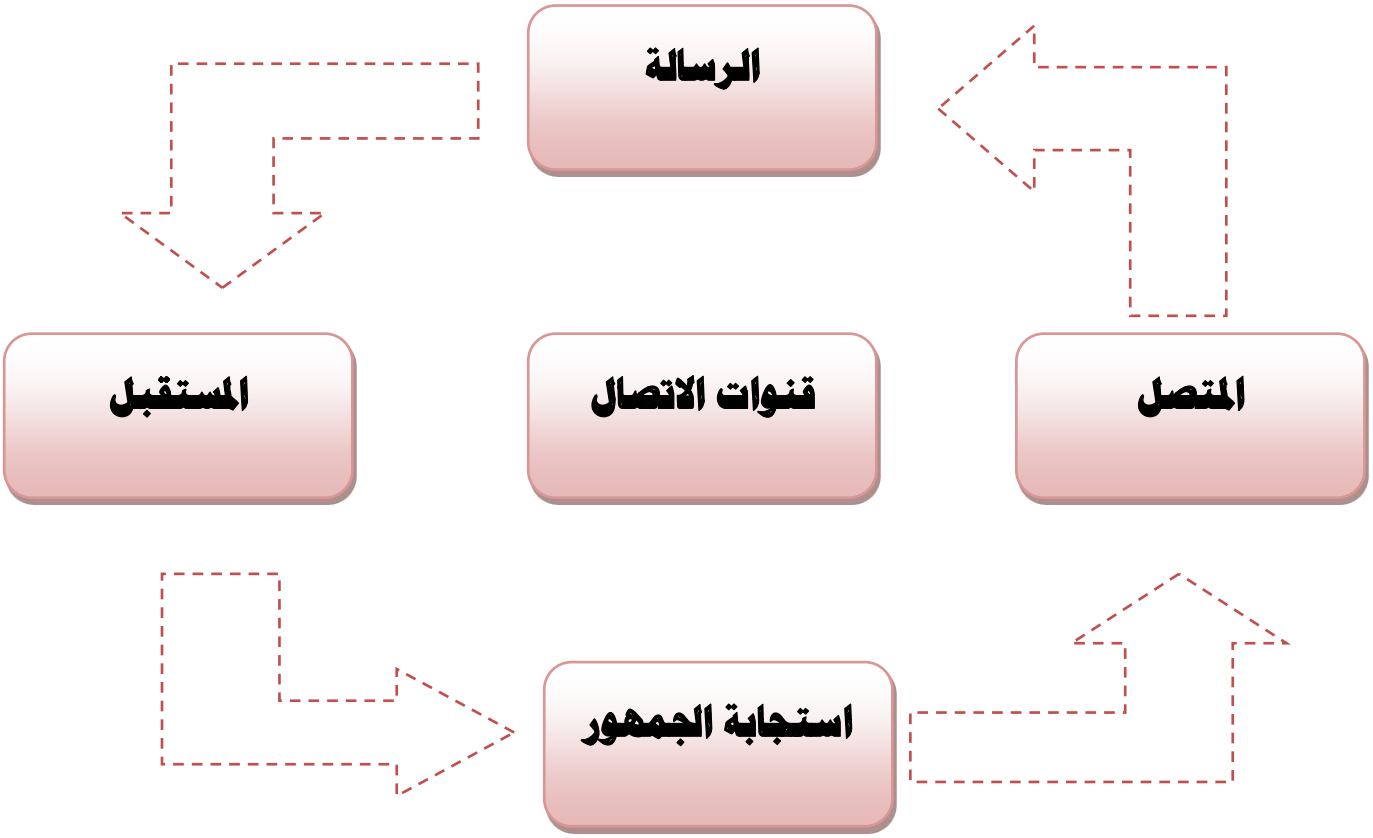

- نموذج يوضح العناصر الرئيسة لعملية الاتصال الإرشادي -

3- **الرسالة الإرشادية أو المحتوى:** وهي عبارة عن الموضوع أو المواضيع الزراعية التي يحاول المرشد الزراعي أن ينقلها إلى الفلاح من أجل إفادته وقد تكون كلمة أو جملة.

4- **قنوات الاتصال:** والمقصود بها الطرق الإرشادية والتي هي طرق الإرشاد الزراعي بأنواعها الفردية والجماعية والجماهيرية، ويجب مراعاة بعض الاعتبارات عند اختيار قنوات الاتصال واستعمالها ومنها هدف الرسالة وطبيعتها ومضمونها وخصائص جمهور المسترشدين وكذلك الوقت المتاح لكل من المرشد الزراعي وجمهور المسترشدين.

5- **معاملة الرسالة:** ويقصد بمعاملة الرسالة طريقة عرض الرسالة الذي بواسطته يقدم المرشد الزراعي بعض المعلومات لجمهور المسترشدين ويكون الهدف من معاملة الرسالة جعل الرسالة الإرشادية

واضحة ومفهومة وواضحة الهدف وتتناسب معاملة الرسالة مع قنوات الاتصال المستخدمة ومن المهم أيضاً توفر المهارة الفنية في عرض الرسالة الإرشادية وتقديمها بشكل جذاب ومشوق.

6- **مستقبل الرسالة:** وهم الفلاحون وعوائلهم حيث يتوجه الإرشاد الزراعي في عملية الاتصال الإرشادي نحو جمهور المسترشدين والذين يفترض أن يستفيدوا من المعلومات والخبرات والأساليب الزراعية المستحدثة والجمهور هنا يشمل الرجال والنساء والشباب وكبار السن والناشئة. وكلما كان الجمهور يتصف بقدرته على فهم الرسالة واستيعابها ويرغب الإستفادة منها كلما كانت عملية الاتصال ناجحة.

7- **استجابة الجمهور:** وهي الغاية النهائية لعملية الاتصال بعد أن ساهمت عناصر الاتصال السابقة في تهيئة الجو المناسب لإقناع جمهور المسترشدين بفائدة ما يقدم لهم من أفكار وخبرات وأساليب زراعية مستحدثة وأهمية قيامهم بوضعها موضع التنفيذ الفعلي وهذا يعني أن عملية الاتصال الإرشادي قد نجحت وان تغيرات مرغوب فيها قد حدثت في سلوك المسترشدين تخص معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم.

13 – 3 العوامل المؤثرة في عملية الاتصال الإرشادي :

من المعروف أن الإرشاد الزراعي يتعامل مع جمهور المسترشدين اللذين هم المزارعين وعوائلهم سواءً كانوا أفراداً أو جماعات أو جماهير ولا يمكن لهذا التعامل أن يحدث ويكون مؤثراً وفاعلاً عند حدوثه دون استعمال وسائل وقنوات متنوعة لهذا الاتصال، وإن استيعاب جمهور المزارعين وتفهمهم للأفكار والخبرات الجديدة المستحدثة وتطبيقهم لها يبين مدى فاعلية ونجاح الاتصال الإرشادي.

ويقوم الاتصال الإرشادي بهذه العملية بوسائل وقنوات اتصال متنوعة ، وان عملية الإرشاد الزراعي هي عملية تعليمية ولا يمكن لهذه العملية أن تكون كفوءة دون إيصال ناجح للأفكار والمهارات المراد تعليمها.

ولهذا تبرز هنا كفاءة المرشد الزراعي في عملية الاتصال وفاعليتها لإحداث التغييرات المرغوب فيها وتحقيق الأهداف النهائية للإرشاد الزراعي لغرض تطوير الفلاح وأسرته وتحسين وضعه. أن كل ذلك يرتبط بعدة عوامل منها ما يأتي:

1- ضرورة جمع المعلومات الكافية عن طبيعة جمهور المزارعين للاتصال بهم من الناحية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتصميم عملية الاتصال الإرشادي في ضوء ذلك.
2- تنظيم الأفكار والأساليب المستحدثة ووضوحها ليتسنى توصيلها بكفاءة عالية.

3- توفر الكفاءة الفنية والشخصية في المرشد الزراعي وكفاءته في استخدام الكلمات المدعمة بالمعينات خصوصاً المعينات البصرية المناسبة التي تساعد في نقل الأفكار الجديدة إلى الآخرين.

4- إلمام المرشد الزراعي بالمبادئ التعليمية للكبار والإلمام بالبيئة المادية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بهم.

5- سهولة الكلمات والمفردات ووضوح معانيها وخاصة المستخدمة في وسائل الاتصال الإرشادي (عند الاتصال بالمسترشدين).

6- ضرورة مساعدة جمهور المسترشدين المزارعين في التعرف على الخبرات الجديدة المقدمة إليهم وأهميتها والربط بينها وبين مشكلاتهم القائمة والحاجة إلى التغيير نحو الأفضل.

7- عدد المسترشدين حيث تزداد كفاءة الاتصال كلما ارتفع التأثير إيجابياً لدى الفرد المسترشد وازداد عدد المسترشدين المتعلمين ضمن الفترة الواحدة.

8- عدد الرسائل المستقبلة حيث يزداد التأثير والتغير السلوكي بازدياد الرسائل الإرشادية المستقبلية .

13 – 4 طرائق الإتصال الإرشادي :

طرق الإرشاد تقسم بعدة أشكال وحسب معايير مختلفة، والتقسيم الشائع هو تقسيم الطرق الإرشادية حسب عدد أو حجم الفلاحين اللذين يتصل بهم حيث تقسم إلى الطرق الآتية:

أولاً: الطرق الفردية.

ثانياً: الطرق الجماعية.

ثالثاً: الطرق الجماهيرية.

وسنشرح كل طريقة من الطرق أعلاه كما يأتي:

13 – 4 – 1 الطرق الفردية :

وتعني ببساطة الاتصال بين المرشد الزراعي وفرد واحد من أفراد المسترشدين من الزراع بصورة مباشرة عادة لغرض نقل المعلومة أو الحصول على معلومة. وتعد هذه الطريقة من أهم الطرق الإرشادية التي يعتمد عليها العمل الإرشادي وأكثرها فاعلية وتأثيراً في إيصال محتوى الرسالة الإرشادية وأحداث التغيير المطلوب واهم أنواعها الطرق الثلاث الآتية :-

1- **الزيارات وتشمل:**

أ- الزيارات الشخصية التي يقوم بها المرشد الزراعي للمزارع سواء كان في حقله أو منزله.

ب- الزيارات التي يقوم بها المزارع للاتصال بالمرشد الزراعي في مكان عمله.

2- الاتصالات الهاتفية: وتعتبر من الطرق الإرشادية التي تساعد في إعداد الطرق الإرشادية الأخرى.

3- الخطابات الشخصية: وهي تلك المراسلات المتبادلة بين المرشد الزراعي وأي من الأفراد المسترشدين دون أي برنامج مخطط لتحديد تواريخ هذه المكاتبات وأهدافها.

مميزات الطرق الفردية :

1- تنمي علاقات متينة وقوية ومثمرة بين المرشد والمزارع مما يخلق فائدة كبيرة وثقة عالية بالمرشد مما يؤدي إلى النجاح في إيصال الرسالة الإرشادية.

2- النجاح في استيعاب محتوى الرسالة ومضمونها وأهدافها.

3- إن المرشد الزراعي والفلاح يتبادلان طرح المشاكل بشكل ملموس حيث يتعرف المرشد على مشاكل الفلاح ميدانياً مما يساعد على إعطاء النصائح والحلول الواقعية للمشاكل المطروحة.

4- تقديم بعض المساعدات الإرشادية للفلاحين.

5- يستطيع المرشد الزراعي التعرف على القادة المحليين والتعاون معهم.

6- يستطيع المرشد الزراعي أن يجمع البيانات والمعلومات عن المنطقة وخصائصها.

7- يستطيع المرشد الزراعي الوصول إلى الأفراد اللذين من المتعذر الوصول إليهم أحياناً بالطرق الأخرى.

مساوئ الطرق الفردية :

1- طريقة الاتصال بالأفراد تعد من الطرق المكلفة قياساً إلى غيرها.

2- تحتاج إلى عدد كبير من المرشدين الزراعيين.

3- تستنفذ وقتاً طويلاً من المرشد الزراعي للوصول إلى المزارعين.

13 – 4 – 2 الطرق الجماعية :

والتي تعني الاتصال بين المرشد الزراعي ومجموعة من المسترشدين في موقف تعليمي معين وعادة ما يكون بصورة مباشرة. كما هو الحال في الاجتماعات الإرشادية أو الإيضاحات الحقلية واهم الطرق الإرشادية الجماعية هي :-

1- الاجتماعات الإرشادية: وتعني وجود المرشد الزراعي مع مجموعة المسترشدين في مكان معين لغرض تعليمي معين.
2- الإيضاحات الحقلية (لطريقة العمل وللنتائج): وهما وسيلتا اتصال بالجماعات، حيث تستخدم الأولى الإيضاحات الحقلية لطريقة العمل في تعليم جماعة من المسترشدين خطوات عملية زراعية جديدة ذات مهارة أو مهارات معينة، والأخرى الإيضاحات الحقلية لعرض النتائج ومنها يكون الاهتمام منصباً على عرض ومشاهدة ما تحقق من نجاح جراء تطبيق أسلوب جديد في الزراعة أو تطبيق صنف جديد أو غير ذلك
3- الرحلات الإرشادية: تعتبر الرحلات وسيلة إرشادية جماعية حيث يقوم المرشد الزراعي بدعوة عدد معين من الفلاحين لزيارة حقول إيضاحية لبيان النتائج ومشاهدتها بأنفسهم أو عرض خبرة معينة في المزرعة وتكون الرحلة أحياناً لأكثر من غرض واحد لمشاهدة نشاطات وخبرات زراعية مختلفة في حقول أخرى فيتعلم الزائرون أشياء جديدة ويتبادلون الخبرة فيما بينهم.
4- المحاضرات: يكون عرض المواضيع على شكل محاضرة على مجموعة من الفلاحين أثناء الاجتماعات الإرشادية حيث تلقى الكلمة على الحاضرين من قبل المحاضر بشكل مفهوم عندما يراد نشر معلومات فنية جديدة.

مزايا الطرق الإرشادية الجماعية :

1- الاتصال بعدد كبير من الأفراد في وقت واحد.
2- تكاليفها قليلة إذا ما قورنت بالطرق الفردية ومدى تأثيرها.
3- لا تحتاج إلى عدد كبير من المرشدين الزراعيين مقارنة بالطرق الفردية.
4- يكون التأثير الجماعي على الأفراد كبيراً وفعال ويمكن من خلال الجماعة أحداث تغيير في سلوك واتجاهات الأفراد.
5- لا تحتاج إلى وسائط نقل كثيرة مقارنة بالطرق الفردية.
6- تساعد على اكتشاف القادة المحليين.

عيوب الطرق الإرشادية الجماعية:

1- عدم إمكانية جمع الفلاحين في مكان واحد وفي وقت واحد.
2- عدم ملاءمة الظروف الجوية أحياناً لجمع الفلاحين واللقاء بهم.
3- عدم توفر وسائط النقل أو رداءة طرق المواصلات.
4- الصعوبة في توفير المكان الملائم للاجتماع في بعض الأحيان.
5- إن عملية أخذ قرار من جانب المجموعة قد يتطلب أحياناً فترة أطول وخاصة إذا كان هناك تباين بين أفراد المجموعة من حيث رغباتهم ومشاكلهم وخبراتهم.

13 – 4 – 3 الطرق الجماهيرية :

وتعني الاتصال بجمهور كبير من الزراع ويستخدم المرشدون الزراعيون هذه الطرق التي لا تعتمد على الاتصال الشخصي المباشر لزيادة فاعليته ونجاح العمل الإرشادي. وتستخدم الطرق الجماهيرية للمساعدة على ترغيب المزارعين في تبني الأفكار الجديدة ومن أهم الطرق الإرشادية الجماهيرية ما يأتي :

1- المطبوعات الإرشادية.
2- الإذاعة (الراديو).
3- التلفزيون.
4- المعارض الزراعية.
5- الخطابات الدورية.
6- الحملات الإرشادية.
7- الملصقات والبوسترات.

مزايا الطرق الجماهيرية هي :

1- السرعة في الوصول إلى أعداد كبيرة من المسترشدين بانتظام وفي نفس الوقت.
2- قلة التكاليف في هذه الطريقة.
3- الرسائل الإرشادية التي تقدم من خلال الطرق الجماهيرية تعتبر ذات نوعية عالية الجودة.
4- تمتاز بالتنوع في معاملة الرسائل الإرشادية حيث من الممكن أن تكون على شكل مقالات أو برامج ريفية أو إخبارية وغيرها.

أما العيوب أو القصور في الطرق الجماهيرية فهي:

1- الطرق الجماهيرية لا تضمن المشاركة من الجمهور المستهدف.
2- معالجة المشكلات المحلية أو الفردية أو الحالات الخاصة تعتبر محددة.
3- الطرق الجماهيرية أقل كفاءة في الإقناع من الطرق الفردية بصفة عامة ومن الطرق الجماعية إلى حدٍ ما.

4-تعد بعض هذه الطرق غير عملية أو ممكنة في كثير من المجتمعات النامية لانخفاض المستويات التعليمية بحيث لا يمكنهم الاستفادة من النشرات والمطبوعات الإرشادية والتي هي وسائل ضمن هذه المجموعة.

وسيتم توضيح عدد منها وكما يأتي:

1- **المطبوعات الإرشادية:** وهي أحدى وسائل الاتصال الجماهيري التي تعتمد على الكلمة المكتوبة في عملية نشر الأفكار الإرشادية وذلك لغرض توصيل المعلومات والمواد العلمية للمزارعين. وحالياً تقوم الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي بإصدار الكثير من النشرات سنوياً تحتوي على كافة الإرشادات حول زراعة الخضر والفواكه والمحاصيل الحقلية وطرق تسميدها ووقايتها من الأمراض وتوزع مجاناً.

2- **الإذاعة (الراديو):** وتعد من أهم وسائل الإعلام الجماهيرية وذات تكاليف قليلة نسبياً والتي تصل إلى جمهور كبير جداً متباين في السن والثقافة والمعرفة. ويستعمل الإرشاد الزراعي الراديو لإيصال المعلومات الزراعية إلى جمهور المسترشدين خصوصاً أبناء الريف الذين يميلون إلى الاستماع إلى الراديو ويحبون برامجه.

3- **التلفزيون:** يعد التلفزيون من الوسائل الإرشادية ذات الأهمية الكبيرة لكونه وسيلة إرشادية تستغل حاستي السمع والبصر مما يزيد ويدعم عملية التعلم وبهذا يصبح أكثر وسائل الاتصال الجماهيرية فاعلية وتأثيراً.

13 – 5 المعينات السمعية والبصرية في الإرشاد الزراعي :

المعينات: ويقصد بها الأجهزة أو المعدات التقنية التي يستفاد منها لتسهيل عملية التعليم أو الإرشاد ويزيد من فاعلية التعليم كما في العينات والنماذج والصور والملصقات وغيرها. والمعينات قد تكون سمعية أو بصرية أو مزدوجة (سمعية وبصرية) لقد أتضح من الدراسات إن المعينات السمعية والبصرية تساعد الشخص في أن يتعلم أكثر وأسرع وان يتذكر ما تعلمه لمدة أطول وأن يكون التعلم أكثر اتقاناً.

ومن فوائد استعمال هذه المعنيات التعليمية هو أنها تجعل التعليم أكثر واقعية وأقرب للحقيقة وتتيح للمتعلم فرصة التعرف على الخبرات التي تقع خارج مجتمعه وتثير لديه الرغبة للتعلم وتجعل عملية التعلم أسهل وتعمل على توضيح الأفكار التي يحملها المرشد إلى المسترشدين وتساعد على زيادة فاعلية الطرق

الإرشادية المستخدمة ويوجد كثير من المعينات البصرية والسمعية التي يمكن للمرشد الزراعي الاستعانة بها ليجعل تعليمه أكثر وضوحاً وجاذبية وتفهماً وتأثيراً ومن هذه المعينات هي ما يأتي:

1- **العينات والنماذج:** نظراً لتوافر العينات والنماذج الحقيقية في كثير من الأعمال الإرشادية فإنها تعتبر من الوسائل التعليمية البصرية المهمة. والنماذج الحقيقية هي عبارة عن الشيء الطبيعي الحقيقي، أما العينات فتعتبر نموذجاً مميزاً لمجموعة من الأشياء الحقيقية.
2- الصور الفوتوغرافية: تعتبر الصور من أهم الوسائل البصرية التي يمكن للمرشد الزراعي الاستعانة بها فيما يقوم به من نشاط إرشادي.
3- **الملصقات الجدارية:** وتستخدم كوسيلة إرشادية بهدف خلق نوعاً من التنبيه لفكرة معينة بحيث يتمكن أي فرد يلقي نظرة عليها أن يدرك الفكرة الإرشادية بسهولة وبشكل يجلب الانتباه ويشوق الفلاحين على تطبيق الفكرة التي يحملها.
4- **الأفلام السينمائية:** من الوسائل الإرشادية البصرية التي تساعد كثيراً في نشر المعلومات الزراعية وتستعمل في الاجتماعات الإرشادية لتوضيح جوانب موضوع الاجتماع ومن فوائدها أنها مشوقة مشجعة على الحضور حيث كثيراً ما تعرض أفلام مسلية مع ما يعرض من الأفلام الزراعية وأنها يمكن أن تؤثر بأقل الناس تعلماً.

أنواع المعينات الإرشادية:

1- **المعينات الإرشادية السمعية:** وهي التي تعتمد في تأثيرها على حاسة السمع فقط ونذكر منها (الإذاعة أو الراديو، والتسجيلات الصوتية، ومكبرات الصوت).
2- **المعينات البصرية:** وهي التي تعتمد في تأثيرها على حاسة البصر فقط ومنها (الصور، الملصقات، الخرائط، الرسوم البيانية والنماذج).
3- **المعينات المزدوجة (السمعية-البصرية):** وهي التي تعتمد في تأثيرها على حاستي السمع والبصر ومنها (السينما الزراعية، والمسرح الزراعي الإرشادي، والتلفزيون، والتمثيليات وغيرها).

13 – 6 تعريف التقويم الإرشادي :

يمكن أن نعرف التقويم الإرشادي بأنه (عملية منظمة لتحديد التغييرات التي تحدث في سلوك الفلاحين المسترشدين المعرفية و/أو المهارية و/أو الشعورية) نتيجة للنشاطات والبرامج التي يقوم بها المرشدون الزراعيون للمسترشدين مجسدين في ذلك مدى تحقق أهداف البرامج والأنشطة الإرشادية التي تخطط وتنفذ لإفادة الفلاحين المسترشدين.

إن هذا يعني أن عملية التقويم الإرشادي عملية منظمة تتكون من مجموعة عمليات أو خطوات نسعى من خلالها معرفة ما تحقق من أهداف نشاط أو برنامج إرشادي معين تم تخطيطه وتنفيذه لمجموعة محددة من الفلاحين من أجل أن نقرر وعلى ضوء ما تظهره نتائج التقويم الانتقال إلى نشاط أو برنامج آخر أو إعادة النشاط المقوم أو جزء منه، وبصورة عامة وبسيطة فأن عملية التقويم هذه تتضمن ثلاثة أشياء هي:

1- هدف لنشاط أو برنامج يراد تحقيقه لمجموعة من المسترشدين.
2- صورة عن ما تم تنفيذه للمسترشدين من الهدف المذكور في الفقرة (1) بعد الانتهاء من عملية تنفيذ النشاط أو البرنامج.
3- حكم عما تم تنفيذه من الهدف في الفقرة (2) بناءً على ما تم تحديده في الفقرة (1)

هذا وأن الخطوات التفصيلية لعملية التقويم الإرشادي هي كما في الجزء الآتي:

خطوات عملية التقويم الإرشادي :

قبل الشروع في شرح خطوات عملية التقويم الإرشادي، نسوق المثال الآتي :

لهدف حدده أحد المرشدين الزراعيين المسؤول عن قرية ما لبرنامج أعده ليتم تنفيذه لفلاحي الحمضيات في هذه القرية بعد أن شخص انخفاض في إنتاجية هذه الأشجار جراء الممارسات غير الصحيحة في عمليات التسميد حيث يكون الهدف كالآتي: (إكساب فلاحي الحمضيات في القرية المعارف والمهارات والاتجاهات فيما يتعلق بتسميد محصولهم أشجار الحمضيات وفقاً للتوصيات العلمية وخلال سنة من بدء تنفيذ البرنامج)).

إن خطوات عملية التقويم الإرشادي تكون كالآتي:

1- تحديد نبذة مختصرة عن الوضع الراهن للنشاط أو البرنامج المراد تقويمه. حيث يذكر هنا وعلى ضوء الهدف أعلاه وبصورة مختصرة واقع الفلاحين بما يراد تقويمه (انخفاض إنتاجية الحمضيات) والعناصر أو الجهات المعنية أو المسببة لذلك وهي الفلاح لوحده أو المرشد لوحده أو الأثنان معاً، مع إبراز الجهة الأكثر تأثيراً وفي أي مجال (إن أمكن) من أجل أن يسلط عليها الضوء في عملية التقويم الإرشادي، ففي المثل أعلاه فأن الموضوع يدور حول عدم معرفة تطبيق الفلاحين للممارسات الصحيحة في التسميد.

2- تحديد أهداف البرنامج أو النشاط الذي أعد للتنفيذ من أجل إكساب الفلاحين المعارف والمهارات والاتجاهات ومن أجل القضاء على المشكلة، وقد حدد الهدف كما في المقدمة المذكورة قبل الخطوات.

3- تحديد هدف أو أهداف التقويم أي تحديد ما الذي تريد أن تحققه من خلال عملية التقويم، ويتم ذلك على ضوء أهداف النشاط أو البرنامج المراد تقويمه. فبالنسبة للهدف مدار النقاش في هذا الفصل (الفقرة قبل الخطوات) الذي حدد كهدف للبرنامج، إكساب الفلاحين المعارف والمهارات والاتجاهات...الخ قد تعتمده كلياً كهدف للتقويم أو تعتمد جزءاً منه كأن يكون التأكيد على تقويم أو قياس تطبيق المهارات على اعتبار أن الفلاح الذي طبق توصية ما يكون قد عرفها وأكتسب الاتجاه الإيجابي لتنفيذها، حيث أن المهم في هذا المجال تحديد أهداف التقويم وبدقة وفي أي اتجاه تكون، أي هل في اتجاه تقويم كامل أنواع السلوك (المعرفة والمهارة والاتجاه) أم باتجاه تقويم عنصر واحد (كالتطبيق) مثلاً ولنفرض إن الاتفاق حصل على تحديد أهداف التقويم كالآتي: تقدير ما اكتسبه فلاحو القرية المعنية المنتجون للحمضيات جراء جهد المرشد الزراعي المسؤول عنهم من تطبيقات للممارسات الصحيحة في تسميد الحمضيات.

4- جمع البيانات التي يتم بواسطتها التأكد من تحقق أهداف التقويم الإرشادي حيث تتطلب الخطوة الآتي:

أ- تحديد المجموعة المعنية بهدف التقويم الإرشادي والتي تجمع منها البيانات حيث أن هذه المجموعة تسمى إحصائياً بالمجتمع ولكن عندما يكون حجم المجتمع كبيراً أي أن إعداده كثيرة تتطلب عملية جمع المعلومات الكثير من الجهد والمال والوقت يمكن الاتجاه إلى أسلوب اعتماد مجموعة صغيرة تمثل في صفاتها المجتمع، حيث يطلق على هذه المجموعة الصغيرة العينة والتي يمكن تعريفها بأنها عدد قليل من المجتمع تنتخب بأسلوب معين يمكن من خلاله أن تعتمد لتمثيل أفراد المجتمع ككل، وفي المثل السابق فأن المجموعة المعنية بالهدف المذكور (المجتمع) هي مجموعة فلاحي الحمضيات في القرية المعنية حيث أنه عندما يكون عددهم كبيراً يمكن انتخاب مجموعة صغيرة منهم (عينة) لإجراء التقويم عليها.

ب- تحديد المصادر التي تجمع منها المعلومات والطرق التي تجمع بواسطتها فبالنسبة للمصادر التي تجمع منها المعلومات فهي إما مصادر أولية والمتمثلة بالأفراد والجماعات ذوي العلاقة بموضوع التقويم (فلاحو الحمضيات أو عينة منهم في المثال السابق) أو مصادر ثانوية (التقارير والبحوث والدراسات المتعلقة بموضوع التقويم) والاثنين معاً. أما بالنسبة لطرق جمع المعلومات فهناك العديد منها نذكر منها الآتي:

1- **الإستبانة البريدية:** والتي هي عبارة عن استمارة متضمنة عدد من الأسئلة تغطي بصورة أساسية النقاط التي يشملها هدف التقويم، حيث ترسل إلى المستجوب للإجابة عنها ومن محاسنها إمكانية إرسالها إلى عدد كبير من للمستجوبين أما مساوئها فأنها تحتاج إلى مستوى جيد من التعليم المستجوبين للإجابة عنها بدقة، لذلك فأنها لا تستعمل في أوساط تسود فيه الأمية.

2- **المقابلة الشخصية:** وفيها تعد استمارة لتحتوي على مجموعة أسئلة وفقاً لهدف التقويم، إلا أن الإجابة على أسئلتها تتم من خلال مقابلة جامع البيانات للفلاح، ومن محاسن هذه الطريقة إمكانية استعمالها في الأوساط الفلاحية الأمية مع إمكانية توضيح جامع البيانات للفلاحين لبعض النقاط غير الواضحة كون المقابلة تكون وجهاً لوجه.

5- **تبويب وتحليل وتفسير البيانات:** فالتبويب عملية تنظيم البيانات المجمعة بواسطة الاستمارات أو من خلال الملاحظة الشخصية وفقاً للخطة الموضوعة للتقويم وفي جداول ضمن أبواب معينة لتسهيل عملية التفسير لهذه المعلومات أو البيانات أما التحليل فهي الطريقة التي نضع بها أرقاماً كثيرة بصورة يمكن معرفة ماهيتها وفهمها، حيث يمكن جراء ذلك معرفة معنى أجوبة الأسئلة المستعملة في الإستبانة، حيث يمكن استعمال النسب المئوية والمتوسطات الحسابية في ذلك.

والتفسير هو عملية تنطيق الأرقام سواء كانت نسب مئوية أو متوسطات حسابية أو غير ذلك واكتشاف ما تعنيه تلك الأرقام في عبارات لغوية.

فبالعودة إلى المثال السابق وعلى افتراض وجود سؤال من بين الأسئلة الموجهة إلى الفلاحين لاستكشاف مدى تطبيق أنواع الأسمدة في تسميد أشجار الحمضيات فأن التبويب المناسب هو أن توجد ثلاثة حقول تبوب بموجبها إجابات الفلاحين وهي:

1- فلاحون استعملوا الأسمدة الكيمياوية فقط.
2- فلاحون استعملوا الأسمدة الحيوانية فقط.
3- فلاحون استعملوا كلا النوعين من الأسمدة.

هذا ويمكن أن يكون التحليل بأن تحسب الأعداد والنسب المئوية في كل مجموعة ولتكن كالآتي:

	عدد الفلاحين	النسبة
1-المجموعة الأولى	15	%30
2-المجموعة الثانية	15	%30
3-المجموعة الثالثة	20	%40
المجموع الكلي	50	%100

وفي هذه الحالة يمكن أن يكون التفسير لهذه الأرقام هو أن تطبيق الفلاحين لاستعمال أنواع الأسمدة في تسميد أشجار الحمضيات في بساتينهم ليس جيداً بدلالة أن 60% منهم استعملوا نوعاً واحداً من الأسمدة وأن 40% فقط استعملوا النوعين من الأسمدة وهي الممارسة الصحيحة في هذه الحالة.

6- التوصيات وكتابة التقرير بنتائج وتوصيات التقويم: في هذه الخطوة تحدد التوصيات على ضوء النتائج التي أظهرتها عملية التقويم الإرشادي وبالنسبة لكافة متغيرات أو فقرات التقويم، إذ على سبيل المثال تكون التوصية بالنسبة إلى استعمال أنواع الأسمدة الصحيحة هي إعادة إرشاد الفلاحين عليها حيث أن أكثر من نصف الفلاحين لم يطبقوا العملية بصورة صحيحة وهكذا بالنسبة للممارسات الأخرى التي تكون التوصيات عليها حسب ما تظهره النتائج لكل منها.

وأخيراً فلابد من كتابة تقرير حول عملية التقويم لهذا البرنامج مع ملاحظة أن يحوي التقرير على فكرة مبسطة عن البرنامج المقوم وأهدافه وأهداف التقويم وكيفية أجرائه والنتائج والتوصيات التي تمخضت عنه، يحتفظ المرشد بنسخة من التقرير في دائرته ويرسل نسخة أخرى إلى مرجعه الأعلى في الدائرة.

أهمية التقويم:

1- تبيان المتحقق من الهدف أو الأهداف للبرنامج الذي يتم تقويمه وبذلك فيكون بالإمكان الانتقال إلى برنامج آخر إذا كان الهدف قد تحقق بأجمعه أو إعادة البرنامج أو جزءاً منه في حالة عدم تحقيق الأهداف، مما ينعكس على تحسين الأعمال الإرشادية.

2- يزيد من ثقة المرشدين الزراعيين بأنفسهم في حالة كون نتائج تقويم البرامج المسؤولين عنها إيجابية.

3- الاستفادة من توجيه المرشدين الزراعيين اللذين تكون نتائج تقويم البرامج المسؤولين عنها سلبية إلى تلقي التدريب.

4- إعلام الجمهور الذي يعمل معهم المرشد الزراعي بالنجاحات التي حققها والتي تظهرها عملية التقويم مما يزيد من ثقة الجمهور ومساندتهم للإرشاد الزراعي.
5- إعلام الجهات المسؤولة عن أعمال المرشد الزراعي بالإنجازات المتحققة.
6- تمكين المرشد الزراعي على الحصول على الموارد والمخصصات المالية بناءً على نتائج التقويم.
7- الاستفادة من نتائج التقويم في العمليات الإدارية الأخرى للمرشد الزراعي كترقيته وتقديم المكافآت له أو معاقبته وغير ذلك.

أسئلة ونشاطات الفصل الثالث عشر

س1: ما هو مفهوم الإرشاد الزراعي ؟

س2: كيف نحقق الأهداف الاقتصادية للإرشاد الزراعي ؟

س3: كيف تتحقق الأهداف الاجتماعية للإرشاد الزراعي ؟

س4: عدد مبادئ الإرشاد الزراعي. واشرح واحدا منها ؟

س5: ما هي مؤهلات المرشد الزراعي ؟ وما علاقتها بطبيعة عمله ؟

س6: اذكر أنواع التخطيط وفقا لوقت تنفيذ الخطة مع الشرح ؟

س7 : ما هي اهم الطرق الارشادية الجماهيرية ؟

س8 : ما هي مزايا وعيوب الطرق الارشادية الجماعية ؟

س9 : تكلم عن اهم طرق جمع المعلومات ؟

المصادر

1- اسماعيل ، اسكندر ، الارشاد الزراعي ، الموسوعة العربية ، الموزع الحضري لدار الفكر ، سوريا ، دمشق **2007** .

2- البياتي ، طاهر فاضل ود. خالد توفيق الشمري . مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي ، طبعة اولى ، دار وائل للنشر ، الاردن –عمان **2009** .

3- الداهري ، د. عبد الوهاب مطر ، التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي ، مطبعة العاني ، بغداد ، **1969** .

4- الداهري ، د. عبد الوهاب مطر ، مبادى الاقتصاد الزراعي مطبعة جامعة الموصل 1987.

5- الداهري ، د. عبد الوهاب مطر ، الاقتصاد الزراعي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، 1980 .

6- الحسناوي ، د. كريم مهدي ، مبادى علم الاقتصاد ، طبعة جديدة ، 2011 .

7- الخولي ،د. حسين زكي ، الارشاد الزراعي دوره في تطوير الريف/ **1968**.

8- الريماوي ، د. احمد شكري واخرون ،مقدمة في الارشاد الزراعي/**1996**.

9- الريماوي د. احمد شكري وآخرون ، مبادئ في الإدارة المزرعية ، دار حنين للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان **1997** .

10- السامرائي ،د. حاتم علي ،الارشاد الزراعي ودوره في التنمية الريفية/ **1975-1976**.

11- السامرائي ، د.عبد الله احمد والجادري، د.عدنان حسين ،علم الإرشاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة بغداد ، **1990** .

12- الفرحان، د. قاسم محمد ، ملزمة الادارة والاشراف الارشادي ، **1986- 1987** .

13- العادلي ، د. احمد السيد ، أساسيات علم الإرشاد الزراعي/**1971**.

14- العلوان ، عبد الصاحب حسن واخرون ، المدخل في الاقتصاد الزراعي ، مطبعة المعارف ، بغداد ،**1996** .

15- السامرائي ، هاشم علوان ، إدارة الأعمال الزراعية ، مطبعة دار السلام الكويتية ، الكويت ، **1984** .

16- العناد ، د. مجذاب بدر وآخرون ، الاقتصاد الزراعي ، مطبعة الطيف ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتعليم المهني ، بغداد ، **2005** .

17- العناد ، مجذاب بدر واخرون ، مبادئ الاقتصاد والتخطيط الزراعي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، **1989** .

18- المليجي ، د. فؤاد السيد ، المحاسبة في الأنشطة الزراعية ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، **1993** .

19- الملاح ، د. جلال ، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، **1991** .

20-النسور ، أياد عبد الفتاح . التحليل الاقتصادي الجزئي مفاهيم ونظريات وتطبيقات , الطبعة الأولى , عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع. 2009.

21- الطائي ، د. عبد الرحيم مكطوف ، الإصلاح الاقتصادي في العراق ، بغداد ، **2009** .

22- العزوني ، د. عزت ، تقييم المشاريع الاستثمارية الزراعية ، معهد الكفاية الإنتاجية ، جامعة الزقازيق ، مصر ، **1993** .

23- النجفي ، سالم توفيق ، اقتصاديات الانتاج الزراعي ، مطابع الموصل مديرية مطبعة الجامعة ، 1985 .

24- دكّله، د.محمد عبد الهادي، وآخرون، المجتمع الريفي /**1979**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة بغداد.

25- حمود ، خضير كاظم،وهايل يعقوب فاخوري. إدارة الإنتاج والعمليات، الطبعة الأولى ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع،**2009** .

26- خليفة ، احمد فؤاد ، الارشاد الزراعي في البلاد العربيه/ درأسة مقارنه/ **1967**.

27- طاقة ،د. محمد واخرون . أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي ، دار اراء للنشر الاردن –عمان ، **2008** .

28- عباوي ، عبد الله ، مبادى الاقتصاد ، الجزء الاول الطبعة الاولى ، مطبعة العاني ، **1971**.

29- قانون وزارة الزراعة رقم(**7**) لسنة**1993**- الوقائع العراقية –العدد **3456** في **1993/5/3**.

30- قطف ، إبراهيم سلمان وعلي محمد خليل. **2004**. مبادىء الاقتصاد الجزئي. الطبعة الأولى. دار الحامد. عمان – الأردن.

31- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ستراتيجية التنمية الوطنية **2005-2007** .

32- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، وثيقة العهد الدولي مع العراق،المراجعة السنوية **2007-2008** .

33- مهلهل، ابراهيم وآخرون، الارشاد الزراعي/ للصف السادس من الثانويات الزراعية **1967**.

34- موفق ، حديد محمد ، **2003** ، الادارة ، المبادىء والنظريات والوظائف ، دار مكتبة الحامد للنشر ، عمان ، الاردن .

35- ياسين ، د. محمود محمد ، إدارة المزارع ، منشورات جامعة دمشق،**1991** .

تم بحمد الله